

أرضية السيادة الشعبية

نضالنا اليساري من أجل الديمقراطية والحفاظ على السيادة الوطنية

المؤتمر الوطني الخامس

20-21-22 اكتوبر 2023

الفهرس
تقديم أرضية السيادة الشعبية

I - تحليل الوضع السياسي القائم

- توطئة
- على المستوى الدولي

1 . استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للحفاض على هيمنتها على العالم
1-1- السيطرة العالمية على المناطق الاستراتيجية والطرق التجارية
1.2- تدبير العالم بالفوضى الخلاقة
2- التوازنات الاستراتيجية الجديدة
3- الأزمة الاوكرانية-الروسية: المشهد الدولي العام وموازين القوى

3-1- موقف الحزب الاشتراكي الموحد من الحرب الأوكرانية الروسية
4- ثقافة التنوير والتحرر من أجل التصدي للهيمنة الثقافية المعولمة
5- نضالنا اليساري من أجل "عولمة بديلة"

- على المستوى الإفريقي والعربي والمغاربي

5-1- القارة الإفريقية والصراع الجيواستراتيجي والتحرر المؤجل
5-2- الوضع العربي والمغاربي
5-3- القضية الفلسطينية
5-4- الوضع المغاربي من تجميد الوحدة المغاربية إلى تعثر بناء المغرب الكبير

- على المستوى الوطني

1- تاريخ الفرص الضائعة
2- الوضع القائم بالمغرب: المحطات الأساسية بين المؤتمرين 2018 .2023
2-1- النموذج التنموي الجديد" تكريس للفشل وربح الوقت لحدود 2035
2-2- السياسات المملاة من قبل المؤسسات المالية وتكريس التبعية والتخلّف
2-3- جائحة كوفيد . 19 وضرورة استعادة دور الدولة
2-4- الوضع الاقتصادي والاختلالات البنيوية
2-5- "الاتفاقية الإبراهيمية" ورفضنا للتطبيع
2-6- حكومة عزيز أخنوش ووهم "الدولة الاجتماعية"
3- الديمقراطية مقوّم أساسي لبناء دولة العدالة الاجتماعية
4- آفاق السياسة الرقمية للمغرب الثورة الصناعية الرابعة وطفرة الذكاء الاصطناعي

II التوجهات الاستراتيجية الكبرى

1- المنطلقات وتوجهنا اليساري والديمقراطي بأفق اشتراكي
2- لدور المركزي للحركات الاجتماعية
2-1 الحراك الشعبي وتحدي المسألة الاجتماعية

- خلاصات

3- الاشتراكية ومركزية الإيكلوجيا
4- أنسنة الثورة الصناعية الرابعة والانتقال الرقمي

III البرنامج الحزبي المطلوب: التحالفات

1- التحالفات السياسية

1-1 التحالفات من أجل بناء "جبهة شعبية للنضال"
1-1-1- على المستوى الدولي
1-1-2- على المستوى الوطني
1-2- قراءة في تجربة تحالف اليسار الفرنسي: دروس وعبر
1-3- تحالف الائتلاف اليساري الكولومبي: «الميثاق التاريخي»

IV البرنامج الحزبي الإطار العام

مقدمة
1- برنامج الحزب الاشتراكي الموحد
1-1- الأسس، الأهداف والوسائل التي يعتمدها الحزب الاشتراكي الموحد
1-1-1- أهداف «الحزب الاشتراكي الموحد
1-1-2- الرؤية الاستراتيجية للحزب لاشتراكي الموحد
2- البرنامج الحزبي للدفاع عن الإصلاحات السياسية والدستورية
2-1-1- محورية الاصلاح السياسي والدستوري
2-2- خارطة طريق الإصلاحات الدستورية والسياسية التي يناضل الحزب من أجلها
2-3 برنامجنا للدفاع عن إقرار جهوية حقيقية بصلاحيات واسعة
2-4- البرنامج الحزبي في محاربة الفساد أولوية وطنية
2-5- البرنامج الحزبي في مجال الحقوق والحريات
2-6- البرنامج الحزبي في مجال الحقوق النسائية
2-7- البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي الموحد للنهوض بوضعية المرأة
2-7-1- على مستوى الإصلاحات الدستورية والسياسية
2-7-2- على المستوى السياسي
2-7-3- في مجال السياسة التشريعية للدولة المغربية
2-8- البرنامج الحزبي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي
2-8-1- دفاعا عن دولة العدالة الاجتماعية
2-8-2- البرنامج الحزبي على المستوى الاقتصادي
2-8-3- البرنامج الحزبي من أجل سياسة اقتصادية فاعلة منتجة للاستثمار والتشغيل
2-8-4- البرنامج الحزبي من أجل وضع حد لاقتصاد الريع
2-8-5- البرنامج الحزبي من أجل تنظيم انفتاح اقتصادنا على الخارج
2-9- البرنامج الحزبي على المستوى التربية والتعليم
2-9-1- التزام الحزب بالاستمرار في الدفاع عن المدرسة والجامعة العموميتين
2-10- البرنامج الحزبي على المستوى الصحة والصحة الإنجابية
2-10-1- التزام الحزب بالاستمرار في الدفاع عن الأمن الصحي للمجتمع
2-10-2- التزام الحزب بالدفاع عن سياسة صحية من مكوناتها الأمن الدوائي
2-11- البرنامج الحزبي من أجل توفير المناخ والشروط الكفيلة بتطوير الاستثمار والشغل
2-11-1- البرنامج الحزبي في مجال التشغيل وضمان شروط العيش الكريم للمواطن
2-11-1-1- جعل التشغيل المدخل الاساس إلى الكرامة
2-11-1-1- على مستوى نظام التقاعد
2-12- البرنامج الحزبي على المستوى البيئي
2-12-1- من أجل سياسة إيكولوجية وطنية بمعايير دولية
2-12-2- من أجل حماية مستدامة للبيئة
2-13- البرنامج الحزبي في مجال السكن والتعمير

2-13-1- من أجل استراتيجية سكنية وتعميرية مندمجة تحترم البيئة وكرامة الإنسان
2-14- البرنامج الحزبي على المستوى الثقافي والإعلامي وتكريس الهوية الامازيغية
2-14-1- من أجل سياسة ثقافية ترسخ قيم المساواة والمواطنة والديمقراطية والحداثة
2-14-2- البرنامج الحزبي يلتزم بالاستمرار في الدفاع عن الثقافة
2-14-3- البرنامج الحزبي من أجل دمقرطة الإعلام السمعي والبصري
2-14-4- البرنامج الحزبي في مجال الرياضة
2-15- البرنامج الحزبي في حقوق الطفولة
2-15-1- مغرب جدير بطفولته، ومحتضن لها
2-15-2- البرنامج الحزبي بالدفاع عن حماية الطفولة وصيانة حقوقها كامل
2-16- البرنامج الحزبي لضمان حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة:
2-16-1- البرنامج الحزبي للدفاع على إنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة
2-17- البرنامج الحزبي لضمان حقوق مغاربة العالم المقيمين بالخارج
2-17-1- البرنامج الحزبي للدفاع عن حقوق مغاربة العالم المقيمين بالخارج

خاتمة

V التنظيم والأداة الحزبية

تقديم أرضية السيادة الشعبية

سياسيا بمهام تنظيمية وازنة، من أجل إعادة البناء الفكري والتنظيمي وترجمة وعي المرحلة إلى واقع جديد للوطن بإعمال العقل والاجتهاد الفكري في فهم واستيعاب الواقع وبمنطق التبصر في تفكيك وتحديد طبيعة التناقضات وبتقديم قراءة نقدية للتجربة الحزبية منذ 2002 إلى اليوم من أجل استخلاص الدروس وفتح النقاش والحوار لدمقرطة الحزب وتقويته وتحديث آليات اشتغاله وتواصله وتشبيكه واستشراف طريق البناء المستقبلي لمشروعنا، وهي فرصة تروم أيضا تقوية النضال الجماهيري والمؤسساتي والثقافي التنويري مستقبلا، أخذا بعين الاعتبار المتغيرات الدولية التي يمكن أن تشكّل مناسبة لخلق أمل وتوليد أفكار واقتراح بدائل ممكنة مع الانخراط في الحركات الاجتماعية والديناميات المصاحبة لها، والمتفاعلة في المجتمع خصوصا تلك التي واكبت جزءا من التاريخ القريب لحزبنا ومساره الفكري والسياسي والتنظيمي خلال ظرفية 2011 - 2021 كنقطة ارتكاز لمشروع التغيير الديمقراطي المستقبلي في أفق «دمقرطة الدولة ودمقرطة المجتمع» والضغط ميدانيا ومؤسساتيا والتأسيس «لجبهة شعبية واسعة للنضال» من أجل التغيير الديمقراطي المنشود؛

ويروم الحزب الاشتراكي الموحد اعتماد اجتهاد فكري يؤهله استقبالا لإحداث نقلة فكرية وسياسية نوعية في مسيرته وتطوره كرافد من روافد اليسار المغربي، وبناء على ما سبق يمكننا اعتبار أن الأطروحة السياسية والتنظيمية للحزب الاشتراكي الموحد تستند على الأسس الآتية:

تطوير الخط السياسي الحزبي، الذي يتبنى ديمقراطية بأفق اشتراكي، منخرط في النضال العالمي من أجل «عولمة بديلة « وداعم ومنخرط في "الحراكات الشعبية" من أجل تحويل المطالب الشعبية إلى مكتسبات سياسية واقتصادية واجتماعية ويتبنّى الخيار الديمقراطي اعتمادا على النضال الديمقراطي في إطار "ملكية برلمانية" كاستمرارية لشعار مؤتمرنا الرابع المكرّس لخط الحزب النضالي، والذي يجب، اليوم، تعزيزه بثورة اجتماعية وبيئية سلمية وبنهضة ثقافية تنويرية تحافظ على الإنسان وعلى التوازنات البيئية بهدف إرساء مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي يضمن كرامة المواطنات والمواطنين ويحصّن السيادة والوحدة الترابية للوطن، وذلك من خلال العمل عل توفير شروط تعاقد اجتماعي جديد لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع وتوطيد المصالحة التاريخية مع كلّ الجهات المهمشة من الوطن، وصيانة الحقوق والحريات والدفع باتجاه تحقيق التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والجهوية والمناطقية وحسب النوع والمواطنة الكاملة وتقوية الانخراط في النضال العالمي من أجل عالم أفضل؛ وإذا كان الطريق لازال غير واضح تماما لإعادة بناء يسار منخرط في عصره ومستوعب للرهانات والتحديات إلاّ أنّ هناك مفاهيم وممارسات تعيد اليوم صياغة مشروع المساواة والتحرر؛

ضرورة إحداث نهضة تنظيمية متقدّمة وتطوير الإدارة والمالية والإعلام والتواصل الحزبي لتأهيل الحزب للعب الأدوار الجديدة المنوطة باعتماد اللاتمركز والفعل الميداني التضامني على مستوى القطاعات والفروع والجهات وانجاح عملية التشبيب والتأنيث وتقوية سياسة القرب والانغراس الحزبي وسط الجماهير وتعبئتها ودعمها؛

تطوير التأطير والتكوين مع إطلاق "الأكاديمية الحزبية" وإنشاء مراكز للدراسات والأبحاث وتتبع السياسات العمومية والتحولات الجيواستراتيجية؛

التحيين المتواصل للبرنامج النضالي الجماهيري الحزبي وتطوير التنسيق الميداني من أجل المساهمة الفعّالة في بناء "جبهة شعبية واسعة" للنضال، قادرة على خلق ميزان قوى جديد وسلطة مضادة ضاغطة وداعمة للنضال الميداني الجماهيري، وذلك بالانخراط في "الحركات الاجتماعية الشعبية" بأفق استراتيجي من أجل بناء مجتمع العلم والمواطنة في إطار «دمقرطة الدولة والمجتمع» عبر تعاقد جديد بين الدولة والمجتمع، لإعادة بناء الثقة وإحداث قطائع مع الاختيارات اللاديمقراطية التي عمّقت الفوارق الاجتماعية والجهوية والمناطقية وحسب النوع وتقديم البدائل الضرورية للمقاومة والفعل من أجل تحصين الوطن وسيادته ووحدته الترابية وكرامة مواطناته ومواطنيه وإحداث مصالحة تاريخية مع كلّ الجهات المهمشة من الوطن وضمان إحقاق الحقوق وصيانة الحريات وتجديد الوطنية المواطنة والعمل على خلق «جبهة شعبية للنضال» قادرة على خلق ميزان قوى جديدة وتشكيل سلطة مضادة انتصارا لقضايا الشعب والوطن وخوض الصراع الطبقي مع استبطان متغيراته والتقدم باتجاه العبور إلى مغرب الدمقرطة والحداثة وتجسيد «السيادة الشعبية».

كما أن وضع اللايقين الذي يعرفه العالم واستمرار الأزمة المركبة، تفرض على حزبنا مواصلة الاجتهاد الفكري والتنظيمي والثقافي التنويري وإطلاق المبادرات وتقديم الدعم والأفق السياسي للحركات الاجتماعية الشعبية وتوضيح الخط السياسي للحزب وبرنامجه النضالي وتحالفاته وأسس التنسيق الميداني برؤى واضحة تساعد على تقوية الوحدة الداخلية وتعزيز الالتزام النضالي وتحصين الحزب من محاولات القرصنة والتضييق والهزّات التي عرفها عبر تاريخه النضالي المتميّز وصموده أمام محاولات جرّه إلى "اندماج شكلي" دون مضمون سياسي واضح، ولهذا وجب التأكيد على أنّ المحرك الأساس للتغيير هو ضمان «السيادة الشعبية « والالتفاف حول «الحراكات الاجتماعية» ومساندتها من خلال تعبئة وتشكيل «جبهة شعبية للنضال الواسع» لخلق ميزان قوى جديد وسلطة مضادّة لفرض التغيير الديمقراطي المنشود.

○ تحليل الوضع السياسي القائم

℘ توطنة

تعرف الأوضاع الدولية أزمة مركبة، نظرا لاستمرار تغوّل النظام النيوليبرالي والرأسمال المالي، رغم أزماته المتتالية وانسداد أفق الأحادية القطبية التي تسببت في كارثة بشرية وبيئية، وهي اليوم تحاول جرّ العالم إلى حرب شاملة، وفي الوقت نفسه يعرف العالم تغيّرات جيوسياسية غير مسبوقة تنبئ بتوازنات دولية جديدة وبنظام متعدد القطبيات كاحتمال وارد بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول البريكس BRICS (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) التي تزن ما يعادل 35% من الناتج الدولي الخام (PIB Mondial) متقدمة أمام G7 التي تمثل 31%، وكقوة للحدّ من غطرسة النيوليبرالية المتوحشة، ولعب أدوار جديدة عبر إقدامها الوشيك على خلق عملة خاصة بها، لوضع حدّ لهيمنة الدولار، الذي ظل أداة تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية لبسط سيطرتها على العالم؛

إن تدبير العالم بالفوضى الخلاقة والإخضاع الذي يمارسه النظام الرأسمالي في ضوء النيوليبرالية المتوحشة من أجل تجزيء المجزأ وتقسيم المقسم والتدخل المباشر وغير المباشر وتأجيج الصراعات والنزاعات والحروب والتركيع تحت ثقل المديونية وتراجع دور الدولة والخوصصة ونهب خيرات وثروات الشعوب وضغط الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية والاقتصادية المتحكمة في الشبكة العنكبوتية (Google, Apple, Facebook, Amazon, Microsoft) الغافام GAFAM إضافة الى السيطرة على المنظمة العالمية للتجارة، والمنظمة العالمية للصحة ، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وعبر اتفاقيات التبادل الحر ووكالات التنقيط المالية وكلّها آليات تستخدم لتجرّد الدول والمؤسسات المنتخبة (برلمانات، حكومات...) من سيادتها الوطنية ومن استقلال قراراتها وخياراتها الأساسية وتدفعها إلى تطبيق تدابير تضرب في العمق السيادة الوطنية للدول وتخضعها لسلطة توجهاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية النيوليبرالية على الصعيد المحلي والقاري والدولي وهي اليوم تسعى إلى ضرب الحريات بالتحكم في بنوك المعطيات والانتقال إلى الإنسان الملغّم بالرقائق الإلكترونية (et puçage Transhumanisme) يصل إلى حدود الاستعباد الرقمي؛

وهكذا ومن أجل ترجمة وعي المرحلة إلى واقع جديد واستشراف طريق البناء المستقبلي، يؤكّد الحزب لاشتراكي الموحد ارتكازه على الانخراط في الحركات الاجتماعية بكل الديناميات التي يحملها المجتمع انطلاقا من حركة 20 فبراير التي انطلقت في 2011 ومرورا بكلِّ الحراكات التي مرّت بها بلادنا في سيدي إفني وإيمضر وجرادة وزاكورة... إلى الحراك الشعبي بالريف والتنسيقيات وحركات المقاطعة الشعبية والألتراس ... حيث أصبح هناك ضرورة لربط وتحويل «الإرادة الشعبية» إلى «سيادة شعبية» من أجل الحفاظ على «السيادة الوطنية» وتحصين الوطن ووحدته الترابية والعمل على تجديد الوطنية المغربية لتكون حاضنة لكل بنات وأبناء الوطن بكلِّ تجاربه ورموزه وخلق «سلطة مضادّة» منطلقة من مركزية الحركات الاجتماعية وإحداث قطائع مع الاختيارات اللاديمقراطية وصيانة كرامة المواطنات والمواطنين وبناء الديمقراطية الكاملة وتوفير شروط تعاقد اجتماعي لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والجهوية والمناطقية وحسب النوع والمصالحة التاريخية مع كلّ الجهات المهمّشة والمساهمة الفعّالة في تشكيل «جبهة شعبية للنضال» الجماهيري للانتصار لقضايا الشعب والوطن وتحقيق التغيير الديمقراطي الشامل والانخراط العالمي في «عولمة بديلة» تحافظ على كرامة الإنسان وعلى التوازنات البيئية.

على المستوى الدولي

إنّ العالم يعرف تغيرات كبيرة ومتسارعة تتطلب الفهم والاستيعاب، لأن ما ستسفر عنه الهزات الجيواستراتيجية سيكون له وقع علي شعوبنا وأوطاننا وعلى البيئة، فبعد سقوط جدار برلين وتفكك الإتحاد السوفياتي وتراجع ما سمي بالاشتراكية الواقعية وإقامة رأسمالية متوحشة بأوربا الشرقية والنتائج الكارثية التي أحدثتها الليبرالية الجديدة ببلدان العالم الثالث وعولمة الاقتصاد المالي، التي لا يقتصر أثرها السلبي على المجال الاقتصادي والمالي فقط، وإنما تمتد تجلياتها الضارة أيضاً إلى كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية والبيئية عبر العالم, وتسببت في عدم استقرار سياسي واقتصادي وأمني وأوجدت مشاكل ومخاطر على البلدان النامية وشعوبها.

العالم اليوم يواجه ليبرالية جديدة أكثر تطرفا، يقوم مشروعها على أساس التضحية بالتقدم الاجتماعي وضرب المكتسبات الاجتماعية وتراجع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي أحرزتها الشغيلة خلال عقود عديدة من النضال. حيث يقترن النمو بتسريع وتيرة تركيز وتمركّز سلطة رأس المال على صعيد البلد الواحد وعلى الصعيد العالمي وتعمّق الفوارق الاجتماعية والجهوية والمناطقية داخل الدولة الواحدة وما بين الدول؛ وتعمق الهوّة ما بين بلدان المركز والأطراف، وإضعاف آليات إعادة توزيع الثروة.

النيوليبرالية كرأسمالية احتكارية عصرية تَعِد بتشديد أشكال التراكم عن طريق النهب الذي تدل عليه عمليات الخصخصة المتسارعة وإغراق شعوب الجنوب بالديون واستغلال المهاجرين وتحويل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والثقافية للطابع التجاري وتجريد الدول والمؤسسات المنتخبة (برلمانات، حكومات...) من سلطة قرار الخيارات الأساسية، وإجبارها على تطبيق تدابير تتخذ في دوائر أخرى للمؤسسات المالية العابرة للقارات والمنظمة العالمية للتجارة، واتفاقات التبادل الحر الدولية، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي الخ، مسددة بذلك ضربة قاضية للسيادة الوطنية للدول وهوما يعبر عنه بالإحالة إلى «الحكامة» بدلا من الديمقراطية.

أمام غطرسة النظام النيوليبرالي ظهرت العديد من المبادرات لمناهضة الأثار السلبية للعولمة الرأسمالية نذكر من ضمنها: "الثورة المواطنة" في أمريكا اللاتينية وحركة سيريزا في اليونان وبوديموس في إسبانا وحركة "السترات الصفر " في فرنسا والعديد من الحراكات الشعبية في العالم العربي والمغاربي تطالب بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية وبوضع حدّ للتسلط وتفشي الفوارق والتأسيس لعالم عادل يضع حدّا لتدمير الطبيعة والإنسان.

1- استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للحفاض على هيمنتها على العالم

1-1 السيطرة العالمية على المناطق الاستراتيجية والطرق التجارية

بعد انتهاء الحرب الباردة تمت إعادة صياغة استراتيجية ل"قيادة العالم"، فمن الرؤساء الأمريكيين من قاد أمريكا والعالم بمنظومة القيم الليبرالية ومن قادها بالقوة سواء العنيفة أو الناعمة، ومع إدراك إدارة الرئيس السابق باراك اوباما بالتهديد المحتمل للاستراتيجية الأمريكية في ما يتعلق ب "قيادة العالم"، والقادم من شرق أسيا كمركز للتحول المستقبلي الذي يرسم معالمه الصعود البارز للتنين الصيني كأول قوة اقتصادية وكقوة عسكرية والمجموعة المحيطة بها والتي أصبحت تزن أكثر من ج.7 في الناتج الداخلي الخام العالمي وأصبحت بمثابة صندوق نقد دولي رقم 2 ...؛ وهكذا أصبح الهدف الأساسي لواشنطن كعنوان للاستراتيجية الجديدة والمستقبلية هو "الحفاظ على هيمنتها على العالم"؛

ومع ارتفاع مستوى التهديد وجدت الولايات المتحدة الإجابة في النظريات الجيوسياسية التي تفسر كيف يمكن لدولة ما فرض سيطرتها ونفوذها، كاتجاه يرى ضرورة سيطرة الدولة على أقاليم هامة استراتيجيًا، وتمتاز بموقع جغرافي هام وغنية بالموارد الطبيعية، هي من يمكنها فرض نفوذها وسيطرتها على بقية دول العالم، وفي هذا الاتجاه كانت نظرية "قلب الأرض" كنظرية رائدة طرحها عالم الجغرافيا والسياسة البريطاني "هالفورد جون ماكندر" .بينما يرى الاتجاه الثاني أن الدولة التي تمتلك السيطرة على البحار المفتوحة والمحيطات هي من يمكنها توسيع نفوذها وبسط سيطرتها على العالم والأقاليم الاستراتيجية فيه، وكانت نظرية "القوة البحرية" لألفريد ماهان هي المرجع الرئيسي في هذا الاتجاه.

1-2 تدبير العالم بالفوضى الخلاقة

إنّ العالم يدار اليوم «بالفوضى الخلاقة» لإعادة رسم الخرائط وتحديد مناطق النفوذ حيث ترتكز» الفوضى الخلاقة «على محاولة استغلال التناقضات القومية وتضخيمها إلى حدّ التوتر ثم الصراع، كما تستند إلى تصميم مجموعة من الانقلابات والاغتيالات بين صفوف القيادات الوطنية ورشوة المتنفذين في الأجهزة الحاكمة والإعلام، من أجل إضعاف نظام الحكم وتركيزه في أيدٍ تخضع لهيمنتها التامة، كما تساهم في الإفساد التنموي الذي ينتهي بالاقتصاد الوطني إلى اقتصاد تابع، ويتحول الوطن إلى مستهلك كبير لكل ما يستورده من الخارج والذي يدفع ثمنه كاملاً من موارده الطبيعية وخاماته المتعددة، وباختصار فإن التنمية الوطنية تخنقها تنمية قهرية وتعطل دور الانتاج الوطني وتضعُف موقعه الاقتصادي الدولي كي لا يتحول من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة تنافس القوى المهيمنة اقتصاديا.

كما تحارب "الفوضى الخلاقة" كل تجمع إقليمي يخدم دول المنطقة اقتصادياً، أ وسياسياً أو اجتماعياً، إضافة إلى اختراق الحياة الثقافية عن طريق الدعم المالي وإحداث فوضى ثقافية ونظام التفاهة المعمّم، مع وضع التكنقراط، غير المنتخبين، في مراكز القرار لخدمة الأجندة الخارجية، وتوظيفهم في المؤسسات الدولية لتبوئهم مناصب عليا في بلادهم، كما يتم تجنيد بعض رجالات الأجهزة الاستخباراتية لخدمة تلك الأجندة الخفية؛

لقد أظهر النظام الرأسمالي المعولم الحالي بشاعة في تدبير العالم بتلك الفوضى الهدامة التي كانت وراء العديد من بؤر التوتر في الوطن العربي والاسلامي بتغذية النعرات العرقية والدينية لتدمير الأوطان والشعوب واستدامة الحروب كما هو حاصل، حاليا، في اليمن، وسوريا، وليبيا، وأفغانستان، والعراق الذي تم سحقه تحت غطاء كذبة "أسلحة الدمار الشامل" إضافة إلى حصار بعض الدول في أمريكا اللاتينية لتهييء خارطة جديدة لجهات واسعة من أسيا مرورا بإفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، مما سمح للنظام الرأسمالي بتقوية تحالفه مع اسرائيل ودعم نزعتها القومية الصهيونية والسعي إلى تطبيق "صفقة القرن" في محاولة لإعادة التوازنات الجيواستراتيجية في الشرق الاوسط والمغرب الكبير بدءا «بالاتفاقية الإبراهيمية» للتطبيع مع عدة دول، ضمنها المغرب، بما يخدم مصالح الدول العظمى النافذة وفرض واقع التطبيع الشامل بين الدول المغاربية والعربية واسرائيل كدولة مفروضة وتسويقها تحت كونها «الدولة الديمقراطية « الوحيدة في المنطقة وليس ككيان صهيوني غاشم بنى «دولته» بالاحتلال والإجرام والاستيطان والأبارتايد.

2- التوازنات الاستراتيجية الجديدة

وفي ظل هيمنة الرأسمالية المعولمة، يعرف العالم اليوم ارهاصات أولية قد تؤشر على الانتقال المستقبلي من الأحادية القطبية إلى قطبية متعددة مع بوادر نهاية "هيمنة الدولار" واحتدام الصراع الجيواستراتيجية على مناطق النفوذ بين الصين وأمريكا وروسيا، ولقد اعاد بروز اقتصاديات صاعدة (مجموعة البريكس)، ترتيب أوراق الاقتصاديات الكبرى، كما ساهمت الطفرة الاقتصادية غير المسبوقة للصين ودول جنوب شرق آسيا إضافة إلى الهند بتبوء اقتصاد آسيا الصدارة عالميا مما أدى إلى بروز الصين كثاني قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة وأصبح القطب الصيني-الروسي-الهندي أهم قطب اقتصادي متكامل ومنافس للقطب الامريكي الذي أصبح يقاوم من أجل البقاء ...؛

ان هذه التحولات الجيواستراتيجية الكونية تواكب تحديات ليست اقل إستراتيجية وتهم اساسا التحدي الطاقي والتكنولوجي والأمني كأهم الرهانات على الساحة الدولية سواء تعلق الأمر بتأمين الطاقات الأحفورية، أو باعتماد الطاقات المتجددة، وبتأمين الغذاء، أو الماء الصالح للشرب... إضافة الى الصراع المحموم حول المعادن النادرة لتامين الطاقات المتجددة بكلفة اقل وايضا من أجل تامين الصناعات التكنولوجية من بطاريات ورقائق الالكترونية كنسخة جديدة من الحرب الباردة بين القوى الصناعية العظمى في القرن الواحد والعشرين، ويعتبر أيضا التحدي البيئي وأثاره على الأمن الغذائي العالمي من الرهانات التي تلزم العالم بتحقيق الانتقال البيئي كأهمّ التحديات المستقبلية التي تتطلب حلولا مستدامة ومستعجلة ودائمة وذلك بالنظر إلى تنامي التصحّر وتراجع المساحات المزروعة وندرة المياه على الصعيد الكوني، وارتباطها بالتغيّرات المناخية، وتتجه الدول النافذة حاليا إلى امتلاك أو كراء آلاف الهكتارات الفلاحية في العديد من دول العالم الثالث أو النامي من أجل ضمان أمنها الغذائي (الصين في إفريقيا، وأمريكا في اوكرانيا ضدّا على إرادة الفلاحين).

ويبدو جليا ان السياسات النيوليبرالية اخترقت كل القارات وكل المجتمعات باختلاف انظمتها السياسية وباختلاف ايديولوجياتها واستطاعت بدافع التسليع والربح أن تخلق آثارا اجتماعية وثقافية وسياسية سلبية بعيدة المدى؛

ومنذ السبعينيات، سنت الحكومات في جميع أنحاء العالم برامجها بأفكار وسياسات "الليبرالية الجديدة" أو "النيوليبرالية" كمصطلح شائع الاستخدام، والذي تمت صياغته في ثلاثينيات القرن. ويميل الليبراليون الجدد إلى استخدام كل من الدولة وسلطة الشركات لإجبار المجتمع على تبني طروحات فردانية وتنافسية بعيد عن كل أشكال التعاضد والتضامن.

3- الأزمة الاوكرانية-الروسية: المشهد الدولي العام وموازين القوى

إنّ تحليل المشهد الدولي العام وموازين القوى يبيّن أنّ روسيا تتخوّف من تهديد أمنها القومي وهو الأمر الذي ينطبق خصوصا على اوكرانيا التي تتقاسم حدودها البرية مع روسيا على ما يناهز 2000 كلم وبحدود بحرية تقدر ب 500 كلم. كما أنّ انتشار قوات الولايات المتحدة الحالية في بؤر التوتر الحالية مثل أوكرانيا وبحر الصين وفرضها، عبر حلف الناتو، على الدول الأوروبية الانخراط في دعم أوكرانيا وإيقاف استيرادها للغاز والبترول الروسي الذي يزود أوروبا بحوالي 40% من الطاقة، وقيامها بعد ذلك بتفجير أنابيب النقل "نوردستريم" فإنها تدخلت في بحر الصين بمنح غوّاصات نووية لأستراليا وسمحت لليابان بالتسلح وهي في تواصل مع كوريا الجنوبية ومستعدّة للتدخل في تايوان (التي تتصدّر صناعة الرقائق الإلكترونية عالميا) ومن الواضح أيضا، وبالرغم من استخدام العديد من الوسائل والمناورات، أن الولايات المتحدة فقدت القدرة أوفي طريقها إلى ففذان القدرة على خوض حربين كبيرتين في آن واحد، مع روسيا والصين، ورغم التصعيد المكشوف بين واشنطن وموسكو حيث عملت إدارة الرئيس بايدن على حشد تأييد دولي واسع في صراعها ضد روسيا ومحاولة فرض عقوبات إضافية وقاسية على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا، في الوقت الذي نجحت فيه روسيا في أن تكسب نقاطًا على أرض الواقع من خلال غزو اوكرانيا واستعمال سلاح الغاز وأداؤه بالروبل كتكتيك للمناورة، في انتظار عقد قمة دول "البريكس" بإفريقيا الجنوبية للإعلان عن العملة الجديدة للمعاملات التجارية، ممّا سيحدث كما صرّح بذلك الرئيس الصيني، تغييرا لم يحدث لأزيد من 100 سنة.

إن الأزمة الروسية الاوكرانية الحالية والصراع الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا بسبب المصالح الدولية والتنافس على كسب مناطق النفوذ لها تداعيات سياسية واقتصادية على المستوى العالمي من ارتفاع باهض لثمن الطاقة الأحفورية من غاز وبترول وفي سوق الحبوب والعديد من المنتجات حيث تعطلت في الكثير من الحالات سلاسل الإنتاج، وقد تعاني الدول العربية أيضا من تداعيات هذه الازمة وهي ملزمة لدراسة كافة الخيارات والبدائل المتاحة للتعامل معها، وخاصة أن التداعيات السياسية والاقتصادية بسبب اصطفافات الدول العربية والعلاقات التي تربط الجانب العربي مع عدد من القوى العظمى كالصين والهند وروسيا والولايات المتحدة سوف تترتب عنها نتائج جديدة مستقبلا كضرورة تحصين السيادة الوطنية بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعمل على ضمان الأمن الاستراتيجي، (طاقي، وغذائي، ...) من خلال مباشرة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وتعاون "جنوب ـ جنوب".

3-1- موقف الحزب الاشتراكي الموحد من الحرب الأوكرانية الروسية

الحزب الاشتراكي الموحد ضدّ الحروب وضد من يدعو إليها، بل يدعو إلى تجنبها وحل مختلف القضايا الدولية عبر الحوار، والمفاوضات، والطرق السلمية، والدبلوماسية كمبادئ مؤسسة لعلاقات دولية يسود فيه الأمن والسلم والدمقرطة والتوازن، فالحروب والاعتداء على الدول وانتهاك سيادتها عبر الاستعمار المباشر والاستعمار الجديد والتدخل العسكري والحصار الاقتصادي، أمور مرفوضة من حيث المبدأ، وفلن تجلب الحرب إلا الدمار والخسائر البشرية والمادية والطبيعية، وتعطل الحياة العامة والخدمات وتشل الحياة الاقتصادية، وتخرب البنيات التحتية وتعطل التنمية وتلحق الضرر بالمدنيين والأبرياء رجالا ونساء وأطفالا؛

وإننا في الوقت الذي نرفض الحروب وتدبير العالم بالفوضى الهدامة وسياسة «الكيل بمكيالين» نرفض انتهاك سيادة اوكرانيا واللجوء إلى خيار الحرب، والتي دفعت إليه دفعا حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية أعربت استعدادها لمواجهة روسيا إلى «أخر أوكراني» فإنّنا ندين أيضا أعمال الاستفزاز والتصعيد والإصرار على توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا، والعمل على محاصرة روسيا وتطويقها عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلف منذ انهيار جدار برلين وزعزعة الاستقرار في المنطقة، إن خرق القانون الدولي واستباحة سيادة الدول، الذي قامت به أمريكا وحلفائها مرات كثيرة سابقا (في يوغوزلافيا وأفغانستان والعراق واليمن والصومال والسودان وليبيا ...)، يتكرر الآن في هذه العمليات العسكرية الروسية، ومع تعثر أفق الحل الدبلوماسي واستمرار الحرب لإضعاف روسيا، وحث أمريكا للاتحاد الاوروبي لفك الارتباط الطاقي بروسيا من جهة، حيث أصبحت أكبر مزوّد للطاقة لها وبأغلى ثمن، وبيع أسلحتها المتطورة يجعل أمريكا المستفيد الأكبر من خلق بؤرة توتر بين روسيا والحلف الأطلسي في أوكرانيا، لذا فنحن نرفض ازدواجية المعايير ونؤكد على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والحرص على السلام والاستقرار في العالم وحق الشعوب في تقرير مصيرها ودمقرطة العلاقات الدولية.

4- ثقافة التنوير والتحرر من أجل التصدي للهيمنة الثقافية المعولمة

معلوم ان الاستعمار الثقافي كان دائما ما يصرف النظر عن الفوارق والمظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكونية والبنيوية التي تصوغ المشكلات الاجتماعية وتولّد النزاعات عبر العالم. كما شكّل الاستعمار الثقافي نمطا من التفكير والقيم، ارادت دول الشمال أن تفرضه على دول الجنوب، وقد أدرك منظرو العولمة النيوليبرالية أن الثقافة مدخل رئيس لنشر الأفكار الليبرالية الجديدة، ولإقامة النظام العالمي الجديد.

ولهذا فإنّ حماية اللغات وتأقلمها مع التكنولوجيا وتوفير اكتفائها الذاتي يعدّ من الاولويات لتحقيق "الاستقلال الثقافي" وممارسة التفاعل مع الثقافات وتحقيق رغبة الحفاظ على الروح النقدية في الفكر، وحماية الابداع الثقافي، والتطلع إلى بناء ثقافة إنسانية تقوم على التنوع الثقافي للإنسانية. فاذا كان النظام الرأسمالي بعولمته الاستبدادية مدمرا للشعوب والدول والثقافات فإن النضال ضد هذا النظام لا يقتصر على السياسي والاجتماعي، بل يتطلب تجديد الأدوات النضالية للتصدي للهيمنة الفكرية كمساهمة في عولمة ثقافية مناهضة وبديلة.

إن مواجهة الخطاب الثقافي الاستعماري الجديد يتطلب من جهة نشر ثقافة التنوير والتحرر، واحترام الكرامة الإنسانية، ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، والحرية والحقوق الثقافية والاعتراف بالتنوع الثقافي، باعتباره إرثا مشتركا للإنسانية ونتاج تلاقح الثقافات والحضارات وأيضا محركا للتنمية المستدامة وإطارا للتنوع الثقافي، ومن جهة أخرى نشر ثقافة نقد مناهضة للهيمنة الثقافية الاستهلاكية والنمطية للرأسمال، مع الالتزام باحترام التعدد الثقافي الإنساني والعمل من أجل التفاعل الايجابي لكل المكونات الثقافية، لمناهضة "كلية الاحتواء".

5- نضالنا اليساري من أجل «عولمة بديلة»

إنّ النظام النيوليبرالي المتوحش في ظلّ تفوق الاقتصاد المالي على الاقتصاد الإنتاجي وآثاره السلبية والمدمرة للإنسان والطبيعة، يعتبر أساسيا في تحديد نضالنا، ضمن النضال العالمي، من أجل "عولمة إنسانية بديلة" ويفرض علينا كيسار الانخراط في النضال الأممي من أجل عالم عادل ومتضامن، مع العمل على تقدّم المشروع اليساري البديل وانغراسه لخلق تعبئة وانخراط واسع لوضع حد لتراجع السيادات الوطنية وفرض التوجهات اللاديمقراطية على الدول لإحكام القبضة عليها وسلب سياداتها وتفقير شعوبها، وإخضاعها للتبعية ونهب خيراتها وتخريب التوازنات البيئية، وهكذا وفي أفق بناء عالم بديل عن النظام الرأسمالي المعولم، والحد من استغلال الإنسان للإنسان، يحترم السيادة الشعبية ويؤسس للديمقراطية الكاملة ويرفض سلب القرار الديمقراطي من قبل التكنقراط، غير المنتخبين" الذين يوجهون السياسات ويتجاوزون القانون الدولي والمؤسسات المنتخبة، فالزمن هوزمن المقاومة والنضال من أجل عالم يسود فيه السلم والأمن والتضامن والأنسنة، عالم عادل تقلّص فيه الفوارق، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية والمناطقية وتصان فيه كرامة الإنسان وتحترم فيه الطبيعة، وهوما يقتضي فهم التحديات الكبرى والاستعداد لرفعها والالتحام بالنضالات الشعبية والحركات الاجتماعية والمنتديات الاجتماعية الدولية والقوى السياسية

الديمقراطية واليسارية المنخرطة في مقاومة الرأسمالية المعولمة عبر العالم، فهاته الرأسمالية الاحتكارية وما نتج عنها من آثار سلبية على الإنسان والبيئة اعتمدت سياسات "المجمّع المالي والرقمي والعسكري" كأداة تسلّط يشكّل لوبيات تشتغل لخدمة مقاولات عملاقة تعرف تداخلا كبيرا بينها، يجعل منها أخطبوطا في يد الأوليغارشيا المالية المهيمنة، "مجمّع" يهيمن على دواليب الاقتصاد وعلى الثروات والأرض ويشتغل "بوكالات التنقيط العالمية" لمنح أو منع القروض كأداة للتحكم والإخضاع، يوجه الأبناك المركزية ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات كبرى من قبيل "حلف الناتو" و"منظمة الصحة العالمية" وشركات صناعة الأسلحة، والأدوية، والمواد الكيمياوية، كما يشكّل لوبيات تتدخل بامتلاك أسهم في الشركات الكبرى للنقل، والسياحة، والتجارة، والدواء، والتغذية، والماء، والثقافة، والأسلحة، ...

ولذا وجب التفكير في العمل على تأسيس عالم أخر من قبل القوى المناضلة والحركات الاجتماعية والعمالية ينبني على العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية، وحيث رعاية المصلحة العامة وتحرّر الإنسان والتضامن والتوزيع العادل للثروة يحلّ محلّ الفردانية ومنطق «الربح» استغلال الإنسان للإنسان، وهذا يقتضي عولمة النضال انطلاقا من إمكانية تطوير الفكر اليساري وثقافة اليسار والوعي بالإمكانيات المتاحة مع القدرة على التحليل وتقديم الأجوبة وخوض الصراع الطبقي بارتباط بالحركات الاجتماعية وتحيين المشروع المجتمعي انطلاقا من نظرة استراتيجية ومن قطائع وتعاقد اجتماعي جديد للولوج للمواطنة الكاملة وإلى عصر العلم والمعرفة والانتقال الرقمي والتكنولوجي في خدمة الإنسان والبيئة وتقديم حلول للإشكاليات المعولمة من تغيّر مناخي ومن حروب ومن مجاعة ومن سوء تغذية ومن هجرة مفروضة وطوعية ومن إرهاب وتطرّف وعنصرية ومن تنامي الفوارق واتساع دائرة الفقر.

إنّ الرأسمالية العالمية، ما فتئت «تتنكّر للديمقراطية» وتمارس "سلطة ما فوق ـ وطنية" حيث أنها تتجاوز البرلمانات والحكومات المنتخبة، وتعتمد في تدبيرها مجموعة من الأشخاص، غير منتخبين ولا يخضعون لأية مساءلة، كمدراء عامّين لمؤسسات عابرة للقارات يفوق رقم معاملاتها الناتج الداخلي الخام لعدة دول، تتموقع فيها هذه المؤسسات الشبه ـ دولية، والتي تمتد شبكاتها خارج الحدود الوطنية هدفها مراكمة الأرباح، تعمل باتجاه السيطرة على السلط وتوجيه القرارات السياسية الأساسية لصالحها سواء في مجال الصحة أو الصناعة الفلاحية ـ الغذائية، أو الضرائب أو مجال المال والتجارة والثقافة والفنون؛ هاته المؤسسات تندمج في القضايا العالمية اعتمادا على التمويل وتبادل المصالح، وتتدخل في الأمم المتحدة تحت غطاء "المنتدى الاقتصادي الدولي" لدافوس حيث يعمل "كبار الرأسماليين" على إخضاع العالم لتصورهم ولمصالحهم ويقرّرون في مضمون الاتفاقيات التجارية الاستراتيجية، التي يتم التفاوض حولها في سرية تامة، مما يكرس هيمنة هذا النظام العالمي وتحكمه في قرارات الدول والشعوب وسيطرته بالكامل على عالم الإعلام والتواصل، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتسييده للتكنوقراط على الفاعل السياسي، أمام تراجع دور الأحزاب والنقابات.

❧ على المستوى الإفريقي والعربي والمغاربي

1-5- القارة الإفريقية والصراع الجيواستراتيجي والتحرر المؤجل

تعتبر إفريقيا أغنى قارة على مستوى الثروات الطبيعية، ولكنّها في نفس الآن، أفقر قارة من حيث نسبة الساكنة التي تعيش تحت عتبة الفقر (57 %)، فالمعضلة الكبيرة تتجسد في عدم استفادة القارة الإفريقية من خيراتها وأن ثرواتها الطبيعية تتناقض مع ما يعيشه الأفارقة من فقر واتساع الفوارق الناتج عن تفشي الفساد والاستبداد وغياب الديمقراطية والنهب والافتراس الذي تمارسه القوى الاستعمارية القديمة والجديدة في تواطئ مع الفساد المحلّي، وتؤجج الأزمات والحروب التي أدّت إلى كوارث إنسانية، وإبادة الشعوب، وتدمير البيئة، والإنسان؛

فالقارة الإفريقية من أكثر قارات العالم غنا بالثروات الطبيعية والأراضي الصالحة للزراعة، فهي تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط، أي ما يشكل حوالي12%من الاحتياطي العالمي، كما يبلغ احتياطها من الغاز الطبيعي حوالي 10%من إجمالي الاحتياطي العالمي، وتنتج إفريقيا نحو50% من حجم الماس العالمي، وتمتلك منه 95% من الاحتياطي العالمي، وتُنتج 70%من الذهب، و33% من النحاس، و76% من الكوبالت، و75% من معدن البلاتين المنتج في العالم، وتمتلك منه 90% من

الاحتياطي العالمي، وتنتج حوالي 20% من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم، وبها ثلث الاحتياطي العالمي منه؛ وهكذا يظلّ من غير الطبيعي أن يستمر النهب الممأسس للثروات الهائلة مع تزايد اتساع دائرة الفقر في إفريقيا؛

كما أنه ومع تواتر أزمات النظام النيوليبرالي المتوحش حصل تنامي التنافس الدولي الشرس على ثروات القارة الإفريقية، لبلوغ العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تندرج في إطار السياسة التوسعية للإمبرياليات العالمية تجاه القارة الافريقية والتي من أهمها:

استغلال القارة الإفريقية الغنية بالطاقة الأحفورية وبالمعادن؛

وضع اليد على مخزونات القارة السوداء من النفط والمعادن النادرة؛

إحكام السيطرة العسكرية وهوما يسهّل التحكم في الاقتصاد العالمي؛

إن الأوضاع الكارثية التي تعيشها القارة نتيجة تحالف الإمبريالية النيوليبرالية العالمية وشركاتها العابرة للقارات والدكتاتوريات المحلية إضافة إلى كونها حلبة صراع قوي بين القوى المتصارعة عبر العالم من جهةٍ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومن جهةٍ أخرى الصين وروسيا وباقي دول البريكس، كلّ هذا يتطلب توحيد نضال القوى الديمقراطية واليسار الإفريقي من أجل التحرر من الهيمنة الامبريالية واستعادة سيادة الدول واستفادة شعوبها من خيراتها وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة والمحافظة على التوازنات البيئية، والتوزيع العادل للثروة، وخلق شروط تكامل اقتصاد الدّول المتجاورة، عبر تكثيف التجارة البَيْنِيّة، وتطوير البُنْيَة التحتية لربط البُلدان بالطرقات والموانئ والسكك الحديدية وشركات الطيران، وأنابيب البترول والغاز وتحقيق انتقالها الرقمي وبناء تعاون دولي من نوع جديد يحافظ على مصالح الأفارقة ومستقبل القارة الإفريقية؛ كما أنّ قناعة حزبنا تنطلق من ضرورة تقوية علاقاته مع اليساريين بإفريقيا من أجل الديمقراطية والتقدم، بربط نضالها بالحركات الاجتماعية، وتوسيع التعاون وتبادل التجارب من أجل نظام عالمي عادل ومن أجل إفريقيا موحدة في نضالها ضد الهيمنة والاستبداد ومن أجل الدمقرطة والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والبيئية والتحرر

2-5- الوضع العربي والمغاربي

تعيش المنطقة العربية والمغاربية تحت الهيمنة الأمريكية وأحاديتها، وتحث الضغوط العدوانية الأمريكية/الصهيونية، التي تحاول تأسيس مقومات مشروع التوسع الامبريالي المعولم، ببعديه السياسي والاقتصادي، الهادف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا العربية وتفكيك كل مقومات النهوض القومي الذاتي في بلدان الوطن العربي، لحساب "المشروع الصهيوإمبريالي" باسم الليبرالية الجديدة والخصخصة والسوق الحر وتحرير التجارة والانفتاح والتطبيع مع العدو الصهيوني.

مع مشروع "الشرق الأوسط الجديد" وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد والهيمنة على المنطقة العربية لتكريس تبعيتها وتخلفها وضمان السيطرة على منابع النفط وطرق نقله وتسويقه وعلى خطوط المواصلات في المنطقة بما يخدم المصالح الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة وحلفائها، السيطرة على المنطقة سوقاً رئيسة لتصريف البضائع والمنتجات الأميركية، في التسليح والتكنولوجيا وباقي القطاعات؛

ولهذا، فقد أضحت المنطقة العربية والمغاربية ساحة لتدخل التحالف الأمريكي، الصهيوني وحلفائه الغربيين الساعي بتواطؤ الأنظمة الخانعة إلى إعادة صياغة خريطة المنطقة بتغذية التوترات، وإجهاض الانتفاضة والحراكات وإشعال فتيل الحروب المدمرة في العديد من دول المنطقة (اليمن، السودان، سوريا، العراق، ليبيا، ...). هذا التحالف الذي وضع من أولياته السعي إلى تصفية القضية الفلسطينية عبر الترويج للطروحات والصفقات المشبوهة أمام عجز وتواطؤ الأنظمة المهرولة للتطبيع مع الكيان الصهيوني وأمام تأخر الفصائل الفلسطينية في خلق شروط الوحدة المنظمة ووحدة السلاح

وبعد مرور أكثر من 12 سنة على ثورات الربيع العربي لازال الفضاء العربي لم يؤسس أنظمة ديمقراطية، ففي زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال تشهد المجتمعات العربية عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف، وتعيش مرحلة ما قبل الحداثة، وما قبل الديمقراطية، وحالة من الضياع والتفكك نتيجة عدم القدرة على إيجاد الحلول لمشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسيطرة القوى الرأسمالية، الطفيلية، والبيروقراطية، والتجارية، والعقارية، والمالية الكبيرة على مجمل البنية الاجتماعية والسياسية العربية في مناخ الاقتصاد الحر والانفتاح. هذا الوضع أدى إلى تراكم واتساع

التناقضات الداخلية، وأضحت مظاهر التفرد والاستبداد والفساد والفقر والفوضى وعدم الاستقرار تكاد تكون قاسماً مشتركاً من حيث الجوهر، مع اختلاف درجاتها وأشكالها ونسبيتها في هذه الدولة أو تلك؛

وتزايد حجم ومعدلات البطالة والفقر وتراكمت عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي وتراجعت التجارة البينية العربية والمغاربية وهبطت مساهمة الناتج الإجمالي العربي في إجمالي الناتج الإجمالي العالمي وتراجع الاقتصاد العربي وارتهانه لتبعية الأجنبي، بسبب قبول بلدان النظام العربي لسياسات الصندوق والبنك الدوليين وشروط منظمة التجارة الدولية؛

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في 1991 تعيش المنطقة العربية تحت الهيمنة الأمريكية وغطرستها، إلا انّ التقارب الإيراني ـ السعودي وعودة سوريا للجامعة العربية، يوضّح أنّ المنطقة تعرف حلحلة سياسية ودبلوماسية ستَبْرز معالمها في المستقبل القريب، ورغم ممارسة سياسة "الفوضى الخلاقة" من 1991 إلى 2021 وخلق بؤر للتوتر في أغلب دول الوطن العربي والإسلامي إضافة إلى دول من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وشن حروب الخليج 1 و2 وأفغانستان والعراق وليبيا ورغم دعم الإرهاب المنظم كمحرك "للفوضى الخلاقة" لإنهاك الاتحاد السوفياتي سابقا، إلا ان الاقتصاد لم يقلع بعد، بل أصبح منهكا من الناحية الاقتصادية، إذ ارتفع التضخم، ووصلت خدمة الدين الأمريكي إلى 921 مليار دولار وهوما يفوق ميزانية الدفاع الأمريكي التي تقدر ب 700 مليار دولار، ومع تصاعد الدور الصيني يظهر أنّ هنا امكانية بروز أقطاب متعدّدة في الأفق بين دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) مقابل تحالف اوروبي ـ أمريكي.

ومع مشروع "الشرق الاوسط الجديد"، استطاع النظام الإمبريالي الأمريكي تكريس وضمان تبعية المنطقة العربية له مع ضمان السيطرة على منابع النفط وطرق نقله وتسويقه والتحكم في سوق دول الخليج كسوق رئيسية لتصريف البضائع والمنتجات الأميركية، وتسويق الصناعة الحربية الكلاسيكية والمتطورة إضافة إلى باقي القطاعات بما يخدم المصالح الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة وحلفائها، كما أضحت المنطقة العربية والمغاربية ساحة لتصريف التحالف الأمريكي/الاسرائيلي، بتواطؤ الأنظمة العربية للعمل على إعادة ترتيب الخريطة الجيوسياسية المستقبلية للمنطقة عبر آليات "الفوضى الخلاقة" كما سبق واشرنا إلى ذلك؛

إن" التحالف الأمريكي/الإسرائيلي الصهيوني، عمل أيضا على إرساء "صفقة القرن" بتواطؤ الأنظمة العربية في الخليج وقبولها للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي الصهيوني، مستغلين عدم قدرة الفصائل الفلسطينية على خلق شروط وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، كما وقعت الاتفاقية الإبراهيمية للتطبيع بين حكومة العثماني والكيان الاسرائيلي الصهيوني في إطار إعادة ترتيب الخريطة الجيوسياسية المستقبلية للوطن العربي والإسلامي في علاقته مع الكيان الإسرائيلي الصهيوني من الخليج إلى المحيط؛

وتأتي هذه الترتيبات في زمن سياسي يتسم بالهشاشة والجزر الديمقراطي، إذ بعد مرور أكثر من عشر سنوات على اندلاع ثورات "الربيع العربي" لازالت المنطقة المغاربية والعربية غير قادرة على تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية وضعفها البنيوي في مواجهة الاستبداد الخارجي والداخلي كما تشهد المجتمعات العربية حالة نكوصية تحن إلى الماضي عبر إعادة إنتاج عوامل التخلف والجمود الفكري الذي وقفت عقارب ساعته في مرحلة ما قبل الحداثة مع بصيص أمل منفلت تحمله منصات التواصل الاجتماعي للمساهمة في تعبئة وتنظيم الحركات الاجتماعية التي قد تفتح أفقا سياسيا يساهم في خلخلة ميزان القوى لصالح التغيير الديمقراطي المنشود محليا وإقليميا.

إنّ الحزب الاشتراكي الموحد ظلّ يدعو إلى:

- توطيد العلاقات مع الاحزاب الديمقراطية واليسارية العربية والدفاع عن المواقف الداعمة والمطورة للحركة الاجتماعية العربية النهضوية والديمقراطية؛
- تطوير صيغ التنسيق مع القوى الديمقراطية والشبيبة العربية وإعطائه أبعادا أخرى خارج المساندة المبدئية، حتى يتحول لعمل دينامي يربط النضال الفلسطيني بالنضال العربي، ويقاوم عزل القضية الفلسطينية عن محيطها العربي الطبيعي؛
- مساندة كل الحراكات الشعبية وسط المنطقة العربية الهادفة الى توسيع مجال الحريات وإرساء قواعد الممارسة الديمقراطية وترسيخ حقوق الانسان؛
- دعمه لحق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى تحرير كامل تراب وطنه وبناء لبنان ديمقراطي موحد؛

- دعمه مبادرات الحل السياسي للأزمة السورية، على أساس وقف التدخل الخارجي، ووقف العنف، وإطلاق عملية الحوار بما يحقق التغيير الديمقراطي الشامل في سوريا؛
- دعمه لنضال الشعب السوداني وقواه الديمقراطية واليسارية في بناء سودان ديمقراطي وموحد واقامة دولة المواطنة السودانية؛
- دعمه وقف الحرب في اليمن، ومعالجة تداعياتهما، والعودة للحوار الوطني الهادف لإنجاز تسوية سياسية مستديمة والحيلولة دون تفكك المجتمع اليمني وانزلاقه الى صراعات وانقسامات اجتماعية على أسس مذهبية أو مناطقية أو جهوية، والعمل على منع الانهيار الاقتصادي، والاسراع في تقديم المساعدات الانسانية الضرورية للشعب اليمني ...؛

3-5- القضية الفلسطينية

كما تعيش القضية الفلسطينية على إيقاع ما يسمى بـ « صفقة القرن » الامريكية التي تستهدف توفير الحماية وكل أشكال الدعم للكيان الإسرائيلي وضمان تفوقه على دول المنطقة، وتطبيع علاقاته مع الدول العربية وحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، بإزالة العوائق التي تعطل الوصول إلى الحل التصفوي للحقوق الوطنية لشعب فلسطين، وفرض هذا الحل كواقع مسلم به، وتطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية بخطوات متدرجة، تتفاعل مع الخطوات الأميركية الانفرادية، ومع تقدم شروط الحل على مساره الفلسطيني، ودعم هذا المسار في الوقت نفسه، فانتقلت الولايات المتحدة من دولة متحيّزة لإسرائيل في رعايتها للعملية السياسية، إلى دولة تعمل على فرض الحل الأميركي- الإسرائيلي بالقوة وإخراج ملف القدس من المفاوضات بالاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها، والاعتراف بشرعية الاستيطان، وإخراج ملف اللاجئين وحق العودة من المفاوضات لصالح المشاريع والحلول البديلة التي تعمل على إنكار وجود شعب فلسطيني بحقوق وطنية سياسية، والتعامل مع الفلسطينيين كتجمعات سكانية لكل منها مطالبه الحياتية الخاصة، مع إدامة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛

ان الدعم غير المحدود لإسرائيل في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والوكالات الدولية المختصة وباقي المنظمات، وتعطيل القرارات الأممية في إدانة إسرائيل وجرائمها بحق الشعب الفلسطيني، يمهد الطريق، لقيام سلطات الاحتلال بتصعيد الإجراءات الأمنية والعسكرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وتعريض المدن والقرى الفلسطينية للحصار والتدمير، وهدم البيوت وتشريد العائلات واعتقال النشطاء الفلسطينيين، مقابل منح المتطرفين في الحكومة العنصرية الإسرائيلية صلاحيات القتل المباشر للفلسطينيين وتسهيل نقل المواطنين الإسرائيليين إلى المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، وهي جريمة حرب، وإغلاق مؤسسات المجتمع المدني الأساسية عن الأبرياء، والدخول إلى المخيمات لقتل العديد من الفلسطينيين الأبرياء العزل والتطهير العرقي الممنهج والتمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني، واغلاق المعابر وحرمان جزء كبير من الشعب الفلسطيني من العلاج في الخارج، وترقى ممارسات السلطات الإسرائيلية، المتخذة ضمن سياسة الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين، إلى الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد. وتهويد القدس، وتغيير الوضع القائم في القدس، وفرض السيادة الإسرائيلية المطلقة على المدينة المقدسة، والسيطرة على الحرم القدسي الشريف، وملاحقة الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1948 بالعمل على فصم انتمائهم لشعبهم الفلسطيني، ونزع شرعية عملهم السياسي، وإطلاق عمليات تهويد واسعة في مراكز تجمعاتهم الرئيسية.

فادا كان على الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة ومقاومته الباسلة أن يكون في مقدمة الصفوف لمواجهة مخاطر صفقة القرن وتطبيقاتها ومفاعليها، إلا أنه ليس هو المعني الوحيد بذلك، فالخطر والاستهداف يتهدد المنطقة كلها، ما يعني أن قوى حركة التحرر العربية، الوطنية والديمقراطية واليسارية، وكل الفئات والشرائح والقطاعات المتضررة من هذا المشروع، معنية هي أيضاً بالانخراط في المعركة، ليس من موقع التضامن مع الشعب الفلسطيني ومساندته في معركته الوطنية فحسب، بل أيضاً من موقع القيام بالدور النضالي المطلوب؛

لذلك فان المهام المطروحة على اليسار العربي الديمقراطي الاشتراكي جسيمة، تكمن في البحث عن بدائل مرحلية تتعاطى مع القضايا والمصالح الراهنة للمجتمعات والشعوب العربية وفقا لرؤية وبرامج

عقلانية حداثية تتحاوز الصراعات وتتحدى المصالح الطائفية والمذهبية والقطرية والدينية وتساعد على انبثاق فعل تاريخي نهضوي جديد حداثي ديمقراطي؛

إن الحزب الاشتراكي الموحد يعتبر القضية الفلسطينية محورية في النضال القومي العربي ويدعم موقعها كقضية مركزية للعالم العربي حتى يحقق الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، ويعتبر توحيد الفعل العربي واحد من توجُّهاته الفكرية، يؤكد على أن الصمود أمام تداعيات الليبرالية المتجددة وهجمات أدرعها المختلفة المدججة بمختلف الأسلحة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية، يتطلب إعادة صياغة الاطروحة القومية وإدراجها في الأفق الاوسع والأرحب المتمثل في بناء فضاءات كبيرة للتضامن والتآزر بين الشعوب، على قاعدة حضارية لها رصيدها التاريخي والثقافي المشترك، فضاءات قادرة على الاستيعاب الايجابي لمعطيات العصر، وعلى تأهيلها لرفع تحديات العولمة الزاحفة بالاندراج الايجابي في نسيج العلاقات الدولية واقتحام دوائر القرار فيه من موقع الشريك، وتدعيم اسس حركة اجتماعية عربية أصيلة التجذر اجتماعيا، ونهضوية المفاهيم فكربا، ونهوض قومي عربي مستبطن ثقافة حقوق الانسان وثقافة العمل والانتاج والابداع بكل اشكاله، والمطلوب حزبيا:

- دعم كفاح الشعب الفلسطيني الدي يخوض معركة تحرير الأرض والانسان مند عقود، والاعتزاز باستمرار النفس النضالي للشعب الفلسطيني ضد المخططات الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية بتأبيد الاحتلال، وتهويد القدس، وتقسيم الأقصى، والضغط مع احرار العالم لحمل المنتظم الدولي على تحمل مسؤوليته في تحقيق السلم بالمنطقة، ومواجهة كل اشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، حتى بناء الدولة الوطنية الفلسطينية وعاصمتها القدس ورجوع اللاجئين؛

- مطالبة الدولة المغربية بوقف كل اشكال التطبيع الأكاديمي والاقتصادي والثقافي واسقاط الجنسية المغربية على الجلادين الصهاينة من أصول مغربية والتأكيد على محورية القضية الفلسطينية في السلم والأمن في المنطقة حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في بناء دولته الوطنية وعاصمتها القدس ورجوع اللاجئين

- تدعيم وصيانة الوحدة الوطنية الفلسطينية والمحافظة على وحدة الصف الفلسطيني ودعم المقاومة من أجل التحرر الوطني من الاستعمار الصهيوني.

4-5- الوضع المغاربي من تجميد الوحدة المغاربية إلى تعثر بناء المغرب الكبير

رغم العمق التاريخي وما يجمع شعوب المنطقة المغاربية من تاريخ ومصير مشتركين، فان الحلم في بناء المغرب الكبير مازال واقع الحال أبعد ما يكون عن الحلم الذي حمله الرعيل الاول من المناضلين والمناضلات من أجل انعتاق وتحرر الدول المغاربية، ورغم الضرورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبناء وحدة مغاربية، فان المنطقة لازالت تعيش هدرا حقوقيا وديمقراطيا وتنمويا مستداما وأزمة مركبة تهدر كل فرص التعاون والتكامل والتنسيق، رغم توفر الإرادة الشعبية والرأسمال البشري وأسس الاقتصاد التكاملي لبناء وحدة مغاربية مستدامة ودامجة لأجيال المستقبل؛

فلا نختلف على أن تعزيز الوحدة المغاربية هو الكفيل بفتح آفاق كبيرة للتنمية والتقدم والديمقراطية لمصلحة شعوب المنطقة وهوما سيمكنها من الاستفادة من كافة مقوماتها الاقتصادية والبشرية لبناء المغرب الكبير؛

إن الحزب الاشتراكي الموحد يعتبر بناء المغرب الكبير هو مسيرة نضالية تتطلّب النفس الطويل من أجل التغلب على العراقيل السياسية والاستراتيجية الإقليمية من أجل بناء لبنات فضاء مغاربي ديمقراطي عادل ومتضامن وحاضن لأجيال المستقبل مع الارتكاز على الثوابت التالية لسياستنا المغاربية:

اعتماد الحوار والمفاوضات لحل النزاعات الإقليمية وتفادي التصعيد؛

العمل السياسي والدبلوماسي الموازي على فتح الحدود بين المغرب والجزائر وتطوير التفاعل الثقافي والرياضي بين شعوب المغرب الكبير؛

دعم العلاقات العلمية والشراكات بين الجامعات والباحثين المغاربين وتشجيع مشاريع البحث العلمي المشترك؛

خلق وتطوير برامج عمل مع الأحزاب اليسارية والديمقراطية المغاربية في أفق دعم سياسة ديمقراطية تقدمية مغاربية توحد النضال الوحدوي رغم تعدد الإطارات؛

العمل على بناء مشروع اقتصادي للتعاون في قضايا الأمن الاستراتيجي الغذائي والطاقي؛
فتح حوارات وموائد مستديرة بالتناوب في دول المغرب العربي حول ملف الصحراء في إطار السيادة المغربية كنقطة وصل لبناء فضاء مغاربي متضامن.

على المستوى الوطني

نضالنا من أجل دمقرطة الدولة والمجتمع، وتحويل الإرادة الشعبية إلى «سيادة شعبية»

1- تاريخ الفرص الضائعة

ورث مغرب ما بعد الاستقلال، عن العهد الاستعماري، نظاما رأسماليا تبعيا هجينا، توسع فيه نفوذ برجوازية طفيلية متحالفة مع الملاكين العقاريين الكبار ومرتبطة بالمراكز الإمبريالية، ومستحوذة على مقاليد السلطة والمال وكذراع اقتصادي لنظام مخزني سلطوي، تشكل هذا الذراع الاقتصادي، أوما سمي بالمخزن الاقتصادي، عبر استحواذ العائلات والفئات المتحكمة والقريبة من السلطة السياسية والإدارية، بما فيها تلك المرتبطة بالاستعمار، على جزء أساسي من وسائل الإنتاج الخاصة والعامة من شركات منجمية، وصناعية، ومؤسسات مالية أوضيعات فلاحية عالية المردودية (أراضي المعمرين، ومن أجل استمرار الاستحواذ على جزء متزايد من الفائض الاقتصادي، لجأت إلى امتصاص موارد الدولة والمؤسسات العمومية وشبه العمومية وتحويل جزء من أصل الرأسمال بوسائل مختلفة بما في ذلك القنوات التي تتغذى من الفساد والرشوة والتهريب وتبيض الأموال؛
بعد تصفية حركة المقاومة الشعبية وجيش التحرير وتحجيم الحركة الوطنية، تعمقت البنية المخزنية نحو الاستبداد السياسي والحكم الفردي، وأصبحت لدى الأجهزة القمعية المختلفة سلطة مطلقة لا تخضع لأية رقابة، مما أدى إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في حقبة سنوات «الجمر والرصاص» التي طغى فيها الوجه البوليسي للنظام وبرزت ممارساته الوحشية في الحملات القمعية الواسعة وفي الاغتيالات والاختطافات والمحاكمات الصورية وملء السجون والمعتقلات السري، وبالمقابل لم تتوقف الحركة النضالية والشعبية الرافضة لهذه الاوضاع والمناضلة ضدها، ومع المحاولتين الانقلابيتين سنتي 1971 و1972، تعمقت أزمة النظام مما دفعه إلى إعادة النظر في استراتيجية الحكم السابقة ووضع استراتيجية جديدة قوامها احتواء الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية وإعطائها هامشا سياسيا اصطلح عليه ب"الهامش الديمقراطي"؛
استغلت قوى الصف الوطني الديمقراطي هذا الانفتاح النسبي لمواصلة النضال من أجل التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وتوسيع هامش الحريات، ومع طرح مشكل الصحراء، في أواسط السبعينات، تطور النقاش حول ملحاحية فكرة التوافق الوطني من أجل استرجاع الصحراء المغربية وهزم الانفصال بالديمقراطية، توافق وطني بمضمون نضالي فعال يعتمد التعبئة الشعبية،
فرغم ما اعترى تطبيق منهجية التوافق من انحرافات خطيرة، فإن الإجماع الوطني حقق استرجاع الصحراء المغربية والدفاع عنها ضد الانفصال في الميدان، وترسخ ارتباط الأقاليم الصحراوية ببقية أقاليم المغرب إداريا واقتصاديا واجتماعيا، إلا أن معالجة هذا الملف تتطلب إعادة طرح فكرة الحكم الذاتي مرتبطة بمشروع الانتقال الديمقراطي بالمغرب كمشروع يؤسس لقواعد دولة ديمقراطية لا مركزية؛
ومع بداية الثمانينات، وبعد تعرض المغرب لازمة خانقة وصفت أنداك ب "السكتة القلبية" كأزمة اقتصادية واجتماعية حادة كان من مظاهرها ارتفاع الديون وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتصاعد معدلات البطالة، والارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات، حيث أصبح ما يزيد عن ثلث الشعب المغربي يعيش تحت عتبة الفقر، سيشرع المغرب في تطبيق سياسات التقويم الهيكلي وفق اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مما تسبب في ظواهر اجتماعية خطيرة مثل اتساع الفوارق الاجتماعية، وتوسع دائرة الفقر، والتهميش، وفتح الباب أمام غزو الرساميل والسلع الأجنبية، وكذا ترحيل الأرباح وتعميم ما سمي بالتبادل الحر، وفتح المجال أمام الرأسمال الكبير الأجنبي والمحلي ليسطو على ثروات البلاد ويوطد الاستبداد السياسي، وهكذا أحكم النظام السياسي المغربي قبضته على الحياة السياسية منذ أن نجح في كبح الانتفاضات التي رافقت تطبيق سياسات التقويم الهيكلي لسنوات 1981و1984و1990؛

وفي ظلّ هذا السياق السياسي المـأزوم، أدى منـاخ التقـارب السياسـي والعمـل المشـترك بـين القـوى الديمقراطية داخل البرلمان وخارجه إلى بلورة قناعة مشتركة بضـرورة تأسيس "الكتلـة الديمقراطيـة" فـي ماي 1992 والتي شكل برنامج الإصلاحات الدستورية والسياسية مـدخلا أساسيا مـن أجـل تقاسـم ممكـن وضروري للسلطة لإنقاذ البلاد من «السكتة القلبية»، بالموازاة مع تنزيل برنـامج الإصـلاحات الاقتصـادية والاجتماعية الهادفة إلى التوزيع العادل للثروة والحدّ من الفـوارق الاجتماعيـة، لكـن النظـام لـم يقبـل بمبـدأ «فصل السلط» والشروع في إصلاح الدستور، وهكذا تعثر تقدم المغـرب فـي فتـرة التسـعينات ولـم يحقـق دستور 1993 ولا دستور1996 الإصلاح الدستوري المنشود، واسـتمر تزويـر الانتخابـات والاسـتفتاءات وإعداد السيناريوهات القبلية وصـنع الأحـزاب ورسـم الخـرائط السياسـية وتشـكيل البرلمانـات والحكومـات والجماعات الترابية ...؛

وبعـد أن رفضـت أحـزاب "الكتلـة الديمقراطيـة" تعـديلات دسـتور 1993، باسـتثناء حـزب التقـدم والاشتراكية، ورفضته أيضا المنظمات النقابية مثل الاتحاد العام للشغالين والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وسجلت منظمات حقوق الإنسان تحفظاتها، واصلت أحزاب "الكتلة الديمقراطية" معارضتها ورفضت دعوة الملـك للمشـاركة فـي الحكومـة بعـد الانتخابـات البرلمانيـة ليونيـو1993 واسـتمرت فـي المطالبـة بـإجراء إصلاحات دستورية وسياسية؛

ولتفادي زيادة نفوذ المعارضة تـابع النظـام محاولـة احتوائهـا حيـث دعـا الملـك إلـى الاسـتفتاء علـى تعديلات دستورية جديدة في شتنبر 1996 والذي صـوتت عليـه أحـزاب "الكتلـة الديمقراطيـة" وعارضـته منظمة العمل الديمقراطي الشـعبي، وبعـد الاسـتفتاء علـى الدسـتور، تـمّ تنظـيم انتخابـات تعرضـت بـدورها للتزوير ولم تحصل فيها "الكتلة الديمقراطية" على أغلبية برلمانية، إلا أن ثلاثة من أحزابها قبلـت العـرض الملكي لتشكيل ما سمي ب"حكومـة التنـاوب التـوافقي"، ولاحقـا اعتـرف مهندسـها عبـد الرحمـان اليوسـفي بفشلها، إذ لم ينتقل المغرب إلى التناوب الديمقراطي كما بشر بذلك دعاة حكومة التناوب، كل هذا أكد ويؤكد الطـابع السـلبي للطريقـة التـي طبـق بهـا التوافـق السياسـي فـي مـا تعلـق بالمجـالات الـثلاث: الدسـتور، والانتخابات، والحكومة، وهكذا أضاعت الحركة الوطنية فرصة أخرى من الفـرص الضـائعة التـي عـددها الرفيق المناضل محمد بنسعيد أيت إيدر في كتابه "هكذا تكلم محمد بنسعيد..." (2018).

وبعد وفاة الملك الحسن الثاني في 1999، وانتقال العرش إلى الملك محمد السادس، اختارت الملكية، لاعتبارات تواصلية خارجية، أن تقطع مـع بعـض مظـاهر ورمـوز العهـد السـابق، لكنهـا بقيـت متشـبثة ب "التقاليد المرعية" وإلى اليوم لم ينتقل المغرب إلـى دولـة الديمقراطيـة والحداثـة، ولـم يتحقـق حلـم الانتقـال الديمقراطي، الذي نادت به "الكتلة الديمقراطية" لعدة اعتبارات سنتطرق إليها لاحقا؛

وكان إصدار مدونة الأسرة في 2004 انتصارا نسبيا للحركة النسائية المغربيـة علـى منطـق ميـزان القوى وثقل المحافظة في أجهزة الدولة وفي المجتمع، وعموما فان التعديلات التـي تضـمنتها لـم تحـدث أي تغيير جوهري، لأنها تمت في إطار نفس السقف المرجعي الثقـافي للمدونـة السـابقة، حيـث لـم تمـس أسـس التمييز في القضايا الأساسية، ولم ترق إلى مدونة عصرية في إطار مشروع نظـام أسـري كجـزء لا يتجـزأ من مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي متضامن بديل؛

وأمام تنامي نضالات القـوى الديمقراطيـة والحركـة الحقوقيـة وحركـة المعتقلـين السياسـيين ضـحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فتح ملف "العدالة الانتقالية" بتأسيس هيئـة الإنصـاف والمصـالحة التـي ستعمل على طي صفحة الماضي لكي لا يتكرر ما جرى، لكنّ تقريرها لم يصـدر وتوصـياتها فيمـا يخـص جبر الضرر بالنسبة للأشخاص والجهات وحفض الذاكرة لم يتم، وضيّع المغرب مرة أخرى فرصة تحويـل هذا الأمل إلى مشروع سياسي يؤسس لانتقـال ديمقراطـي حقيقـي يقطـع دسـتوريا وسياسـيا مـع الانتهاكـات الجسيمة لفترة 1956 - 1999؛

وهكـذا بعـد تفجيـرات 16 مـاي 2003 سـتعود القبضـة الحديديـة بتقييـد الحريـات والاعتقـالات والمحاكمات التي غابت فيها شروط المحاكمة العادلة، وسيتم إحياء النظام السلطوي الذي وضع حدّا لهامش الانفتاح واستبعد أي إصلاح دستوري وسياسي وتمركز حول تقويـة الملكيـة التنفيذيـة ومـع ظهـور الحـزب الملكي تحت قيادة صديق الملك على شاكلة الأحزاب الإدارية بخليط غير متجانس من يساريين سابقين ذابوا وسط الأعيان وأطر اليمين، هذا، بالإضافة إلى استمرار تزوير الانتخابات وعرقلة البناء الديمقراطي وتفاقم أسباب معاناة الغالبية العظمى من المغاربة، فأصبح التناقض الرئيسي للمغاربة مع نظام سياسـي مؤسسـاتي ينكر عليهم حقهم في ممارسة مواطنتهم، ويمركز السلط في يد مؤسسـة ملكيـة تنفيذيـة وأوليغارشـية تشـجع على سوء التدبير وتسيء لمكانة المغرب على مستوى احترام حقوق الإنسان والحريات، وترتـب عـن هـذه

الاختيارات تطبيق نموذج تنموي يغذي التخلف والتبعية، محوره الريع والامتيازات، ينخره الفساد واستعمال النفوذ لمراكمة الثروات، مع ضعف الإنتاجية، ويعمم الفقر والهشاشة عبر المزيد من الاستدانة؛

وفي هذا الوضع المحتقن، انطلقت حركة 20 فبراير كحركة شبابية وكجزء لا يتجزأ من "ربيع ديمقراطي" حل على المنطقة المغاربية والعربية وآمن بأن بناء المجتمعات الحديثة يبدأ بحل إشكالية السلطة السياسية، ولقد شكلت حركة 20 فبراير نهضة تاريخية وسياسية هامة في بلادنا بعد أن أعادت مطالب إسقاط الفساد والاستبداد والانعتاق من التخلف إلى الواجهة النضالية وأكدت على الاستمرار في النضال إلى حين بناء الديمقراطية الكاملة والضامنة للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والحداثة والمساواة الفعلية، لذلك تعتبر حركة 20 فبراير ومثيلاتها حراكا شعبيا ضد مظاهر التخلف الاقتصادي والبؤس الاجتماعي والسياسي ببلادنا، نتيجة استمرار الدولة المغربية في تبني نفس الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاشلة، وعجز السياسات العمومية المتعاقبة عن توفير شروط النهضة والتنمية،

لقد فرضت حركة 20 فبراير واقعا سياسيا جديدا وأبانت عن الإبداع والتنوع في أشكال الضغط ووسائل الفعل النضالي المواطن، ومن بين الانعكاسات المباشرة للحركة على الحقل السياسي، سن دستور جديد وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها،

فرغم أن دستور 2011 جاء ببعض التغييرات المحدودة، إلا أن طريقة بلورته والاستفتاء حوله أعطى الدليل على غياب الإرادة السياسية للانتقال إلى دولة الديمقراطية والحداثة، وبعد تنظيم انتخابات سابقة لأوانها والتي لم تعرف شروط انتخابات حرة ونزيهة نتج عنها إسناد رئاسة الحكومة إلى حزب العدالة والتنمية الذي لم يشارك أصلا في حركة 20 فبراير!! بل اصطف إلى جانب النظام في إضعافها وفي الالتفاف على مطالبها وكما انتصرت الحكومات ذات المرجعية الدينية في كل من مصر وتونس، جيء بحكومة بنكيران التي تجاهلت الإصلاحات السياسية والديمقراطية بالتخلي الكلّي عن الشعار الذي أخذته عن حركة 20 فبراير ألا وهو« لا للفساد والاستبداد» وطبّعت مع اقتصاد الريع واستهدفت تفكيك «صندوق المقاصة» وتحرير أسعار المحروقات وعدم العمل على إعادة فتح معلمة لاسامير للتكرير حارمة المغرب من إمكانية ضمان جانب من أمنه الطاقي، بالإضافة إلى فرض نظام تقاعد مجحف مع تعميق الاستدانة وتسريع الخوصصة وضرب المكتسبات في مجال الحقوق والحريات وتعطيل الإصلاحات التي تلزم البلاد لوضعها على سكة الديمقراطية والتنمية، كما أن حكومة سعد الدين العثماني ستستمرّ في نفس النهج التراجعي وستوقّع على الاتفاقية الإبراهيمية وعبرها التطبيع مع الكيان الصهيوني؛

2- الوضع القائم بالمغرب: المحطات الأساسية بين المؤتمرين 2018 -2023

يتميز الوضع العام بالمغرب بالهشاشة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية مع استمرار ربط السلطة السياسية بسلطة المال والأعمال وتسخير مؤسسات الدولة من أجل الإثراء غير المشروع في ظلّ الإفلات من العقاب، وهكذا تفاقمت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمناطقية؛

منذ 2018 سيمرّ المغرب بمحطات أساسية سيكون لها الأثر الوخيم على الأوضاع المتأزمة والمركبة ببلادنا، بسبب اختلالات بنيوية مرتبطة بطبيعة النظام والاختيارات اللاديمقراطية المتبعة وأيضا بالاستمرار في الخضوع للسياسات المملاة من قبل المؤسسات المالية العابرة للقارات، وفرض سياسة التقشف "المقنّعة" التي أدّت إلى إغراق البلاد في المديونية وتسارع الخوصصة وتراجع دور الدولة في مجال الخدمات العمومية التي يتمّ تسليعها بشكل تدريجي ممّا زاد من تراجع "السيادة الوطنية" وتفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية والمناطقية، ولقد تأثرت البلاد بجائحة كوفيد ـ 19 كما ستتأثر بالتقلبات العالمية وبالحرب الروسية ـ الأوكرانية التي انطلقت في فبراير 2022؛

كما سيتم استغلال جائحة كوفيد ـ 19 مع بداية سنة 2020 لتجاوز الدستور والمؤسسات المنتخبة و"الحكم بقانون الطوارئ" لإحداث ردّة حقوقية في مجال الحريات خاصة، واستمرار ثنائي الاستبداد والفساد في تمرير العديد من القوانين «التراجعية» والتسابق نحو انفتاح يخدم الأوليغارشيا المحلية والمتدخلين الخارجيين؛

وهكذا في سنة 2018 ومع قرب نهاية عقدين من حكم الملك محمد السادس سيتم الإقرار، من قبل أعلى سلطة في البلاد، بفشل «النموذج التنموي» وستكلّف «لجنة خاصة» بوضع أسس «نموذج تنموي جديد»

2-1- النموذج التنموي الجديد» تكريس للفشل وربح الوقت لحدود 2035

يتضح انطلاقا من قراءة سريعة للنموذج التنموي الصادر في أبريل 2021 أنّه يكرس الفشل رغم إعلانه اعتماد مسار للتغيير وبلورة رؤية تنموية ومسار تنموي جديد في أفق 2035، ويتعهد بتحقيق أهداف: مضاعفة الناتج الداخلي الخام حسب الفرد 100% في أفق 2035، وضمان امتلاك 90% من التلاميذ للتعلمات الأساسية والرفع من التأطير الطبّي للملاءمة مع معايير منظمة الصحة العالمية وتقليص نسبة الشغل في القطاع غير المهيكل إلى 20% ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 45% والوصول إلى نسبة 80% من رضا المواطنين عن الإدارة والخدمات العمومية!!

الحزب رفض التوقيع على الالتزام إلى جانب أحزاب يعتبرها تتحمل جانب كبير من المسؤولة في فشل "النموذج التنموي الحالي" وإفشاله مع استغلال مؤسسات الدولة لمراكمة الثروات عوض خدمة المصلحة العامة كما يرفض تكريس الملكية التنفيذية، حيث الملك يسود ويحكم وهو الحَكَم والمتتبع للنموذج التنموي الجديد! هذا بالإضافة إلى أنّ "الإصلاحات من جيل جديد" التي يَعد بها النموذج التنموي هي مزيد من الخوصصة للمؤسسات والمقاولات العمومية ومن تراجع لدور الدولة ومن استدامة المديونية.

كما رفض الحزب إرساء الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وسحب الاختصاصات من وزارة المالية وإعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية (ذات الطابع التجاري، عبر تحويلها إلى شركات مجهولة الاسم! بالموازاة مع القيام بخوصصة قطاعية رئيسية (الطاقة، الماء، اللوجستيك، القطاع المالي....)

وهذا ما أدى إلى تحرير القطاع المالي والخوصصة الجزئية أو التامّة والتي وصل اخطبوطها إلى أكبر وأقوى المؤسسات والمقاولات العمومية كالمكتب الوطني للماء والكهرباء EONE بعد خلق "الشركات الجهوية متعددة التخصصات" SRMS والمكتب الوطني للهيدروكاربونات والمعادن ONHYM والوكالة الوطنية للموانئ ANP والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية OMPIC ووكالة المغرب العربي للأنباء MAP والمكتب الوطني للمطارات ONDA والمكتب الوطني للسكك الحديدية ONCF....، وحيث أنه تحت ضغط صندوق النقد الدولي FMI تمّ خلق الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لاستثمارات الدولة ANGSPE لتلعب دورا كان من اختصاص وزارة المالية سابقا مما يزيد في سطوة النيو ليبراليين الجدد وتحكمهم في موارد الدولة وتقليص الوعاء الضريبي وتقييد مالية الدولة وتراجع مجال تدخل الدولة التي تضطر بتواطئ مع اللوبي النيوليبرالي إلى التخلي عن رعايتها وهكذا تتحول الدول إلى مؤسسة للبيع في المزاد العلني بين المضاربين النيو لبراليين؛

الحزب الاشتراكي الموحد يعتبر أنّ النموذج التنموي، الذي يلزم البلاد لتتجاوز أزمتها المركبة وتفادى انفجار مجتمعي ولتأهيل البلاد لرفع التحديات المطروحة، يتطلب إرساء دولة الحق والقانون ومحاربة الفساد وصيانة الحقوق والحريات مع التأكيد على المسؤوليات والاختيارات والمداخل التي لازالت ممكنة لتدارك الوضع المركب والمتأزّم ووضع حدّ لهيمنة النظام النيوباتريمونيالي وتصفية الأجواء وبناء الثقة انطلاقا من تعاقد مجتمعي بمثابة ميثاق وطني حقيقي يستند على وضع مخطط شامل ينطلق من نظرة استباقية منسجمة وبمداخل أساسية على رأسها المدخل السياسي واستعجالية دمقرطة الدولة والمجتمع المنتظرة منذ أزيد من ستين سنة عوض رهن البلاد إلى حدود 2035 بمشروع، الغرض منه تهدئة الحراكات الاجتماعية وربح الوقت لتقوية توابت النظام، ولكنّه لا يرقى لتطلعات المغاربة ويخضع لتوجهات صندوق النقد الدولي؛ النموذج الذي يلزم المغرب يجب أن يضمن استقلال القضاء ووضع مخطط لمحاربة الفساد والقطع مع الزبونية والمحسوبية واستغلال النفوذ والعمل على تقوية الجبهة الداخلية بالديمقراطية وصيانة الحقوق والحريات من أجل إيجاد حلّ نهائي لملف الصحراء وتحقيق التنمية والرفاه والكرامة للمغاربة قاطبة؛

كما أنّ مباشرة الاصلاحات الدستورية والسياسية يجب أن تتم انطلاقا من مراجعة جدرية ووضع دستور ديمقراطي يقر بفصل السلط وفصل السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية واستقلال ونزاهة القضاء والمساواة أمام القانون وضمان انتخابات حرة ونزيهة وإصلاح قانون الأحزاب ومدونة الانتخابات وإرساء الملكية البرلمانية، بالإضافة إلى ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب وإصلاح القانون الجنائي وتحديثه وكذا القوانين الضامنة للمساواة بين المرأة والرجل ومراجعة لقانون الأسرة ليصبح قانونا ديمقراطيا وتفعيل الفصل 19 من الدستور والفصول المرتبطة به لمحاربة كلّ

أشكال التمييز ضدّ المرأة، وإصلاح الإدارة وإرساء الجهوية المتضامنة والمتكاملة ومحاربة الفساد والحفاض على الحقوق والحريات.

ووضع نموذج اقتصادي يمكن من شروط التنمية والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية والمناطقية، وإحداث قطائع مع الاختيارات التي كرّست الريع والاحتكار وشجعت النظام النيوباتريمونيالي، والقيام بإصلاحات ضريبية ومالية ومراجعة جدرية لسياسات التبادل الحر واسترجاع دور الدولة في الخدمات الاجتماعية لضمان السلم والتماسك الاجتماعيين والنهوض بالعالم القروي وبالقطاع الصناعي المغربي والاهتمام بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الابتكار والإبداع والحفاض على ثرواتنا وتشجيع الحرفية والصناعة التقليدية ونقلها للأجيال وإخضاع التوازنات الماكرواقتصادية للتوازنات الاجتماعية والبيئية؛

كما أنّ أي مشروع تنموي يجب أن يعتبر تعميم التعليم العمومي ضرورة أساسية لا محيد عنها، بالإضافة إلى خلق نظام الحماية الاجتماعية للجميع ورعاية المواطنات والمواطنين في وضعية إعاقة والمسنين وتشجيع البحث العلمي ونشر ثقافة التنوير وتحقيق الانتقال الرقمي ووضع استراتيجية لعودة الأدمغة المغربية إلى أرض الوطن وسياسة للتشغيل، والعمل على تأهيل الشباب بالتمكين المعرفي والاقتصادي والقيمي، وتحقيق المساواة ومجتمع العلم والمعرفة، ووضع مشروع بيئي شامل.

2-2- السياسات المملاة من قبل المؤسسات المالية وتكريس التبعية والتخلّف

المؤسسات المالية العابرة للقارات: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (FMI وBM) أحكمت قبضتها على بلادنا فهي تحكم علينا بالتبعية والتخلف الاقتصادي وتوجه البلاد نحوتراجع متواصل لدور الدولة وضرب المكتسبات وهكذا أوصى صندوق النقد الدولي ب:

1)"إصلاح" المؤسسات والمقاولات العمومية الذي يعني تراجع دور الدولة أمام القطاع الخاص؛

2) إصلاح ضريبي ظهرت بوادره في القانون المالي ل 2023 يهدف لإغناء الغني وتفقير الفقير ولا يحترم خلاصات المناظرات الضريبية؛

3) إصلاح مالي يرمي إلى تعويم الدرهم؛

إنّ هذه الإملاءات تجعل المغرب فاقدا لاستقلال قراره وخاضعا ل"سلطة ما فوق وطنية" تسلبه سيادته وتركّعه تحث ثقل المديونية وهي بذلك تعمل بشكل مباشر على عرقلة أية مبادرة من أجل التقدّم باتجاه البناء الديمقراطي وتحويل الإرادة الشعبية إلى "سيادة شعبية" وربط المسؤولية بالمحاسبة...، وهكذا تمّ وأْد العديد من الصناعات وفرض سياسة فلاحية مستهلكة للمياه بغرض تصدير المنتجات الفلاحية من خضر وفواكه زادت من حدّة وضع الإجهاد المائي الذي تعرفه بلادنا، وأصبحنا حديقة خلفية للمستغلّين من أسياد الرأسمالية العالمية، نصدّر الماء الذي نحن في أمسّ الحاجة إليه؛

كما أنّ سياسة الانفتاح التي فرضت علينا دون احترام لمتطلبات التنمية في بلادنا وضرورة ضمان الحد الأدنى من الأمن الاستراتيجي: غذائي، ومائي، ودوائي، وصحّي، وطاقي دفعتنا لمزيد من المديونية لإعداد المنشآت والبنيات التحتية التي يحتاجها المستثمرون والشركات الغربية لكي تستثمر في بلدنا وتحمل بعد ذلك أرباحها كاملة في تجاوز حتى لدفاتر التحملات، فتراكم الديون وعدم القدرة على تسديد خدمة الدين تخلق أزمات تزيد من تبعيتنا ومن تراجع استقلالية قراراتنا ومن تم تراجع سيادتنا وتنعكس علينا بمزيد من البطالة واتساع دائرة الفقر والفوارق الاجتماعية والمناطقية، وهكذا فرض علينا صندوق النقد الدولي برنامج التقويم الهيكلي الذي أدّى إلى انتفاضات شعبية خلال 1981 و1984 و1990، ... كما فرضت عينا اتفاقيات التبادل الحر وانضمام المغرب إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 مما كرس هيمنة أوليغارشية محلية وأجنبية على قطاعات واسعة من الاقتصاد والخدمات واستولت على الأراضي والمياه والخيرات الطبيعية واستفادت من الريع ومن الزبونية ومن القرب من السلطة ومن تحرير العديد من القطاعات في نوع من الاستعمار الجديد؛

لقد أصبح من المعروف أنّ المغرب يعاني حالة إجهاد مائي خطير ورغم ذلك ستمرر نفس السياسيات المستهلكة للماء، ممّا سيزيد الوضع خطورة عوض وضع مخطط استراتيجي بإشراك الخبراء المغاربة من أجل مراجعة جدرية للسياسات الفلاحية والصناعية ولتدبير عقلاني للماء وإحداث قطائع مع الاختيارات غير الصائبة، المرتكزة على سياسة السدود التي أسست من أجل تنمية قطاع فلاحي رأسمالي موجه للخارج لجلب العملة الصعبة، دون الاكتراث للأمن الغذائي للمغاربة وضرورة الحفاض على الثروة المائية وترشيد استغلالها، كما تمّ تهميش الفلّاحة الصغار، الذين يمتلكون أراضي تقل مساحتها عن 5

هكتارات، والذين يمثلون ما يقارب 85 % من مجموع الفلاحة ببلادنا، حيث ازدادت معاناتهم مع ظروف الجفاف، حيث لم يستفيدوا من الدعم اللازم على مستوى المحروقات والبذور والأسمدة رغم أنهم يساهمون بقسط كبير في توفير الأمن الغذائي للمغاربة؛

كما أن تراجع القطاع الصناعي في المغرب رغم تطور مجالات صناعة قطع السيارات والطائرات... يجعل بلدنا رهين الصناعة الخارجية، هذا بالإضافة إلى عدم تشجيع الصناعة والمنتوج المغربي وترك الصناع التقليديين والحرفيين والمبدعين لقدرهم وإدخالهم في تنافس غير عادل مع الدول التي تمّ الانفتاح عليها، ممّا يهدد هذا التراث اللامادّي الذي لا يقدّر بثمن، إلى الانقراض في غياب الدعم والتخطيط لديمومتهم بتشجيع مدارس التكوين على الحرف المختلفة وردّ الاعتبار المادّي والمعنوي للحرفيين التقليديين المغاربة وفتح الأسواق الخارجية أمام منتوجاتهم، أضف إلى ذلك ضعف الدعم المقدم للمقاولات الصغرى والجد صغيرة والمتوسطة التي لا تصمد أمام أوضاع الاحتكار وصعوبة الاستفادة من القروض وغياب شروط التنافسية الحقيقية؛

وهكذا يمكن اعتبار ثقل المديونية وسياسة التبادل الحر وسياسات جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة من أهم أدوات السيطرة الإمبريالية الرأسمالية على دول نامية مثل المغرب، كما تعتبر وسيلة لتكريس التبعية وعرقلة الإقلاع الاقتصادي المحلّي وسبب من أسباب تردّي الأوضاع الاجتماعية وتفاقم الفوارق الاجتماعية والمناطقية؛

إنّ هذه الأوضاع هي ما أفرز الأشكال الجديدة من الحراكات الاجتماعية المسيّسة، التي انطلقت مع حركة 20 فبراير سنة 2011 وبعدها الحراك الشعبي بالريف وحراك جرادة والعديد من التنسيقيات المناضلة ضدّ الغلاء وضدّ التوظيف بالعقدة وكلّها حركات مناهضة للسياسات المتبعة ورافضة، ضمنيا، للنظام النيوليبرالية المعولم المرتبط بالفساد المحلّي والدولي؛

إنّ توجهات المؤسسات المالية المفروضة علينا أدت إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية وهوما أدّى إلى بروز حراكات اجتماعية مناهضة للسياسات المتبعة في بلادنا، وإن تعددت تعبيراتها، فهي رافضة للنظام النيوليبرالي وأثاره السلبية والمدمّرة علينا.

2-3- جائحة كوفيد ـ 19 وضرورة استعادة دور الدولة

من القضايا التي كان لها تأثير على الأوضاع الداخلية لبلادنا والتي لازالت تداعيتها مستمرّة نجد جائحة كوفيد ـ 19

ففي خضمّ الأزمة ستلقي جائحة كوفيد ـ 19، انطلاقا من سنة 2020، بأثارها المدمّرة على الاقتصاد وعلى فرص الشغل وعلى اتساع دائرة الفقر وعلى الحقوق والحريات؛

وإذا كان من ميزة للجائحة فهي أنها وضحت أهمية القطاع الصحّي العمومي والتعليم العمومي الذي أعدّ الأطر التي تدخلت للحدّ من الأثار الخطيرة للجائحة، وهكذا تولدت قناعة استرجاع دور الدولة في الخدمات العمومية، إلاّ أن القطاع الخاص سيسطو على هذين القطاعين الذي يظنّ أنه سيجني من ورائهما أرباحا كثيرة، وهكذا سيدفع لوبياته للضغط باتجاه فتح قطاعي الصحّة والتعليم على التسليع والخوصصة؛

فلقد شكلت جائحة كوفيد ـ 19 لحظة استثنائية، سيكون لها ما بعدها إن على المستوى الدولي أو الوطني، وهكذا أصبح التدبير الحكومي تحت طائلة «قانون الطوارئ» الذي انطلق منذ مارس 2020 والحكومة تمرّر "الحجر الصحّي" وما تشاء «بمراسيم»، بعيدا عن أي نقاش أو مراقبة شعبية خارج مشاركة البرلمان وفي مركزة غير مسبوقة للسلط، ليدخل المغرب في وضع ردّة سياسية وحقوقية وعلى مستوى الحريات، حيث حذّرت المندوبة السامية الدولية لحقوق الإنسان، السيدة ميشال باشلي من خطورة استغلال الجائحة من قبل الأنظمة المستبدة، لضرب الحقوق والحريات، وهكذا وقعت العديد من الاعتقالات ومن التسريحات واستُعمِل الإعلام لنشر حالة من الهلع والخوف ودفع الناس للتلقيح، كما استفحل الشرخ الاجتماعي والفوارق الاجتماعية والمجالية حيث ظهر أن 5.5 مليون أسرة، أي ما يقارب 25 مليون مغربي كانوا بحاجة للإعانة، ورغم الدعم الذي قدمته الدولة فإنّ العديد من المقاولات الصغرى أفلست بينما الشركات الكبرى ستتعافى بسرعة بل أنها ستراكم أرباحا طائلة في الوقت الذي اتسعت فيه دائرة الفقر بشهادة المندوبية السامية للتخطيط؛

كما أنّ أزمة الاقتصاد المغربي البنيوية والمرتبطة بالنظام النيوباتريمونيالي والريع والاحتكار والخضوع لتوجهات المؤسسات المالية ستتأثر بجائحة كوفيد - 19 التي أدّت إلى كساد اقتصادي طال 50% من الاقتصاد العالمي وإلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، والنقل، وتعطُّل سلاسل الإنتاج بالإضافة إلى الجفاف وتراجع الإنتاج الفلاحي وصعوبة تربية المواشي، الوضع الذي سيدفع ساكنة البوادي إلى الهجرة إلى المدن للاشتغال في القطاع غير المهيكل الذي اختفى هو الأخر مع الجائحة والحجر الصحّي، كما أنّ الأزمة الاقتصادية أدّت إلى تضرر قطاع السياحة والحرف التقليدية والنقل والمطاعم والخدمات والصناعة التحويلية والمهن المرتبطة بالاستيراد وتحويلات مغاربة العالم وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهوما أدّى إلى تضخم وغلاء المعيشة واتساع دائرة الفقر .....؛

في بداية الجائحة ونظرا للكساد الاقتصادي وتوقف العديد من المقاولات، حيث انهار ثمن النفط إلى 36 دولار للبرميل بالولايات المتحدة الأمريكية، ممّا أدّى إلى أزمة على مستوى منظمة الأوبيك للدول المصدّرة للبترول.

في المغرب وبعد خوصصة شركة لاسامير التي تمّ إغلاقها فيما بعد، ليتم تحرير مجال الطاقة من قبل حكومة عبد الإله بنكيران سنة 2015، أصبح المغرب مرتبط بسوق البترول المكرر، الذي يوجد في يد شركات التوزيع المختلف أسعارها عن أسعار البترول الخام، فلم تتمكن بلادنا من الاستفادة من انخفاض سعر البترول في بداية جائحة كوفيد19، في الوقت الذي كان فيه البترول مجاني، ليملأ تسع خزانات لاسامير والتي تقدّر ب 15 مليون برميل، ويربح بذلك مليار دولار ويؤمّن جانبا من أمنه الطاقي، ولكن مع الأسف لم يُسمَح بذلك.

2-4- الوضع الاقتصادي والاختلالات البنيوية

عرف المغرب كساد وتراجع النشاط الاقتصادي، حيث توقفت بشكل نهائي أو مؤقت أزيد من 60 بالماءة من المقاولات، خاصة تلك المرتبطة بالتصدير كشركات الصيد البحري والصناعة التحويلية بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالجائحة، واختفت الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد غير المهيكل، كما انطلقت مشاريع لتشجيع التجهيزات اللازمة لمحاربة الجائحة، وتضرر التعليم، فظهر أنّ هناك أغلبية ساحقة غير قادرة على متابعة التعلّم عن بعد بسبب غياب الصبيب ولعدم إمكانية تتبع الدروس واستيعابها، حيث ستكون لها نتائج كارثية على مسار التلاميذ والطلبة؛

بالنسبة لمغاربة العالم فإنّ العديد منهم بقوا عالقين بالمغرب بعد إغلاق الحدود وآخرون منعوا من الدخول للمغرب، وهكذا سيتم تدبير الجائحة بطريقة تسلطية، وتجاوز الدستور والقوانين المفروض العمل بها لصيانة الحقوق والحريات، وأبانت الجائحة عن هول الاختلالات خاصة في مجال الصحة والتعليم العموميين وظهر اتساع الفوارق حيث أن 5,5 مليون أسرة مغربية كانت بحاجة للإعانة وأنّ الأغلبية الساحقة للتلاميذ والطلبة لم تتمكن من تتبع دراستها «عن بعد»؛

أزمة ما بعد كوفيد 19 لازالت مستمرة وتتطلّب دعم الفئات الأكثر تضرّرا والقطاعات التي تعرف صعوبات وذلك بسنّ إصلاحات ضريبية لتضريب الدخل المرتفع وتوفير موارد، ولكن بالموازاة وجب التأسيس للديمقراطية ووضع مخططات على المدى المتوسط والتقييم المستمر، وإذا كان النظام العالمي غير قادر على الحد من أثار الكارثة البيئية فوجب علينا وضع مخططاتنا لمواجهة الجفاف وتأثيره على القطاع الفلاحي وإنتاج الحبوب والخضروات ودعم الفلّاحين الصغار ومربوا الماشية وتطوير الصناعات التحويلية وصناعة الأدوية والعديد من المعدّات وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للعديد من المنتجات الضرورية.

المغرب يجب أن ينخرط في مشروع طموح، في إطار عولمة بديلة تتسم بالأنسنة، لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية والمناطقية والديمقراطية والمساواة والمواطنة الكاملة؛

2-5- «الاتفاقية الإبراهيمية» ورفضنا للتطبيع

في ظلّ ظروف جائحة كوفيد - 19، سيتم «إبرام الاتفاقية الإبراهيمية» خلال شهر دجنبر 2020، التي ستفتح باب «التطبيع» مع الكيان الصهيوني، على مصراعيه، ضدّا عن إرادة الشعب المغربي الداعم للقضية الفلسطينية والمناهض للتطبيع، وذلك في غياب أي نقاش لا داخل ولا خارج مؤسسة البرلمان؛

فمنذ دستور 2011 ظهر بأن الربيع العربي ساهم في إعادة ترتيب الأوراق بالنسبة، ليس للدول المغاربية والعربية كما كان حلم الحراكات والانتفاضات يوحي به، ولكن بالنسبة للثنائي الإمبريالي ـ الصهيوني ومخططاته الجهنمية لتصفية القضية الفلسطينية وما وراءها من إخضاع للعديد من الدول، فمع حكومة سعد الدين العثماني ظهر بأن مسلسل «الانفتاح» والتبعية سيستمر، وسيصل مداه مع توقيع رئيس الحكومة سعد الدين العثماني على «الاتفاقية الإبراهيمية» ما بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية و«دولة إسرائيل» في دجنبر 2020، حيث قُدّم الاتفاق الثلاثي على أنّ تطبيع علاقات المغرب مع إسرائيل مقابل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على صحرائه، وهي خدعة لجرّ المغرب «للتطبيع» وهوما يعتبر انتكاسة وضرب لمشاعر الشعب المغربي وتهديد لسيادته، وهكذا سيستفيد الكيان الصهيوني من إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والعسكرية والفلاحية، وسيستفيد من الأراضي التي تمّ نزعها من أصحابها، ومن المياه والخيرات الباطنة، من معادن، وغاز .... وعلى العديد من الأصعدة مع المغرب، وسيتم اختراق الفضاءات الثقافية والمناهج التربوية ومحاولة تزوير تاريخ بلادنا، تحت خدعة «التنوع الثقافي» في محاولة تعميم سياسة «التطبيع» على كلّ المجالات، وفي المقابل فإنّ الحصيلة سلبية بالنسبة للمغرب، على العديد من الأصعدة، ويتعامل كأنه في أرض مستباحة ويشارك في المناورات العسكرية بإشراك صهاينة شاركوا ولازالوا في الحرب على أشقائنا في فلسطين؛

2-6- حكومة عزيز أخنوش ووهم «الدولة الاجتماعية»

بعد انتخابات 08 من شتنبر 2021، وبالرغم من وضع «الحجر الصحّي» فقد سُمح بتنظيمها في وضع شبه عادي واستمر الحياد السلبي للدولة واستعمال المال ليصدر السيناريو المعد بشكل قبلي والذي سيجعل ثلاثة أحزاب تتصدّر الانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية (التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال) وهكذا سيصبح وزير الفلاحة السابق المسؤول عن فشل «المخطط الأخضر» الذي كلّف المغرب ما يزيد عن أربعين مليار درهم، رئيسا للحكومة وتطوى صفحة حكومة العدالة والتنمية، بعد تجاوز النظام لأزمة الحراكات الاجتماعية التي انطلقت مع حركة 20 فبراير واستمرّت مع الحراك الشعبي بالريف وبعد ضرب العديد من المكتسبات وتمرير التطبيع مع الكيان الصهيوني، كما طوية صفحة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عندما قبل بتسهيل الانتقال الملكي عوض الانتقال الديمقراطي؛

وانطلقت حكومة أخنوش معلنة بأنها ستعتمد على «النموذج التنموي الجديد» وأنها ستؤسس «الدولة الاجتماعية» وتضمن «الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة»، كما تقدمت ب 10 نقط في إطار البرنامج الحكومي الذي صادقت عليه أغلبية البرلمان، ومنذ البداية ظهر جليّا بأن لا جديد ستحمله هذه الحكومة التي بدأت في تفعيل «النموذج التنموي الجديد» والتوجهات الملكية واستغلال ظروف «جائحة كوفيد ـ 19»، وعوض الوقوف على مقومات الدولة الاجتماعية وعلى ضرورة التقدّم باتجاه بناء دولة الحق والقانون الضرورية والأساسية لتحصين البلاد ضدّ الأخطار التي تهددها، ولوضعها على سكة التنمية المستدامة وتقليص الفوارق وضمان الكرامة والرفاه للمغاربة، انطلقت الحكومة تسارع الزمن من أجل توقيع اتفاقيات شراكة مع «الكيان الصهيوني» تجارية واقتصادية وعسكرية وعملت على إصدار «ميثاق الاستثمار» الذي يشرعن «لاستعمار جديد» والخضوع لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي وجّه المغرب نحو مزيد من الانفتاح على المستثمرين الأجانب، مؤسساتيين وخواص مع الدفع باتجاه خوصصة المؤسسات والمقاولات العمومية الكبرى للبلاد والشروع في «إصلاح ضريبي» و«إصلاح مالي» لجذب المستثمرين، كما أنّه بالموازاة مع انطلاق «ورش الحماية الاجتماعية» الذي عرف العديد من التعثرات ولازال، سيتم إخراج قانون خاص ب «المجموعات الصحية الترابية» وفتحها للخواص، ليظهر جليّا بأن ورش الصحّة العمومية، والنهضة المنتظرة على مستوى التجهيزات والموارد البشرية والتباين الكبير بين الجهات، تمّ التخلّي عنها، وأنّ الإصلاح يهدف فتح الصحة على القطاع الخاص الداخلي والخارجي، خاصة وأنّ الدولة تسعى بالأساس لإنجاز «السجل الاجتماعي» لتحديد الفئات الأكثر فقرا ليتم تقديم دعم مباشر لها مستقبلا في إطار مخططات تراجعية ستكون لها انعكاسات وخيمة على الفئات الفقيرة وعلى «الطبقة المتوسطة»؛

فلم يرق برنامج الحكومة حتى لدراسة «مكتب ماكنزي» الذي تتعامل معه الحكومة المغربية، عوض الاعتماد على الكفاءات الوطنية، حيث سبق أن حدّد أولويات التنمية بالمغرب على المدى القريب

بالتوجه نحو الدولة الاجتماعية والتغطية الصحية وتكافؤ الفرص في الولوج لمدرسة ذات جودة لتقوية العنصر البشري وإدماج الفئات الأكثر هشاشة وتطوير تنمية محلية على المستوى الصناعي والقطاع الفلاحي والتصدير انطلاقا من الجهات وجعل النظام المالي في خدمة الاقتصاد المحلي والوطني والجهوي وتحقيق تقدّم في مجال (الماء والطاقة المتجددة والفلاحة..) ؛

إن الحزب الاشتراكي يعتبر أنّ ظروف الجفاف والتغيرات المناخية الكونية تتطلّب تشجيع الاستثمار العمومي والخاص وتحقيق التنمية المستدامة والانتقال الرقمي، حيث أن المغرب بحاجة لإعطاء انطلاقة جديدة للاقتصاد واغتنام الفرصة لإعادة صياغة النموذج الاقتصادي المغربي اعتمادا على تقوية الاستثمار عوض الاستيراد ودعم الطلب وتحقيق توازن وعدالة بين الجهات وفتح أفق تحقيق عدالة اجتماعية ومناطقية، انطلاقا من ميثاق اجتماعي جديد لانتشال الفئات الواسعة من الفقر والبطالة، التي تفاقمت مع جائحة كوفيد ـ 19، وضمان الحماية الاجتماعية الحقيقية وخلق فرص شغل كافية والنهوض بالتعليم والصحة العموميتين وجعل الانتقال الرقمي فرصة للإدماج وللتقليص من الفوارق؛

إنّ أزمة كوفيد ـ 19 أبانت عن حدود النظام النيوليبرالي الذي دمّر «الدولة الاجتماعية» ويتجه نحو دولة معولمة تستعبد الشعوب تحت ضغط المديونية والتدخل المباشر وغير المباشر؛

فالنظام الرأسمالي المتوحش يعرف تحوّلات عميقة، وهو الآن يبيّن تبعات سياساته غير العادلة والمدمّرة للخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم عموميتين، وهما قطاعين حيويين، سيكون لهما الدور الأساس في تفادي كارثة إنسانية وفي الحدّ من تبعات الجائحة، بالرغم ممّا عرفاه من تدهور جراء تراجع دور الدولة في دعمهما، ولهذا وجب إعادة التفكير في نموذجنا الاقتصادي والتنموي، في ظلّ النضال من أجل عولمة بديلة تركّز على محورية الإنسان وحماية الطبيعة ومركزة العلم، فالجائحة أعادت الاعتبار لمهام الدولة القادرة على استعادت دورها الطبيعي لتحمّل مسؤوليتها الاجتماعية في الصحة والتعليم والشغل والحماية الاجتماعية والمحافظة على استقلالها الاقتصادي، والقادرة على إحداث الانتقال الرقمي والبيئي وضمان أمنها الاستراتيجي، وحيث التدبير بالديمقراطية والديمقراطيين وليس التكنوقراط، للحد من غطرسة النيوليبرالية التي تسلب الأوطان سيادتها، ومن ثنائي الاستبداد والفساد الذي فتح البلاد على النهب الممنهج والانكباب على كيفية التخلص من ثقل المديونية التي تركّع الشعوب ومن الخوصصة التي تدمّر الخدمات الاجتماعية وتخلق شرخا اجتماعيا مهولا وتكسّر الاختلاط المجتمعي والتفكير في أدوات التوزيع العادل للثروة وضمان المواطنة الكاملة؛

إنّ الأزمة الاجتماعية والأزمة البيئية والاستمرار في الانتاجية المفرطة وفي تسميم التربة والماء والهواء تزيد من تفاقم الكارثة البيئية ومن تأثيرها على الأمن الصحّي والغذائي والمائي وعلى الهجرة، ولهذا وجب الاستعداد لأزمات مقبلة، مع استمرار الأزمة البيئية وضرورة تطوير إمكانية مواجهتها، عبر تقوية العنصر البشري القادر على إيجاد حلول للإشكالية المطروحة والتي يمكن أن تطرح مستقبلا؛

وهكذا فإنّ بناء الدولة الاجتماعية أضحى ضرورة مع الرفع من نفقات التعليم والصحّة والمجالات الاجتماعية وإطلاق الإصلاحات المواكبة، حيث إن الدولة تجسّد الجسر الوحيد لتجاوز الأزمة لأن كلّ القطاعات الاقتصادية تضررت ولهذا وجب وضع حدّ لتسليع التعليم والصحة.

3- الديمقراطية مقوِّم أساسي لبناء دولة العدالة الاجتماعية

إنّ تحويل الأزمة إلى فرصة ومواكبتها بإصلاحات سياسية ودستورية تطرح سؤال الإرادة السياسية في غياب ميزان قوى لصالح التغيير المنشود.

كما أنّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردّي هو نتيجة اختيارات أدّت إلى إرساء النظام النيوباتريمونيالي المبني على الريع والاحتكار واستغلال النفوذ والإفلات من العقاب وأيضا نتيجة تطبيق توصيات المؤسسات المالية، واعتبار التوازنات الماكرواقتصادية وتدبير العجز المالي وحده مهم دون ربطهما بالتوازنات الاجتماعية والبيئية ودون أن تحصل التنمية المنتظرة ولا الرفع من الناتج الداخلي الخام ولا تراجع المديونية، حيث أنّ الخوصصة والمديونية أدّت إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية وإلى تراجع السيادة الوطنية وتدهور الخدمات العمومية وإلى نهاية «الدولة الاجتماعية»؛

ولهذا فإنّ أمام قوة الأزمة تظهر ضرورة تدخل الدولة والرفع من النفقات للاستجابة للمتطلبات المستعجلة ومراجعة الأولويات، غير أنّ بناء «دولة اجتماعية» في السياق الحالي يتطلّب تفكيرا عميقا وتوليد أفكار مرتبط بإحقاق الحقوق وتحديد الواجبات وضمان الكرامة، والتدقيق فيما يجب أن تقوم به الدولة كي تسمّى «دولة اجتماعية»، فيجب أن تسند بأسس الدولة الديمقراطية العادلة وبالطابع العمومي للخدمات الاجتماعية؛

فإذا كان تحديد مفهوم الدولة الاجتماعية في إمكانية توفير المدرسة والصحة العموميتين مع مراعاة تكافؤ الفرص والجودة، وتوفير الحماية الاجتماعية، والعيش الكريم للجميع، ومحاربة الفقر والفئات الأكثر تهميشا وتقليص الفوارق الاجتماعية، والمجالية والمناطقية وتوفير السكن وتشجيع القطاع الصناعي، وتحويل نسبة من المديونية إلى استثمارات، وتطوير الأوراش الكبرى، والنهوض بالعالم القروي والجبلي، ومحاربة الفساد، ووضع حدّ للنهب الممنهج للخيرات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، ووضع تعاقد اجتماعي بمثابة ميثاق جديد،...، والقيام بإصلاح ضريبي ومالي من أجل تحقيق التنمية وضمان التقاعد، وتدبير سوق الشغل مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، والربط بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ضمن صيرورة تطورية،... إلاّ أنّ هناك شحّ في الكتابات النظرية حول «الدولة الاجتماعية» منذ الثمانينات ولكنّ الشرط الأساس هو بناء دولة ديمقراطية، حيث لا دولة اجتماعية إلاّ في إطار دولة ديمقراطية، كما أن صندوق الضمان الاجتماعي، الذي سيدير ملف الحماية الاجتماعية، يعرف عجزا كبيرا نظرا لسوء التدبير والفساد الذي عرفه خلال تعاقب العديد من المدراء حيث تمّ نهب ما يقارب 130 مليار درهم، كما أنّ أنظمة التقاعد تتطلّب إصلاحا حقيقيا بالموازاة مع إصلاح منظومة العدالة وإصلاحات سياسية لترجمة الإرادة الشعبية إلى «سيادة شعبية» وانتخاب «حكومة تحكم» وقابلة للمساءلة.

4- آفق السياسة الرقمية للمغرب الثورة الصناعية الرابعة وطفرة الذكاء الاصطناعي

إن فتح النقاش حول الخيارات الاستراتيجية المستقبلية من أجل اعتماد مشروع تنموي مندمج ومتكامل يبني الحاضر ويستشرف المستقبل بالعمل على استيفاء مقومات التقدم وعلى رأسها البناء الديمقراطي وتأسيس دولة الحق والقانون وإطلاق أوراش الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وبناء دولة العلم والمواطنة والتأسيس لصناعة مغربية متطورة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الأساسية وتأمين الأمن الطاقي للبلاد مع الاهتمام بالثورة التكنلوجية وتحقيق الانتقال الرقمي بالموازاة مع الاهتمام بالإمكانيات المتاحة في ظلّ الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى ضرورة وضع سياسات عمومية محفزة لإصلاح وتقوية منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي كركيزة أساسية للتقدم والية لصنع كفاءات عالية في مجال معلوميات البرمجيات الذكية، كما أن الولوج إلى التنمية من داخل منظومة الثورة الصناعية الرابعة يستوجب الاشتغال على مفاهيم «اقتصاد المعرفة «من أجل تطوير القدرات التنافسية للرأسمال الوطني وخلق قوانين الملاءمة مع المقتضيات العالمية للثورة الصناعية الرابعة.

II التوجهات الاستراتيجية الكبرى

1- المنطلقات وتوجهنا اليساري والديمقراطي بأفق اشتراكي

منذ بداية التسلط والاستغلال عبر التاريخ، ظهر الحلم بمجتمع تسوده المساواة والعدالة، يعانق فيه الإنسان إنسانيته بالاعتماد على سيادة الشعب المنتج، وعلى وسائل إنتاجه وتسخير ثمار عمله لخدمة تطور الإنسان والمجتمع وإشباع حاجاتهما المادية والروحية؛

إذا كانت الرأسمالية، في بدايتها، قد مثلت تاريخيا ثورة تحررية ضد الإقطاعية بفضل الفكر التحرري الذي أدخل أوربا إلى عصر، النهضة والحداثة، ومركزية الإنسان، والتنوير كقاعدة معرفية، فإن تطور الرأسمالية اللاحق سيزيح الإنسان من مركز الوجود والتاريخ ويسلمه لنزوات المال والسلطة ولعلاقات القوة التي تحكمها، دون مراعاة حقوقه في الاختيار والمشاركة في إدارة شؤون حياته ومجتمعه، هكذا بدأ ما كان ثورةً تحررية وتقدمية يتحول بالتدريج إلى شكل تسلطي جديد، استعماري وعنصري في الخارج، لاديمقراطي وقمعي أكثر فأكثر في الداخل، تسخّر فيه الطبقات السائدة ونخبها السياسية والاقتصادية والإعلامية جهاز الدولة لخدمة مصالحها الطبقية الخاصة، وتُحوّل وسائل الإعلام والتواصل

الجماهيرية إلى أجهزة إيديولوجية مسخرة كجبهة حربية متقدمة، لممارسة التضليل والتزييف والاستلاب إزاء الرأي العام في الداخل والخارج؛

إن العواقب الكارثية، العاجلة والأجلة التي يطرحها تطور الرأسمالية هذا، بسبب ركونها الى نظام منفصل عن الإنسان وتحولها إلى قوة تدمير رهيبة ومتطرفة تدمر الإنسان والطبيعة وكل مؤسسات التضامن بين الأفراد وبين الشعوب، هي ما يعيد اليوم إلى أولويات جدول أعمال الشعوب والأمم وكل أحرار العالم مهمة إعادة سبك وتحفيز تطلعات البشرية لبناء عالم أفضل وحضارة ديمقراطية حقا، تتجاوز تناقضات ومفارقات الحضارة الرأسمالية المعولمة الحالية، حضارة تُعيد التحكم في سيرورات الحداثة بإعادة توجيه طاقاتها الهائلة لما يخدم انبثاق نمط جديد من الحياة الاجتماعية ومن العلاقات بين الشعوب والثقافات، تؤطرها قيم الإخاء والتضامن والاعتراف بالحقوق المتساوية للجميع في الحرية والعدالة والعيش بكرامة في إطار من الأمن والسلم للجميع؛

وفي هذا الإطار، يرى الحزب الاشتراكي الموحد أن الاشتراكية كغاية وكقيم ما تزال هي البديل الإنساني الوحيد والموثوق للرأسمالية المتوحشة؛

إنّ نضالات الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة النيوليبرالية الآن في عالم القرن الواحد والعشرين تثبت أن التطلعات للاشتراكية كأفق تتجدد وتنتعش، وتدعم بتنامي موجة قوية من التوجهات التحررية الملاحظة على مستوى عالمي، تعكسها بهذا القدر أو ذاك من الوضوح إرادات عدد من دول العالم المختلفة الأوزان والأحجام، في استعادة شيء من سياداتها الوطنية المنتهكة مما تتعدد وتتوالى ترجماته العملية في سلوكات استقلالية متزايدة - وبعضها مفاجئ حقا لإنه لم يكن يتصور حصوله- على المسرح الدولي حيال أزمات العالم المختلفة...، في هذا الوضع الجديد إذن لا يعود البديل الاشتراكي أمرا مرغوبا فقط، بل يصبح ضرورة تاريخية وحيوية لردع قوى العدوان والنهب والحرب، وإعادة التوازن لوجود العالم الطبيعي والاجتماعي والثقافي سواء بسواء؛

والاشتراكية اليوم، باستنادها على خبراتها التاريخية الغنية والمتعددة هذه في منازلة الرأسمالية، وعلى كل المكاسب والإنجازات التي استطاعت تحقيقها حيثما أمكنها أن تفرض نفسها كبديل لهمجية الرأسمالية، وباستنادها أيضا إلى دروس تجارب بنائها المختلفة في الشروط الوطنية الخاصة بكل تجربة، وفي ظل تقاطب دولي جديد لم يسبق له مثيل، لم تستثني فيه المصالح الرأسمالية وقواها المتحالفة أية وسيلة لمواجهة التيار التحرري الشامل على مستوى العالم، سواء بمحاولات خنق وإجهاض هذه البناءات الاشتراكية الوليدة عبر الحروب السياسية والاقتصادية والاستخباراتية والدعائية، أو بتنظيم انقلابات وثورات مضادة ضد عدد من أنظمة الحكم الوطنية والمستقلة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، أو بعزل وتفكيك قوى الطبقة العاملة في بلدان الغرب الرأسمالي؛

الاشتراكية في حاجة لتجديد يستحضر دروس إخفاق النماذج التاريخية للانتقال للاشتراكية ويعيد النظر في عدد من التحديدات والأحكام المتعلقة بالرأسمالية الحالية وبما أظهرته من إمكانات جديدة على التكيف، ولو إلى حين، واستحضار التقدم العلمي والتكنولوجي الذي عرفه القرن العشرون والقرن الواحد والعشرون والذي أحدث انقلابات هائلة في مجالات التقنيات المادية والرقمية والبيولوجية، وغيّر نظرتنا للمادة والكون والزمن، وهي الانقلابات التي تجعل البشرية تتجه اليوم وبسرعة لم نعهدها نحو ثورة صناعية رابعة لعالم تتعاون فيه أنظمة التصنيع الافتراضية والمادية مع بعضها البعض، بطريقة مرنة وعلى مستوى كوني؛

إن الحزب الاشتراكي الموحد الذي حافظ دائما، حتى قبل انهيار جدار برلين، على المسافة النقدية الضرورية إزاء ما عرفته تجارب بناء الاشتراكية عموما من عيوب ونواقص وحتى انحرافات... حين يفكر في هذه التحولات ويعمل على توسيع وإغناء مفاهيمه بدروسها الجديدة، فهو يعي أن انهيار تجارب تاريخية في الانتقال للاشتراكية، غابت عنها سمة الاشتراكية، لا يمكن ولا يجب أن يعني انهيار الاشتراكية بما هي تطلع إنساني أصيل وثابت للعيش في عالم أفضل للجميع تسوده عولمة إنسانية بديلة لطغيان العولمة الرأسمالية المتوحشة؛

إن الاشتراكية كتجربة تاريخية تتطور وتتغير بتطوّر وتغيّر المجتمعات، وهي في ذلك، تستند على أسئلة العصر الجديدة وعلى موازين القوى الجديدة التي تتشكل في اللحظة الراهنة، بعد السقوط المتوالي لحلقات الهيمنة الإمبريالية حتى في عدد من مواقعها التقليدية (في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وفي المنطقة العربية...) بسبب تراجع السطوة الأمريكية وبروز تناقضات لا يستهان بها داخل صفوف المعسكر الإمبريالي الغربي، كانعكاس لتلاقي مصالح أكثر من قوة في العالم قديمة وجديدة، جغرافية وديموغرافية واقتصادية وعسكرية، لا تعلن فقط إرادتها الحازمة في بناء عالم مغاير متعدد الأقطاب، بل تحشد لذلك

القوى اللازمة ذات المصلحة (وما أكثرها) تحت أنظار ونيران قوى النهب والإجرام والحرب الإمبريالية، كما يتبيّن ذلك على هامش المواجهة الروسية –الأطلسية الجارية على الأرض الأوكرانية، وفي الصعود الملفت للصين وهي تنتقل إلى لعب أولى أدوارها بنجاح باهر كقوة عالمية جديدة رائدة في السياسة والديبلوماسية العالميتين، كما في الاقتصاد(مبادرة وساطتها بين روسيا وأوكرانيا، وبين السعودية وإيران، وإحداثها لشروخ داخل التحالف الأطلسي ضد روسيا ...) واستطرادا، في تغير لهجتها إزاء أعدائها المتربصين بوحدة كيانها من بوابة تايوان...وتبعا لذلك، بداية مرحلة جديدة من الاصطفافات الدولية الجديدة، يعكسها السلوك الملحوظ لقوى إقليمية أخرى في العالم، نحو فرض هوامش أكبر من استقلاليتها وممارستها لسيادتها بناء على مصالحها ومصالح شعوبها(إيران، تركيا، الهند، البرازيل...) وفي حدود أقل، العالم العربي الذي تمثلت نقاط الضوء الوحيدة فيها في صمود سوريا، بفضل التدخل الروسي..، وفي الكفاح الصبور والطويل النفس للمقاومة البطولية للشعب الفلسطيني، وللمقاومات المقتدرة في لبنان واليمن والعراق...، وهي الدعامات التي يعود لها الفضل الكبير في صد إحدى أخطر حلقات المشروع الإمبريالي الصهيوني على الإطلاق في المنطقة، وفي فتحها لكل المنطقة منفذا مضمونا للاندراج كقوة مساهمة في بناء العالم الجديد، عالم ما بعد القطبية الوحيدة، خصوصا لو تم أيضا البناء على نقط الضوء هذه كدعامات في ترميم وإصلاح ما تم تخريبه من علاقات وأواصر بين دول الأنظمة الرسمية العربية في لحظة أولى، قبل القيام بعد ذلك بخطوات أيضا على طريق إعادة بناء هذه الأنظمة ذاتها كاستجابة لفرصة تاريخية كبرى قد لا تتكرر...

إن الاشتراكية مضمون شامل للمساواة وللحدّ من الفوارق المفرطة على أساس الثروة والسلطة والفرص المتاحة...وللحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمناطقية، وهي مصالحة بين الاقتصاد والإيكولوجيا، وتغليبٌ لعقلانية المدى الطويل والاستدامة على لاعقلانية اللحظة، ولقيمة التعاون والتضامن بين الأفراد والمجتمعات والثقافات على نزوات التملك والجشع والمنافسة الأنانية والمدمرة، وهي وحدها القيم التي تسمح بإبداع حضارة بيئية تتجاوز سيادة المال، وعادات الاستهلاك المصطنعة المحفَّزة اصطناعيا بالإعلان التجاري والإنتاجية المفرطة للسلع الضارة بالبيئة؛

الاشتراكية مواطنة شاملة، فلا وجود لمواطنة حقيقية بدون السعي إلى تحقيق مساواة في الظروف المحيطة بحياة المواطنات والمواطنين، والمساواة الشاملة وحدها تستطيع مبدئيا القضاء على كل اشكال الميز القائمة بين البشر على اساس الجنس والعرق أو الدين أو اللغة وكل الفوارق المميّزة للمجتمع الرأسمالي؛

الاشتراكية ليست ميدانا للفكر الخالص، إنّها مرتبطة أساسا بقدرة العقل الاجتماعي الحامل لمفاهيم الديمقراطية الشاملة والمساواة والعدالة والتقدم الاجتماعي على تغيير العالم؛

بفضل هذا الموقع يعمل الحزب الاشتراكي الموحد على التركيب بين الاختيار الاشتراكي والتقدم الاجتماعي والدمقرطة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية والمناطقية والتنموية، عبر التركيز على الحرية والعدالة والمساواة الفعلية والتضامن واحترام كرامة الانسان واحترام البيئة، وعيا منه أنّ الديمقراطية لن تأخذ معناها الشامل إلاّ في إطار الاشتراكية؛

ويعتبر الحزب الاشتراكي الموحد أن مبدأ «دمقرطة الدولة ودمقرطة المجتمع» وترجمة الإرادة الشعبية إلى سيادة شعبية، يكثف برنامج الانتقال إلى الديمقراطية بأفق اشتراكي وأن إنقاذ البلاد وتأهيلها يمرّ لزوما عبر دستور ديمقراطي يؤسس لفصل السلط في إطار نظام ملكية برلمانية بالمضامين والمواصفات الأساسية المتعارف عليها عالميا؛

وعلى أساس هذا الوعي أيضا وضع الحزب الاشتراكي الموحد نضاله الديمقراطي في الأفق العام للنضال من أجل بناء المغرب الكبير الديمقراطي وكجزء لا يتجزأ من فضاء عربي، مغاربي ضد الهيمنة الإمبريالية ومن أجل التحرر والتقدم،

وربط الحزب دائما بين النضال الوطني والنضال الديمقراطي اعتبارا منه أن الصراع الطبقي والاجتماعي لا يدور في فراغ، بل في أوطان وتشكيلات تاريخية اقتصادية واجتماعية وأن النضال ضد الايديولوجيا النيوليبرالية هو نضال ضد تجزيء ونهب الأوطان وتفكيك الشعوب وتدمير الثقافات، واعتبر دائما أنه لا تقدم ديمقراطي حاسم وثابت بدون حسم تام لقضيتنا الوطنية في إطار وحدة البلاد الترابية، ولا انتصار نهائي لقضيتنا الوطنية بدون إرساء أسس ديمقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومجالية ومناطقية ذات أفق اشتراكي؛

وهكذا يَعتبر الحزب الاشتراكي الموحد أن تطوير وترسيخ الخط السياسي الاشتراكي الشعبي-الديمقراطي، مع الانخراط في الحركات الاجتماعية الشعبية السلمية الديمقراطية، مسألة مركزية في النضال الجماهيري الشعبي من أجل تغيير ميزان القوى وخلق سلطة مضادّة لتحقيق التغيير الديمقراطي المنشود، كما أنّ الحزب لا يعتبر نفسه وسيطا فقط ما بين تلك الحركات ومؤسسات القرار السياسي على مستوى الدولة أو الحكومة.

2- الدور المركزي للحركات الاجتماعية

2-1 الحراك الشعبي وتحدي المسألة الاجتماعية

انطلاقا من الحراك الشعبي الذي يعرفه المغرب في العشر السنوات الاخيرة وخصوصا حركة 20 فبراير وحراك الريف مرورا بالاحتجاجات الاجتماعية الاخرى (حراك جرادة، الحراكات القطاعية (الاساتذة المفروض عليهم التعاقد، ...) من الضروري طرح الأسئلة الآتية:

ما العمل في ضوء هذا الحراك الشعبي المؤسس لسيرورة تاريخية جديدة وربطه بفعل سياسي جديد نضالي منظم ومبتكر؟

في أي مجال من مجالات التشكيلة الاجتماعية يتحرك اليسار المغربي؟

ماهي المكونات الاجتماعية التي يستند إليها؟

هل هنا كطبقة /طبقات لها مصلحة في التغيير خاصة مع هيمنة الحديث والرهان على الطبقة الوسطى؟

لماذا أصبح اليسار المغربي مبتعدا عن الخوض العلمي في موضوع التشكيلة الاجتماعية؟

ما علاقة اليسار المغربي بالاجتهادات الدولية في الموضوع؟

هل نحن قيد تشكل حركة اجتماعية جديدة؟

ماهي علاقة السياسي بالمكونات الاجتماعية؟

هل طبيعة الحركة الاجتماعية (زمانا ومكانا) واحدة أم متعددة؟

ماهي طبيعة الخيار السياسي التابع في المغرب وهل يمكن الحديث عن استنفاذ الادوات التنظيمية السياسية التقليدية؟

هل يمكن القول إن تفكير اليسار في موضوعة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية توقف عند اجتهادات السبعينات؟

ما هو دور حزبنا ومعه حلفائنا في اليسار والقوى التقدمية في ظل الظرف الدقيق الذي تمر منه البلاد؟

هل نتوفر وهذه القوى على خطط سياسية ومشروع مجتمعي قادر أن يغري ويجدب الفئات والشرائح الاجتماعية الحديثة وصاحبة المصلحة في التغيير الديمقراطي الشامل؟

أم أننا والقوى الديمقراطية نشكو تجاوزا او عجزا ليس فقط سياسي، ولكن تجاوزا او عجزا على المستوى الثقافي والفكري وعلى صعيد وضوح المشروع المجتمعي؟

هل يكفي تقديم مشروع سياسي واضح أم أن الأوضاع المستجدة والتحولات المجتمعية العميقة تفرض عروضا متكاملة تأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات وتدخلها ضمن إستراتيجيتها الجديدة للتغيير؟

منذ اكثر من عقد من الزمن والمجتمع الكوني يعرف مخاضا عبر الحراكات الاجتماعية، هذه الدينامية الاجتماعية الراهنة تشكل تحديا بالنسبة للقوى السياسية التي تتبنى مشروعا تحرريا يساريا في المغرب، ومنذ انطلاق الحراك الشعبي ل20 فبراير ومسالة الحراكات الاجتماعية، عبر مختلف أبعادها التي تؤسس لتناقض سياسي جديد، لم تعد قابلة للاستيعاب من خلال تحليل يختزل الصراع الطبقي في علاقات الاستغلال، بل أصبحت تفترض رؤية شاملة تستحضر حركة إعادة إنتاج الرأسمال ككل، على صعيد المجتمع وفي تمفصلها مع مختلف أشكال الاضطهاد التاريخية، سواء تلك التي ترتبط باضطهاد الشغيلة والفلاحين الصغار والنساء والجماعات الثقافية والإثنية أوتلك التي ترتبط بالمسالة الايكولوجية بمعناها العام، فالحركة الشاملة لإعادة إنتاج الرأسمال، تساهم بدورها في إعادة تشكيل فضاءات النضال والاحتجاج الممكنة، وهوما يطرح السؤال، على هذا المستوى، حول ما فعالية استراتيجيات النضال الديمقراطي التقليدية؟

وبشكل عام، تفرض هذه التحولات الاجتماعية في مجموعها، تحليلا أكثر عمقا للتناقضات الاجتماعية وللقوى التي لها مصلحة موضوعية في تغيير جذري بديل؛

ومن هنا يطرح إعادة التفكير في مضمون التغيير الديمقراطي ورهاناته وقواه المحركة من أجل تحديد محاور بناء قطب اجتماعي للأغلبية الشعبية وسلطة سياسية مضادة، كل هذه الأبعاد لها علاقة مباشرة بطبيعة البديل السياسي وعلاقة هذا البديل بالحركات الاجتماعية، و يبدو على هذا المستوى وغيره، أن حزبنا واليسار المناضل، لا زال مشدودا إلى تجارب تاريخية وإيديولوجية لم تعد كافية لفهم هذه التحديات المعقدة واستيعاب التحولات الجارية على مستوى الشروط العامة للنضال والتسييس، (وكأن موجات التجذر الراهنة والقادمة ستلتقي بشكل طبيعي مع مرجعيات وتقاليد يسار ولد خلال موجة تاريخية أخرى)، فلا الإرادوية ولا سلامة المنهجية ولا الوضوح الإيديولوجي والحركية يمكنه تعويض الحاجة إلى مسلسل(processus) لإعادة التأسيس والبناء لتجاوز إخفاق كل عمليات التكيف، الهامشية والجزئية، مع واقع متغير باستمرار؛

إن الدينامية الاجتماعية الحالية تضع موضع تساؤل المنظورات الكلاسيكية للسياسة باعتبارها مجرد بنية فوقية وميدان خاص بالتنظيمات والأحزاب، وهوما يستلزم إعادة النظر في تصورات سادت لمدة طويلة، لكن مع الاسف عدم استيعاب الحراكات الاجتماعية لم تساعد اليسار على الخروج من عزلته، بل ساهمت، باستقلال عن العوامل الموضوعية، في تعميق هامشيته وتعزيز الميولات داخله نحو المأسسة، في فترة عادت فيها المسالة الاجتماعية، التي يرتبط بها عضويا، لتحتل الميدان السياسي من جديد؛

علينا تحليل التحولات التي عرفها مسلسل الصراع الطبقي، للوقوف على ظاهرة الحركات الاجتماعية التي تشكلت على هامش الحركات النقابية والسياسية التقليدية، إن هذه الحركات لم تتشكل في صراع ضد الحركة العمالية، بل امتداد لها، باعتبارها إفراز موضوعي لتناقضات نفس نظام التراكم الرأسمالي (دون اختزاله في التناقض المباشر بين الرأسمال والعمل)، لنستنتج أن الحركات الاجتماعية، هي ظاهرة تعكس في نفس الآن، انطلاق طور جديد في مسلسل الصراع الطبقي وبداية مسلسل طويل من إعادة تشكل جديد للقوى الاجتماعية الشعبية، على عكس ما استخلص له بعض الاكاديميين في دراستهم التي اعتبرت هذه الظاهرة مؤشرا على بروز "فاعل اجتماعي جديد" كتعبير عن "طبقة اجتماعية جديدة" وكبديل عن الحركة العمالية (أو منافسا لها) هيمنت "على مجريات مسلسل الصراع الطبقي" خلال المرحلة الماضية، انسجاما مع هذا النسق التحليلي، فالحركات الاجتماعية ليست مقابل للحركة العمالية التاريخية أو على هامشها، بل يضعها في قلب إعادة تشكل حركة الشغيلة في هذا الطور الجديد من مسلسل الصراع الطبقي؛

في الواقع الملموس يتشكل أفق سياسي جديد لتجاوز أزمة الحركة العمالية التقليدية بإمكانية تشكل الحركات الاجتماعية الشعبية في "حركات سياسية شعبية" حسب تعبير المفكر لطفي شوقي في كتابه "تحديات مغربية" مختلفة جذريا (شكلا ومضمونا) عن الحركات السياسية التقليدية (الأحزاب والنقابات) التي هيمنت خلال الطور الماضي من مسلسل الصراع الطبقي؛

فالمجتمع المغربي عرف حدثين هامين من الناحية التاريخية حركة 20 فبراير وحراك الريف، فان كانت حركة 20 فبراير تشكل لحظة تأسيس نوعية في الصراع الطبقي فحراك الريف كاستمرارية للحركة اعطاها طابعا اكثر نضجا في الأداة كما في مضمون الصراع بحيث أدخل النظام في مأزق وتمت تعرية طابع النظام وأربكه، هذا ما يجعلنا مطالبين، كأداة للتغيير، بصياغة رؤية حول مكانة ودور الحركات الاجتماعية الشعبية في مسلسل التغيير في عصرنا هذا، ففي الماضي بعد الاستقلال الشكلي مباشرة كانت مسالة السلطة موضوع احتجاج ومساءلة أو تفاوض بتوظيف الديمقراطية السياسية، التي يتم اختزالها في تناول مسالة الحريات وطبيعة الوثيقة الدستورية، فالنظام في هذا الحقل استطاع ان يتكيف مع الوضع وذلك راجع للإمكانيات التي يتوفر عليها.

خلاصات

بداية يبدوان تيارات اليسار المغربي ما تزال مشدودة إلى تجارب تاريخية وإيديولوجية لم تعد كافية لفهم هذه التحديات المعقدة، لقد أصبح من الضرورة بمكان وضع "المطالب الاجتماعية والديمقراطية الاستعجالية والملموسة، في قلب الحركات الاحتجاجية، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف أشكال الفوارق الاجتماعية، والجغرافية، والثقافية... فبدون تعدد هذه المنطلقات لا يمكن الوصول إلى سقف مطلبي وطني

موحد، لأن المشكل يكمن في محدودية التنسيق الوطني، وضعف، أو غياب التعبير عن هذه المنطلقات المتعددة المذكورة أعلاه، فالمطلوب ليس رفع الشعارات، والمطالب، التي من شأنها احتواء النضالات الشعبية، وتوجيهها نحو أهداف سياسية، دستورية بشكل مسبق، لأنها لا تعكس حاجة الجماهير الشعبية إلى تلبية مطالبها الاجتماعية الحيوية الأنية، كما يجب الحذر من تقديم الحركات الاحتجاجية في "بعد اقتصادي" أضيق، يعني ان الأداة السياسية عليها أن تكون في صلب الحراك وفي نفس الوقت يكون لديها محرار لقياس درجة تطور الحراك لمواكبته والتفاعل مع المتغيرات والمشاركة بمقتراحتها عبر مناضليها في وسطها؛

إن النضالات الاجتماعية، والمبادرات الشعبية إنجازات ليست عابرة، أو حركات فئوية، وقطاعية، بل مؤشرًا على انطلاق طفرة نوعية وبصدد طوْر جديد في مسلسل الصراع الطبقي؛

من جهة أخرى مقابل أزمة الحركة العمالية التاريخية، فان ظاهرة الحركات الاجتماعية تشكلت باستقلال عن الحركات النقابية، والسياسية التقليدية، وقد نخلص بأن هذه الحركات هي بداية تشكُّل جديد للقوى الاجتماعية الشعبية، وليست بديلًا عن الحركة العمالية التاريخية، أو على هامشها؛

المطروح هو تناول مسألة المهام، والبرنامج، لإعادة البناء، وقد يساعد تدقيق المفهوم الجديد "الحركات السياسية الشعبية" ليشكّل مفهوم حلقة مركزية لتجاوز أزمة الحركة العمالية التقليدية التاريخية، وفتح آفاق لإعادة بناء حركة اجتماعية شعبية بمفاهيم جديدة، وكذلك مراجعة "الثورة الوطنية الديمقراطية"، ورهاناتها، وقواها المحرّكة؛

فحركة 20 فبراير كانت لحظة انتفاضة يمكن اعتبارها لحظة تأسيسية لمسلسل نضالي جديد، وقد خلقت الحركة مساحة لتسييس جيل جديد، كما برهنت على إمكانية تطوُّر حركات سياسية جماهيرية، فان كانت حركة 20 فبراير تشكل لحظة تأسيس نوعية في الصراع الطبقي فحراك الريف كاستمرارية للحركة أعطاها طابعا أكثر نضجا في الأداة كما في مضمون الصراع؛

كما تبين، أثر حركة 20 فبراير ومن بعدها الحراكات الشعبية التي لحقتها، عن عجز الأداة النضالية التقليدية وضعف تقاليد النضالات الجماهيرية المستقلة، بينما التجربة الملموسة هي التي تسمح بالانخراط المباشر للجماهير، وامتلاكها لتنظيماتها الذاتية، وإدراكها لضرورة بناء تضامن شعبي مبتكر حي ونشيط؛

من هنا، يجب أن نتمثل مرونة التنظيم في الحراك السياسي الشعبي، وبأن ينغرس فعلها في النضالات الفعلية، تحت باب "دروس وتحديات" المشاكل التي ستعترض حركة سياسية شعبية، في المستقبل؛

لقد أفضى الاحتكار الاقتصادي إلى سيطرة القمع، باعتباره "عنفًا طبقيًا"، وفي هذا المجال، توسَّع لطفي شوقي في استعراض تجليات هذا العنف، محليًا، وعالميًا، قبل أن ينتقل إلى عجز النظام عن تلبية المطالب الشعبية، ويكشف حقيقة " ديمقراطية الواجهة" للنظام الحاكم؛

إن الحراكات السياسية الشعبية التي تأسست مع حركة 20 فبراير هي مقدمة لمسلسل نضالي جديد مفتوح على أفق تشكل حركة سياسية شعبية في المستقبل، مختلفة شكلا ومضمونا عن حركة 20 فبراير، من هذه الزاوية، يجب أن تكون الجبهة الشعبية الموحدة مرنة التنظيم ومنغرسة الفعل في النضالات الفعلية، كما يجب أن تكون الحركات القائمة والقادمة، الممثِّلة فعليا للنضالات، أو المرتبطة عضويا بها، هي العمود الفقري لهذه الجبهة، ولهذه الأسباب، لا يمكن أن يكون لها سقف من خارجها، سواء على مستوى المطالب أو على مستوى الشعارات وأشكال النضال، كما لا يمكن فرض أشكال تنظيمية هرمية وقواعد عمل متصلبة أو أي شكل من أشكال التراتبية من شأنها إعادة إنتاج نفس النمط الكلاسيكي، لم يكن هناك جواب حول علاقة المطالب الخاصة بالمطالب العامة وشكل تمفصلهما، وما هي مكانة الحركات الاجتماعية داخلها وما دور قيادتها؛

تتداخل الفوارق الاجتماعية المتعددة والمركبة مع الفوارق الترابية، لترسم خطا فاصلا بين "مغرب نافع" يتركز داخل المجالات الحضرية الكبرى للشريط الساحلي و"مغرب غير نافع" محكوم عليه بالتهميش، ويعكس اعتراف قمة الدوائر العليا بفشل "النموذج التنموي" مأزق رأسمالية ميراثية ريعية تأسست على منطق ثلاثي الأبعاد: المحسوبية، والافتراس، والانفتاح؛

يعكس هذا المأزق بدوره، تطور تناقض بات ملموسا بين التمركز السياسي والاقتصادي للسلطة والثروة والهمجية الاقتصادية المرافقة لمسلسل الإنتاج والتوزيع من جهة، وتهميش الحقوق والحاجيات الأساسية للأغلبية الشعبية من جهة أخرى، فمن خلال ديناميته الملموسة، يغذي هذا "النموذج التنموي" انحدار شروط الحياة والعمل نحو الأسفل ليكرس تهميشا بنيويا يطال شرائح اجتماعية واسعة ومناطق بكاملها، باعتبارها "غير ضرورية" لمتطلبات التراكم (الرأسمالي. المترجم) الراهنة؛

وتجد هذه الميولات ترجمتها في البطالة الجماهيرية وهشاشة ظروف العمل بالنسبة للذين واللواتي تمكنوا من ولوج سوق الشغل، كما تجد ترجمتها في تدمير المكتسبات الاجتماعية الضعيفة والمحدودة أصلا وتوسيع دائرة منطق العيش من أجل البقاء، تتداخل هذه النتائج الاجتماعية مع الآثار الناجمة عن الأزمة المناخية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية واستنزاف التربة وندرة المياه، ومشكل السيادة الغذائية وإعادة هيكلة المجالات الحضرية وتسريع وثيرة خوصصة المرافق العمومية وتسليع خدماتها أو تدميرها لتشكل العناصر التأسيسية لمسألة اجتماعية من نوع جديد.

3- الاشتراكية ومركزية الإيكلوجيا (انظر الورقة الملحقة)

إذا كان "النظام الرأسمالي مدمّرا للإنسان والبيئة" حسب تعبير كارل ماركس، وهذا ما سيؤكده تقرير روما لسنة 1972 حذّر من خطر الإنتاجية المفرطة واستنزاف الخيرات الطبيعية، فإن النزعة الانتاجية المفرطة السائدة بالبلدان الرأسمالية ونمط التنمية الذي حكم سياسة التصنيع في الصين والاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية والغربية ألحق دمارا شاملا بالبيئة عبر الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، ويهدد استمرار الحياة، لذا فلا مناص من مقاربة فكرية جديدة لتحديد العلائق بين الإنسان والطبيعة انتقالا من الاستغلال المفرط الى المعايشة بالحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة؛

ولهذا فإنّ التركيز على الاشتراكية بعمقها الإيكولوجي كما أقرّتها مؤتمرات «الإشتراكية الإيكلوجية» تؤكد على أنّ الإيكولوجيا الاشتراكية ليست ضربا من اليوتوبيا الخيالية، التي يتعيّن على الواقع أن يخضع لها، إنها الحلّ الإنساني والعقلاني للمأزق المزدوج الذي تجد الإنسانية نفسها منغلقة فيه بسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك في عصرنا، التي تستنفد الإنسان والبيئة، ممّا يستدعي فكرا وعملا سياسيا راديكاليا، نظرا لكونها تتطلب إيجاد الأسباب الجذرية، لذلك فإننا نقاوم المحركين الأساسيين للنظام الحالي، وهما: الرأسمالية والإنتاجية، فالرأسمالية تجعل من كلّ شيء سلعة من أجل أن تجعل منه مصدرا للربح، وبذلك فالرأسمالية هي المسؤولة عن تزايد عدم المساواة الاجتماعية، وزحف العولمة الليبرالية التي تقضي على الحرية، والتي يسودها الإغراق الاجتماعي والبيئي، وذلك بفعل نقل التلوّث، وتدهور النظام البيئي، فالإنتاجية تستنزف الموارد الطبيعية وتتسبّب في الاضطرابات المناخية، كما أن إيديولوجية الاستهلاك تشكّل نتيجتها الطبيعية، فهي تجعل من جمع المال قاعدة ترقى إلى درجة أنه تصبح قانونا، وذلك عن طريق الإفراط في الدعاية والإشهار من أجل توليد احتياجات ورغبات ليس بالإمكان إشباعها أبدا، ونحن نشير إلى المسؤولين الحقيقيين عن هذا النظام، ألا وهم: نخبة الأوليغارشيا المالية العالمية، والحكومات الخاضعة للوبيات مجموعات الضغط للشركات العالمية التي لا تلتزم بأي رقابة ديمقراطية، ومنظّرو المنافسة "الحرة وغير المزيّفة" للرأسمالية الخضراء والتبادل الحر، وفي مواجهة كلّ ذلك فإن الإيكولوجيا الاشتراكية هي البديل من أجل الخروج من الأزمة، وفرض احترام المصلحة العامة الإنسانية: تقاسم الثروات من دون انتظار، والتأسيس لنظام اقتصادي جديد مبني على الاستجابة الرصينة للحاجيات، في ظل الحفاظ على المناخ وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

4- أنسنة الثورة الصناعية الرابعة والانتقال الرقمي

في إطار الثورة التكنلوجية والتطور الرقمي المتسارع هناك ضرورة لفهم منحى تطورات الثورة الصناعية الرابعة وما سيترتب عنها من تحولات مجتمعية عميقة في الهويات والعلاقات الانسانية وأنماط الإنتاج والتعامل مع قضايا البيئة والسياسات العمومية، وفتح نقاش حول جعل التقدم التكنلوجي يحرر الإنسان ويفيد الإنسانية ويساعد في تقدّم المجتمع نحو الانسانية، (Humanisme) وليس Transhumanisme مدمّر، بتقوية روابطنا الاجتماعية ودعم مجال القيم الإنسانية، حتى نتمكن من السير على المسار التطوري الذي سيسمح لنا بالوصول إلى المرحلة الأسمى ألا وهي تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام العالمي، كما علينا الانتباه إلى أن استعمال الوسائل الديداكتيكية الرقمية لم تساهم في تكوين أحسن بالنسبة للشباب، والدول المتقدمة سحبت هذه الأدوات من التعليم الابتدائي لتعود للطرق التقليدية، كما يطرح تعميم الرقمنة مشكل الحرية والحفاض على المعطيات الشخصية وأيضا وفي ظلّ الأميّات المتفشية، يمكن توسيع الفوارق وإضافة الشرخ الرقمي إلى الشرخ الاجتماعي؛

فلا بدّ لنا أن نشجع البحث العلمي كي لا نظلّ مستهلكين للعلوم، ولكن منتجين لها كي نساهم في جعل كلّ تقدّم في خدمة الإنسان والبيئة وليس أداة لضرب الحريات وتملك بنك المعطيات وتدمير البيئة والإنسان وفرض السلطوية مع هيمنة الشركات الكبرى على المجال الرقمي والتجارة الرقمية بفلسفة الهيمنة والتسلط.

III البرنامج الحزبي المطلوب: التحالفات

1- التحالفات السياسية

1-1التحالفات من أجل بناء «جبهة شعبية للنضال»

1-1-1- على المستوى الدولي

لقد وجد اليسار نفسه في أزمة مستمرّة منذ 1989 بعد انهيار "جدار برلين" حيث عانى من البلقنة ومن التصحّر النظري والتيه الاستراتيجي، ورغم التراجع الذي عرفه اليسار، هناك العديد من التجارب، عبر العالم طرحت ضرورة إعادة بناء اليسار عبر تحالفات ميدانية في جبهات شعبية من أجل خلق نهضة يسارية جديدة وتقديم أجوبة عن أسئلة المشروع اليساري وأدوار ونوعية النخب اليسارية أمام غطرسة النيو ليبرالية واثارها المدمرة على الانسان والبيئة، هناك العديد من التجارب تؤسس لنهضة يسارية عبر العالم من "الثورات المواطنة" في أمريكا اللاتينية إلى الحركات الاجتماعية في أوروبا مع "بوديموس" و"سيريزا" وحركة "السترات الصفر"... لكن اليسار العربي والمغاربي رغم "الربيع العربي" و"الحراكات" لازال غير قادر على وضع استراتيجية إعادة البناء لتمكّن من إحداث نهضته وإعادة بناء مشروعه النظري والميداني والانخراط في/مع الحركات الاجتماعية في معركة الدمقراطة والعدالة الاجتماعية والمواطنة وتأسيس جبهة شعبية واسعة للنضال؛

الحزب الاشتراكي الموحد وفي إطار إعادة البناء والتجديد الفكري والتنظيمي يناضل من أجل الديمقراطية بأفق اشتراكي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ومجتمع العلم والمواطنة والحرية والكرامة واحترام التوازنات البيئية، يعمل على جعل تحالفاته منسجمة مع خطه النضالي الديمقراطي الشعبي. وهو يعارض النظام ويحمّل الحكومة جانبا كبيرا من المسؤولية لقبولها أن يحكم بها وعن تخلّيها عن "البرنامج الحكومي" وتستمرّ في الاختيارات اللاشعبية ضدّا على مصلحة الوطن والشعب.

الحزب يعمل على الإنصات إلى صوت الشعب وإلى تقوية وعيه ليجعله ينخرط بشكل واع في معركة التغيير الديمقراطي. كما يساهم، عبر مواقفه في تحقيق الوعي بالوطنية المتجددة وتقوية اللحمة الوطنية والوحدة الوطنية، التي لا تعني الوحدة السياسية، للاستعداد للتصدّي لكلّ المخاطر المحدقة بسيادة البلاد، وبحقوق، وحريات المواطنات، والمواطنين؛

الحزب الاشتراكي الموحد منخرط في إعادة تأهيل السياسة وربطها بالأخلاق وتجديد الفكر التقدّمي وتقوية التنظيم عبر التشبيب ومقاربة النوع ويناضل الحزب على ثلاثة مستويات:

ميدانيا عبر النضال الشعبي الجماهيري وبتقديم البدائل من أجل خلق الأمل وتقوية الوعي بضرورة الانخراط السياسي والنقابي داخل جمعيات المجتمع المدني، الحقوقي والنسائي كقوة مضادّة من أجل فرض التغيير

مؤسساتيا لتمثيل الشعب والدفاع عن مطالبه وتطلعاته وعن المصلحة العامة وحماية المال العام على مستوى المجالس الترابية المنتخبة وعبر المؤسسات التشريعية والمؤسسات التمثيلية..

ـ ثقافيا عبر نشر الثقافة الديمقراطية التنويرية وثقافة المساواة وتشجيع الإبداع والفن لتأسيس مجتمع العلم والمعرفة في مواجهة "نظام التفاهة"، والتخلف الفكري والانكفاء الهوياتي وتشجيع إعادة قراءة ثراتنا الحضاري والإسلامي بما يقوّي انتماءنا ويجعلنا ننخرط في عصرنا وننتصر لمشروعنا.

لقد أصبح من الضروري أن يدخل الحزب مرحلة جديدة لإعادة البناء، ضمن إعادة بناء اليسار لأنّ هناك حاجة لفكر ومشروع اليسار، وحتى لا يجد نفسه، مرة أخرى، غير مؤهل لخوض صراع جديد ومتجدد، أمام التغيرات المتسارعة، وأمام ضرورة تجاوز تصحّر نظري وتيه استراتيجي نتج عنه خيبات وتردّدات وتشوّهات و"فرص ضائعة" والسقوط في أخطاء قاتلة ، والقبول بتوافقات انهزامية، أدخلته دواليب "اللعبة السياسية المتحكّم فيها" والمشاركة الحكومية الملغومة، بدون "فصل سلط" ولا ربط

المسؤولية بالمحاسبة، أفقدته الكثير من شعبيته ومصداقيته كما حصل مع "حكومة التناوب التوافقي" في 1998وهكذا تعاقبت الحكومات على الكراسي وبقي البرنامج الذي يطبّق ممملا من فوق، من الداخل والخارج، وحتى مشاركة أحزاب يسارية، دون ضمانات ولا فصل سلط، لم تساهم إلا في ضرب شعبية ومصداقية الأحزاب المشاركة، وأكدت بأنّ اعتماد اولوية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لم تسمح بالتقدّم باتجاه التغيير الديمقراطي، إذا لم تسبقها إصلاحات سياسية ودستورية لفصل حقيقي بين السلط وربط المسؤولية بالمحاسبة في ظلّ استقلال القضاء ونزاهته وفي ظلّ النهوض بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والثقافة العامة والحس النقدي للعبور للمواطنة والتحرر وامتلاك القدرة على اتخاد القرار.

كما يلزم الحزب استيعاب الدروس وما عرف اليسار من تراجع بعدما استسلم اليسار العالمي أمام النيو ليبرالية وانتقل، في محاولة التأقلم مع العولمة، إلى ديمقراطية اجتماعية قبل أن يتحلّل في ليبرالية اجتماعية وحيث لم يعد بالإمكان التمييز ما بين سياسة اليمين وسياسة اليسار، ليتراجع اليسار انتخابيا بشكل كبير.

كما أنّ العالم مقبل على تغيّرات كبيرة وكل شيء أصبح ممكنا. ولذا وجب التفكير في تأسيس عالم أخر مع القوى المناضلة والحركات الاجتماعية والعمالية ينبني على العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية. وحيث رعاية المصلحة العامة وتحرّر الإنسان واحترام التوازنات البيئية والتضامن والتوزيع العادل للثروة يحلّ محل الفردانية ومنطق "الربح" واستغلال الإنسان للإنسان. وهذا يقتضي عولمة النضال انطلاقا من إمكانية تطوير الفكر اليساري وثقافة اليسار والوعي بالإمكانيات المتاحة مع القدرة على التحليل وتقديم الأجوبة وخوض الصراع الطبقي بارتباط بالحركات الاجتماعية وتحيين المشروع المجتمعي انطلاقا من نظرة استراتيجية ومن قطائع وتعاقد اجتماعي جديد للولوج للمواطنة الكاملة وإلى عصر العلم والمعرفة والانتقال الرقمي والتكنولوجي في خدمة الإنسان والبيئة والانخراط في العولمة البديلة وتقديم حلول للإشكاليات المعولمة من تغيّر مناخي ومن حروب ومن مجاعة ومن سوء تغذية ومن هجرة مفروضة وطوعية ومن إرهاب وتطرّف وعنصرية.

ولقد تبين من خلال الممارسة السياسية أن منطق التحالف المفضي إلى الاندماج لم يكن قابلا للإنجاز نظرا لمحاولة إسقاط الاندماج الفوقي من طرف قيادات الأحزاب المتحالفة بعيدا عن الانصات إلى صوت القواعد والتي تبنى جزء لا يستهان به منها التريث في أفق إنضاج الشروط السياسية مما دفع بعض الرفاق المدافعين عن الاندماج التنظيمي دون استيفاء إنضاج الشروط السياسية لذلك إلى الانشقاق في محاولة لإعادة المحاولة خارج الاشتراكي الموحد.

أنّ استقراء تجارب تقارب يساري عبر العالم، (تجربة "فرنسا الأبية مثلا) تجعلنا نؤكد على كونها تجربة مهمة يمكن أن تلهمنا، لكننا في الآن ذاته نستحضر غياب الأسس التي بنيت عليها وعلى رأسها أنها تجربة مورست في دولة ديمقراطية وجمعت أحزابا مستقلة بقرارها حول برنامج متفق عليه. ولهذا عندما نتكلّم على إمكانية تكتُّل كونفدرالي حول برنامج سياسي /انتخابي محدد... فلا بدّ من استيفاء الشروط، السالفة الذكر وتوفير إمكانية تأسيس "جبهة شعبية واسعة للنشال" حول قضايا بعينها أو برنامج متفق حوله، دائما بالانخراط في الحراكات الاجتماعية وجعل الشعب يتقدّم للدفاع عن حقوقه وحرياته بنضج وبتعبير عن كونه مجموعة من المواطنات والمواطنين تجمعهم "المصلحة العامة" والمشروع المؤطّر لها.

وهكذا فالحزب يعمل على:

- تقوية تحالفاته الدولية من أجل "عولمة إنسانية بديلة" وبناء جسور تجاه اليسار الإفريقي والمتوسطي والعربي والمغاربي والحركات والجمعيات والمنضمات الإيكلوجية الدولية

2-1-1- على المستوى الوطني:

- انخراط الحزب الدائم من أجل نصرة الطبقة العاملة والفئات المحرومة والمتوسطة والمقاولة المواطنة وإطلاق المبادرات من أجل الحفاض على السيادة الوطنية واستقلال الاختيارات ومن أجل الدمقرطة والعدالة الاجتماعية والجهوية والمناطقية التي يجب أن ننتصر لها بتقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية والمناطقية والدفاع عن المدرسة العمومية والصحة العمومية والحق في الشغل والسكن اللائق وفي العيش الكريم والكرامة الإنسانية مع الانخراط القوي في نضالات الحركات الاجتماعية مع إعطائها

بعدا سياسيا يهدف دمقرطة الدولة والمجتمع وبالمشاركة إلى جانب القوى التي لها مصلحة في التغيير الديمقراطي المنشود.

ـ الانخراط في الحراكات الشعبية والتأسيس ل"جبهة شعبية واسعة للنضال" ليشكّل القوة الدافعة والموجهة والعامل المبادر القادر من جهة على إطلاق مبادرات نضالية وتجديد أليات النضال والتواصل والتعاون وخلق التفاف واسع بمساهمة الأحزاب الديمقراطية اليسارية والتقدمية والمنظمات النقابات وجمعيات المجتمع المدني الحقوقية والنسائية والبيئية حول قضايا ذات أولوية؛

الانخراط إلى جانب الطبقة المتوسطة المتضررة من السياسات النيو ليبرالية ومن تجميد الأجور ومن غلاء المعيشة ومن تخلّي الدولة عن الخدمات الاجتماعية؛

إن منطلقات تحالفاتنا من أجل تجاوز الأزمة المركبة وتحقيق التغيير يمكن تلخيصها في ضرورة تقوية واجهات النضال والانخراط في الحراكات الاجتماعية كونها المحرك والمرتكز الاساسي لخوض المعارك الميدانية والدفاع عن أولوية المطالب الشعبية انطلاقا من برنامجنا النضالي الذي يحدد تحالفاتنا المستقبلية من أجل:

ـ العبور إلى الديمقراطية ووضع حد لديمقراطية الواجهة وفرض تغيير جدري لدستور ديمقراطي يقرّ بفصل السلط ويؤسس لنظام الملكية البرلمانية

ـ إصدار قانون "العفو العام" وإطلاق سراح معتقلي الحراك الشعبي بالريف وتطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتفعيل توصيات التقرير الذي انجزته الهيئة

ـ إصلاح منظومة العدالة ومحاربة الفساد؛

ـ محاربة الغلاء والتضخم وحماية القدرة الشرائية؛

ـ إصلاح قانون الأسرة بشكل شامل وعميق لفع المعاناة عن النساء المغربيات داخل وخارج الوطن؛

ـ إعادة تشغيل مصفاة "لاسامير" لضمان جانب من الأمن الطاقي وتوفير شروط انطلاق صناعة مغربية؛

ـ إصلاح التعليم العمومي وتوحيده وضمان المجانية والرفع من ميزانية البحث العلمي؛

ـ إلغاء التوظيف بالعقدة والمحافظة على الطابع العمومي للتعليم والتوظيف في إطار الوظيفة العمومية؛

ـ إرساء جهوية حقيقية وتحقيق العدالة الجهوية والمناطقية؛

ـ إصلاح ضريبي لضمان التوزيع العادل للثروة؛

ـ النهوض بالصحة العمومية وتوفير حماية صحية حقيقية وضمان العدالة المجالية الصحية والحق في الولوج للعلاج والتطبيب؛

ـ الحق في الماء أمام الإجهاد المائي؛

ـ الحق في التقاعد وإصلاح أنظمته؛

ـ حماية حقوق المأجورين ورفع تجميد الأجور الذي أذى إلى اختفاء الطبقة المتوسطة؛

الحفاض على التماسك والاختلاط المجتمعي؛

ـ محاربة الرشوة وتفعيل استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد؛

ـ النضال من أجل بيئة سليمة وضدّ التلوث؛

ـ خلق فرص شغل للشباب ومواجهة ظاهرة الهجرة السري؛

وغيرها من القضايا ذات الراهنية، وذلك للتقدّم باتجاه الدمقرطة والمواطنة الكاملة والدفاع عن حقوق وحريات المواطنات والمواطنين وعن السيادة الوطنية ورفض أي تحالف فوقي في غياب الشعب وديناميات وحراكه.

2-1- قراءة في تجربة تحالف اليسار الفرنسي: دروس وعبر

ان السياق السياسي المقلق لتنامي اليمين، واليمين المتطرف بدول أوروبا رفع منسوب النقاش السياسي لدى أطياف اليسار الفرنسي، خاصة بعد النتائج التي حصل عليها ميلونشون زعيم "فرنسا الأبية" في الانتخابات الرئاسية وانتهى باتفاق الإخوة/الأعداء بعد عدة أيام من النقاش على تأسيس اتحاد لليسار على ضوء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 12 و19 يونيو2022. أوروبا الايكولوجية -

الخضر (EELV) والحزب الشيوعي (PCF) والحزب الاشتراكي - (PS) بالاتفاق مع حزب La France insoumise (LFI) بشأن مقترحات مشتركة وتوزيع 577 دائرة انتخابية؛

إنها المرة الأولى منذ 25 عامًا و"اليسار التعددي" لليونيل جوسبان يقرر الذهاب موحدًا إلى الانتخابات التشريعية انطلاقا من الجولة الأولى؛

وهكذا بدى أن عملية بناء تكتل يساري على قاعدة برنامج سياسي انتخابي ممكن، ويقتضي ملاءمة الوضع التنظيمي ومواقع المسؤولية في كل الاطارات المتفاوضة مع مراعاة النضال المشترك فيما بينها، عملا بمقولة تعدد الإطارات وتوحيد النضال المشترك خاصة والشرط الديمقراطي متوفر في الجمهورية الفرنسية؛

وستوضح تجربة هذا الائتلاف اليساري إذا كان يمكن مقارنته، بالجبهة الشعبية لسنة 1936 او بالبرنامج المشترك لليسار سنة 1972 أو ائتلاف من نوع جديد. وفي انتظار ذلك فان تحالف اليسار والتفافه حول La France Insomise في 2022 شكّل حدثا سياسيا غير مسبوق، سمى «الاتحاد الشعبي الإيكولوجي والاجتماعي الجديد».(Nupes)

وتبين الخريطة الانتخابية الفرنسية للأصوات التراكمية لأحزاب «التحالف الشعبي الإيكولوجي والاجتماعي الجديد» صورة عامة وملموسة لوزن اليسار في الدوائر الانتخابية، حيث أنّه خلال الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، احتل المرتبة الاولى في 241 دائرة انتخابية حضرية. بينما حصل إيمانويل ماكرون على 139 دائرة ومارين لوبان على 159 دائرة انتخابية.

إن الخلاصات السياسية التي يمكن استخلاصها من البرغماتية السياسية لليسار الفرنسي هي ان السياسة تنطلق من قوانين ومن دولة حق وقانون ومن التأسيس للديمقراطية كترجمة للتعبير عن الإرادة الشعبية وترجمتها إلى سيادة شعبية وإلى أغلبية تصل إلى المؤسسات المنتخبة لتطبّق برنامجها ولتدافع عن مصالح الناخبين وعموم الشعب. لكن عندما تصبح الديمقراطية هي الانتخابات فقط وبعدها لا تحترم الإرادة الشعبية بل يتمّ قمعها وضرب حقوقها فآنذاك تصبح السياسة أيضا هي أن تتوفّر على استراتيجية وعلى القدرة على استغلال الفرصة (مثلا النتائج التي حصل عليها ميلونشون زعيم "فرنسا الأبية" والتي أظهرت أن هناك تقدّم وتعبئة جماهير واسعة يجب البناء عليها، عبر الانفتاح على فصائل اليسار الأخرى من أجل تقوية الصفّ لمواجهة النيو ليبرالية المتوحشة بسياسييها وتكنوقراطييها والتي تستوجب إعداد العدّة في إيجاد سبل الوصول للسلطة وتطبيق برنامج يساري يستجيب لتطلعات الفئات الواسعة. وما يصطلح عليه ب "فن الممكن" لا يمكن أن يكون فقط وهما وحماسا مجرّدا بدون توفير شروط المشروع الذي يعبّر عن الحدّ الأدنىّ لضمان نجاح التجربة .ونحن في الاشتراكي الموحد وكل تياراته نستلهم الدروس من التجارب الناجحة ونتبنى أجودها ونسعى لبناء شروط استنباتها لكي لا يفوتنا ان نلتقط لحظة التكتيك السياسي، عندما ستفرض نفسها علينا لأنّ في بعض المحطات من تاريخ الشعوب يمكن أن تتوفر ظروف سانحة للسير قدما دون ان نفلت من بين أيدينا بوصلة الخط السياسي والمصلحة العليا للشعب وللوطن لأننا كيسار لم نكن قط من دعاة التقوقع والانعزال القاتل كما لم نكن قط مع الانفتاح المطلق خارج قيم اليسار ومبادئ العدالة الاجتماعية والكرامة وإحقاق الحريات العامة، ولهذا نعتبر الانخراط في الحراكات الاجتماعية مرتكزا أساسية وتأسيس جبهة واسعة للنضال" منفتحة على كلّ القوى الفاعلة ضرورية في طريق إعادة بناء اليسار وتقوية تنظيمه وكشروعه وجعله رقما أساسيا في المعادلة السياسية في بلادنا.

3-1- تحالف الائتلاف اليساري الكولومبي: «الميثاق التاريخي»

الانتخابات التشريعية الأخيرة 2023 في كولومبيا كشفت النقاب عن تحولٍ تاريخيٍ في الجمهورية التي خضعت للهيمنة الأمريكية منذ نشأتها. وأظهرت نتائج الانتخابات التشريعية، أنّ الائتلاف اليساري «الميثاق التاريخي» الذي يضم الحزب الشيوعي الكولومبي، التحالف الاجتماعي المستقل وحركة البديل الاجتماعي للسكان الأصليين. حصد أغلبية المقاعد ممثلًا بـ 17 عضوًا لمجلس الشيوخ و25 لمجلس النواب، مفرزًا أغلبية برلمانية يسارية لأول مرة في تاريخ البلاد، وبالإضافة إلى فوز المرشح اليساري عن «الميثاق التاريخي» غوستافو بيترو» بـ 80% من الأصوات في الاستفتاء الشعبي الاولي لرئاسة الجمهورية، واليوم قد صار غوستافو بيترو أول رئيس يساري في تاريخ كولومبيا، حاصدا 50,47%من الأصوات في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية وفقا لنتائج رسمية تشمل 99%من الأصوات التي جرى فرزها.

إن انتصار برنامج تحالف «الميثاق التاريخي» شكل صعقة كهربائية للمنطقة، تجاوزت الحدود الكولومبية مؤكدا تحولًا جديدًا لما بعد النيو لبرالية، بعد التغييرات الحكومية في كل من هندوراس وبيرو وتشيلي، مما ساهم في إعطاء وزن أكبر للرئيس البرازيلي السابق لويس ايناسيولولا داسيلفا كشخصية بارزة في الأوساط اليسارية البرازيلية حيث ساهم في فوزه بالانتخابات الرئاسية بالبرازيل على منافسه اليَمِيني جايير بولسونارو بعدما تمت إدانته بتهم الفساد من قبل المحكمة العليا.

ويرتكز برنامج "الميثاق التاريخي" على اصلاحات جوهرية كإصلاح القوات المسلحة؛ إعادة هيكلة الشرطة ولا سيما من خلال تفكيك ;وحدة مكافحة الشغب (ESMAD)، المسؤولة عن قمع المظاهرات، والمتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛ ومراجعة سياسة مكافحة المخدرات؛ إضافة إلى دمقرطة الدولة وإنشاء وزارة المساواة؛ وتنفيذ السياسات الاجتماعية؛ وتعزيز الاقتصاد الشعبي والسيادة الغذائية؛ وتحقيق اتفاقيات السلام. كما وعد «غوستافو بيترو» ببلورة «عقد اجتماعي جديد» من أجل «العيش الكريم» كما وضع أسس لعلاقة جديدة بين الطبيعة والمجتمع؛ والانتقال تدريجياً من الاستخراج إلى اقتصاد متنوع ومنتج، من خلال ضمان انتقال طاقي ومحاربة استئصال الغابات ومكافحة أسباب التغيرات المناخية.

كما أن برنامج «الميثاق التاريخي» يهدف إلى جعل كولومبيا «قوة عالمية للحياة». وبالاتفاق مع الرئيس اليساري الجديد في تشيلي، غابرييل بوريك، يعتزم «غوستافو بيترو» استعادة ميثاق الأنديز من أجل إنشاء مساحة اقتصادية إقليمية في خدمة سياسة صناعية مغايرة، وتعزيز التكامل القاري بشكل عام وهو تحدي لاتفاقيات التجارة الحرة التي نهبت وخربت المقدّرات الطبيعية وعرقلة التنمية لعقود، وهكذا سيتم تعزيز أجندة أمريكا اللاتينية لمكافحة الفقر وعدم المساواة ومكافحة التغيرات المناخية.

IV البرنامج الحزبي المطلوب: الإطار العام

مقدمة

الحزب الاشتراكي الموحد حزب يساري عريق آت من رحم يسار السبعينيات المناضل، كنتاج لالتقاء مدارس يسارية متنوعة بتجاربها النضالية المختلفة من أجل: مغرب الديمقراطية، والكرامة، والعدالة، والحرية. في مسيرة هذا الحزب انصتنا جيدا لنبض الشارع المغربي والتحمنا به باستمرار خلال السبعينات والثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي واحتضنا حركة 20 فبراير المجيدة، وتبنينا المطالب المشروعة لحراك الريف، ودافعنا باستمرار على الحريات والحقوق. وطورنا خطنا باستمرار فأنارت شمعتنا وما تزال طريق الديمقراطية، ناضلنا من أجل العدالة الاجتماعية المعممة على كافة الجهات والمناطق، في مغرب متصالح مع ماضيه وحاضره، وكامل السيادة على مجموع ترابه بما فيها سبتة ومليلية والثغور المحتلة، وبالموازاة نقف دوما مع شعبنا في المؤسسات المنتخبة وتجربة ذ محمد بنسعيد أيت إيدر أساسية، ودافع كافة برلمانيينا ومنتخبينا عن قضايا الوطن ووحدته، ومطالب الشعب وكرامته، ولأننا نؤمن اليوم بأن الإصلاح الشامل والنسقي مستعجل، والتغيير الديمقراطي ملح، فنحن نقول في برنامجنا للجهات النافذة المستفيدة حد التخمة "كفى"...

إن الحزب الاشتراكي الموحد صامد وسائر بعزم في طريق النضال بالتضامن وتوحيد الجهود في إطار " الجبهة الشعبية للنضال" لفتح أفق " تعاقد جديد بين الدولة والمجتمع" وتحقيق العدالة الاجتماعية والجهوية والمناطقية بمقاربة النوع وصيانة الحريات والحقوق والكرامة للمغاربة كمواطنين كاملي المواطنة من أجل الحفاظ على التوازنات البيئية والتقدم باتجاه الدولة الديمقراطية.

1- برنامج الحزب الاشتراكي الموحد

1-1- الأسس، الأهداف والوسائل التي يعتمدها الحزب الاشتراكي الموحد

يستمد برنامج الحزب الاشتراكي الموحد أسسه ومنطلقاته من التاريخ النضالي والسياسي لمكوناته اليسارية، ومن مقررات مؤتمراته ومحطاته التنظيمية، ومقترحات الجهات والفروع والباحثين والمتعاطفين، والتفاعل مع المستجدات بما فيها الدروس لجائحة كورونا، التي أظهرت الحاجة إلى انفراج سياسي حقيقي

وإصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة، ويعتبر هذا البرنامج نضاليا وعمليا في نفس الآن، إذ يزاوج بين المقترحات ذات النفس المستقبلي والواقعي الجديرة بالدفاع عنها، وبين الطموحات والمطالب التي تعبر عنها شرائح واسعة من المجتمع المغربي، بأفق بناء تعاقد اجتماعي حداثي وديمقراطي؛

يستمد الحزب الاشتراكي الموحد مبادئه ومنطلقاته النظرية والسياسية من الرصيد الإيجابي للفكر الاشتراكي، والديمقراطية في جميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية والتنموية، والقيم العقلانية للحضارة العربية والأمازيغة والإسلامية التي تتجاوب مع الفكر الحديث في أبعاده الإنسانية والكونية والبيئية، واعتماد الديمقراطية والحداثة كاختيار لبناء دولة الحق والقانون في إطار مجتمع تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والجهوية والمناطقية وحقوق المواطنة الكاملة والمساواة التامة بين المرأة والرجل.

1-1-1- أهداف "الحزب الاشتراكي الموحد:

ترسيخ السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني وتوطيد التمازج الاجتماعي ضد كل أشكال التمييز بين المواطنات والمواطنين؛

إقرار الديمقراطية في الدولة والمجتمع، في شتى أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية والجهوية والتنموية، وذلك بتحديث النظام السياسي، والارتكاز على مبادئ العدالة والمساواة والحرية والتضامن واحترام الكرامة الإنسانية والرفع من المستوى المعيشي للمواطنات والمواطنين واحترام حقوقهم والعمل من أجل سلامة البيئة وحمايتها؛

الدفاع عن حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا ومناهضة جميع الانتهاكات التي تطالها من طرف الدولة أو الأفراد أو الجماعات، ونشر مبادئها وتربية المواطنات والمواطنين عليها؛

تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد المالي السياسي والاقتصادي والإثراء غير المشروع وربط المسؤولية بالمحاسبة ووضع حدّ للإفلات من العقاب؛

توحيد جهود كل الديمقراطيين والتقدميين بما يخدم المصالح الحيوية للوطن والمواطنين والمواطنات من أجل "وطنية متجددة"؛

تحقيق تنمية شاملة ومستديمة تستجيب لحاجيات المواطنين والمواطنات في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحقيق العدالة الاجتماعية والجهوية والمناطقية وحسب الجنس؛

إشاعة وتنمية الثقافة الديمقراطية والتربية على مبادئها والتعريف بالحقوق والحريات الديمقراطية والحد من خرقها وانتهاكها والدفاع عن المدرسة والجامعة العمومية الجيّدة التي تنطلق من تكافؤ الفرص ومن توحيد التعليم والحفاض على الاختلاط المجتمعي؛

تأمين الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية والحفاظ على التوازنات البيئية؛

إقرار المساواة الشاملة بين المرأة والرجل والنهوض بأوضاعها على كافة المستويات ومناهضة كل أشكال التمييز ضدها وإخضاع قانون الأسرة لإصلاح شامل وعميق وإصلاح القوانين وملاءمتها مع مواثيق حقوق الإنسان وإحقاق الحقوق وضمان ولوج النساء لمراكز القرار وتحقيق المناصفة كطريق للمساواة؛

تأطير المواطنات والمواطنين وإشراكهم في تدبير شؤونهم العامة واحترام إرادتهم من أجل ترجمة "الإرادة الشعبية" إلى "سيادة شعبية" وتقوية التعبئة من أجل التغيير الديمقراطي المنشود والانخراط في "الحراكات الاجتماعية" انطلاقا من خلق "جبهة شعبية للنضال"؛

الاهتمام بقضايا الهجرة والمهاجرين ومناهضة العنصرية، والعمل على ضمان حقوق المهاجرين والمهاجرات في الوطن وفي بلاد الإقامة لتحقيق المواطنة الكاملة هنا وهناك؛

المساهمة في تعزيز مقومات التكامل المغاربي عبر السعي لخلق وتمتين أسسه لبناء وحدة مغاربية ديمقراطية بعمقها العربي والأمازيغي والإفريقي والمتوسطي في أفق تمتين المصير المشترك للبلدان العربية لتأسيس "مغرب كبير ديمقراطي "متعدد، متضامن ومتكامل؛

المساهمة في تقوية التعاون مع اليسار العربي والمغاربي والإقليمي والإفريقي والمتوسطي والدولي من أجل النضال المشترك من أجل "عولمة بديلة" وفتح أفاق البناء الديمقراطي والإسهام في بلورة مقومات مجتمع عادل ذي آفاق اشتراكية؛

المساهمة في بناء نظام عالمي، يستجيب لمصالح الأمم والشعوب في السلم والمساواة، والتوزيع العادل للخيرات والاستفادة المتبادلة من التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والتواصل الرقمي، وإقرار الديمقراطية في المنظمات والمؤسسات الدولية وتقوية جسور التعاون معها في إطار الاحترام المتبادل مع القوى الديمقراطية والاشتراكية التي تعمل من أجل تقدم وازدهار الحضارة الإنسانية الكونية وجعل التقدم في خدمة الإنسان والبيئة؛

نصرة قضايا الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وتحقيق سيادتها الشعبية والحفاض على سيادتها الوطنية، وتطوير علاقات التعاون والتضامن؛

كما أنّ الوسائل التي يعتمد الحزب في تحقيق أهدافه تنطلق من تجديد أدوات الفعل وتحديث إدارته وسياسته الإعلامية والتواصلية والمالية ومن تقوية التنظيم على مستوى الفروع والقطاعات وإرساء "الأكاديمية الحزبية" ومراكز الأبحاث والدراسات مع تطوير أساليب التوعية والتحسيس ومدّ الجسور والإبداع في سياسات وأليات القرب والانخراط في الحركات الاجتماعية والنضالات الجماهيرية وإعطائها دعما وأفقا سياسيا واضحا في إطار ممارسة المواطنات والمواطنين لحرياتهم الديمقراطية وحقوقهم الهادفة إلى رفع الظلم وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والجهوية والمناطقية، والسعي إلى صيانة كرامتهم وضمان العيش في دولة الحق والقانون، دولة الديمقراطية الحديثة.

2-1-1- الرؤية الاستراتيجية للحزب لاشتراكي الموحد

تتركز الرؤية الاستشرافية والاستراتيجية للحزب الاشتراكي الموحد في مجموعة من المحاور التي يعمل الحزب على النضال من أجلها حالا واستقبالا:

إقرار إصلاحات دستورية وسياسية لإرساء الملكية البرلمانية؛

ديمقراطية حقيقية يكون فيها الشعب مصدرا للسيادة والسلطة؛

تداول حقيقي وفصل للسلَط يضمن توازنها واستقلالها وتفاعلها؛

توزيع عادل للثروة بين جميع الفئات؛

ضمان حقوق المواطنة الكاملة بما يحقق للمواطنين الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية الممتدة بتوازن إلى كافة مناطق الوطن، وإنهاء ظاهرة الاعتقال السياسي بإطلاق سراح كافة المعتقلين؛

فتح أفق واسع للمشاركة في تنمية حقيقية تعتمد على العلم والمعرفة لتأمين مستقبل البلاد ويطور موقعها الجهوي والدولي؛

لذلك، فإن برنامجنا يتأسس على ترابط عضوي بين الإصلاح السياسي والدستوري، الذي يفتح أفق الملكية البرلمانية، ويوفر الشروط للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تضع البلاد على طريق التقدم والتطور وربح رهانات المستقبل.

2- البرنامج الحزبي للدفاع عن الإصلاحات السياسية والدستورية

2-1- محورية الاصلاح السياسي والدستوري

إن الحزب الاشتراكي الموحد يؤمن بأن التغيير الديمقراطي الحقيقي الذي تحتاجه بلادنا يمر حتما عبر إصلاح سياسي ودستوري يمكن البلاد من دستور ديمقراطي يقر ملكية برلمانية حقيقة ويثبت مبدأ السيادة للشعب التي تمارس بصفة مباشرة عبر الاستفتاءات وبصورة غير مباشرة عبر المؤسسات المنتخبة انتخابا حرا ونزيها، وبالتالي، فإننا نربط الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة بالإصلاح الدستوري، الذي يوفر الإطار الدستوري المتطور الذي يسمح بانتخابات حقيقية. ويقطع مع الاختيارات السائدة، لكل هذا يجدد الحزب الاشتراكي الموحد التزامه بالاستمرار في الدفاع عن الاصلاحات السياسية والدستورية.

2-2- خارطة طريق الإصلاحات الدستورية والسياسية التي يناضل الحزب من أجلها

لقد وضع الحزب من ضمن أولوياته في خط النضال السياسي من أجل التغيير الديمقراطي أولويات وأسسا مبدئية وجوهرية ترتكز أساسا على الإصلاحات بشقيها السياسي والدستوري والتي يمكن تركيزها في المحاور التالية:

إصلاحات سياسية ودستورية عميقة تعبد الطريق لتحولات حقيقية وتاريخية لإقرار ملكية برلمانية فعلية ينعم في ظلها المغرب بالديمقراطية الحقة، والانتخابات الحرة والنزيهة، والعدالة الاجتماعية المعممة على كافة الجهات والمناطق، والحرية، والكرامة، والمساواة الفعلية؛

إصلاحات تتيح فصلا حقيقيا للسُّلط بما يضمن توازنها واستقلاليتها ويتيح لها القيام بأدوارها، ويحقق إقامة حكومة منبثقة عن انتخابات نزيهة، ومسؤولة عن برنامجها، ومحاسبة على نتائجها؛

تقوية دور البرلمان ليلعب دوره كاملا في التشريع والمراقبة والمساءلة؛ وتمكين 3/1 أعضائه من تشكيل لجن تقصي الحقائق بدل 3/2، وخضوع كافة الإدارات والمؤسسات والصناديق العمومية لإشراف الحكومة ومراقبة البرلمان؛

الاقدام على إصلاح عميق وجريء لمجال العدالة وفي عمقه السلطة القضائية النزيهة والمستقلة؛

صيانة الوحدة الترابية وسلامتها وأمنها، ومناهضة كافة مخططات البلقنة والتفتيت؛

الإقرار الفعلي للجهوية المسنودة باللامركزية، واحترام اختصاصات المنتخبين وتوسيع صلاحيات الجماعات الترابية، والحد من هيمنة العمال والولاة، واعتماد مبدأ المحاسبة البعدية؛ وملاءمة البرامج للحاجات المحلية؛

دمقرطة مؤسسات الحكامة وتقويتها واستثمار تقاريرها وتفعيل توصياتها ومقترحاتها؛

الإسراع بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والكشف عن الحقيقة كاملة في الملفات العالقة وفي مقدمتها ملف الشهيد المهدي بنبركة ووضع حد للإفلات من العقاب؛

وضع مخطط تعاقدي لمحاربة فعالة للفساد السياسي والاقتصادي والإداري، وإقرار الفصل بين السلطتين المالية والسياسية، وإعمال آليات محاربة الرشوة ومظاهر الفساد، وتفعيلا للقوانين المنصفة للمواطنين والمواطنات والضامنة للمساواة أمام القانون؛

احترام حرية الرأي والتعبير وضمان حق الوصول العملي إلى المعلومة؛

رفع يد الإدارة عن الأحزاب والكف عن التدخل في شؤونها والتعامل معها على قدم المساواة بما في ذلك مساهمات الدولة في تمويلها، واستفادتها من الاعلام العمومي؛

إقرار المساواة الكاملة والنهوض بأوضاع النساء واستحضار مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ والتتبع والتقييم للبرامج والسياسات العمومية في مجال الشغل وولوج مراكز القرار؛

التفعيل العملي لترسيم اللغة الامازيغية بجدول أعمال دقيق متعاقد عليه؛

تقليص الأجور العليا وفي مقدمتها أجور كبار الموظفين والوزراء والبرلمانيين.

2-3- برنامجنا للدفاع عن إقرار جهوية حقيقية بصلاحيات واسعة

عبر إصلاح سياسي ودستوري يمكن البلاد من دستور ديمقراطي يقر ملكية برلمانية حقيقة ويثبت مبدأ السيادة للشعب، التي تمارس بصفة مباشرة عبر الاستفتاءات وبصورة غير مباشرة عبر المؤسسات المنتخبة انتخابا حرا ونزيها

وضع أسس تنظيم جهوي حقيقي يسمح بمنح الجهات مزيدا من الصلاحيات بشكل تعاقدي؛

جعل الجهوية آلية تنظيمية فعالة ومفتوحة لإشراك المواطنين في النهوض بجهاتهم؛

اعتبار الجهة وحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وقطبا تنمويا تكمن مهمتها في التخطيط وصياغة البرامج التنموية الشاملة والمندمجة للجهة، ومعالجة المعضلات الاجتماعية؛

بلورة مخطط وطني لإقرار العدالة المجالية والتفعيل العملي لمبدأ التضامن بين الجهات.

2-4- البرنامج الحزبي في محاربة الفساد أولوية وطنية

إن الحزب الاشتراكي الموحد الذي ينطلق من نظرة شمولية للفساد في بلادنا، ومن اعتبار محاربة منظومته وشبكاته المصلحية المتنوعة - اقتصادية وسياسية وإدارية وعائلية - ضمن أولويات النضال من أجل الإصلاح الديمقراطي، كما يرى أن هذه المعركة هي معركة كل القوى الحية في البلاد، وضرورة انخراطها في جبهة وطنية واسعة ضد شبكات الفساد، تشمل كل الأطراف التي تؤكد إخلاصها للالتزام بمحاربة الفساد باعتباره أمرا حاسما في البناء الديمقراطي، ويلتزم في هذا الصدد بالدفاع عن:

تعبئة الوسائل الدستورية والقانونية والقضائية والإدارية، للتصدي الحازم لشبكات الفساد؛

تشجيع هيئات المجتمع النزيهة ووسائل الإعلام العمومي، للقيام بدورها في محاربة الفساد؛
إنشاء مرصد وطني لجمع المعطيات ونشرها في تقارير ترصد نتائج تطبيق الخطة الوطنية لمحاربة الفساد؛
إحداث مركز قضائي مختص في محاربة الفساد، من صلاحياته البحث والتقصي القضائي حول شبكات الفساد والتنسيق مع المرصد الوطني لفتح التحقيقات والمتابعات اللازمة.

2-5- البرنامج الحزبي في مجال الحقوق والحريات (انظر الورقة الملحقة)

إن الحزب الاشتراكي الموحد الوفي لتاريخ ونضال اليسار المغربي الواعي بأهمية الحقوق والحريات في بناء الديمقراطية يؤكد على أهمية المعالجة المستعجلة لهذا الملف والعمل على:
المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي حول الحقوق السياسية والمدنية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام والمصادقة على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية رقم 87 الصادرة عن منظمة العمل الدولي الخاصة بالحريات؛
إلغاء جميع التقييدات العملية والقانونية التي تحد بصورة تعسفية من حق التنظيم والاجتماع وحق التعبير والنشر والاعتقاد وإلغاء العقوبات الحبسية في قضايا النشر وتخفيف الغرامات؛
تقوية الضمانات القانونية والمسطرية ضد انتهاكات حقوق الإنسان؛
تعميم برنامج إدماج التربية على حقوق الإنسان في برامج تكوين هيئات السلطة والأمن في مختلف المستويات (الشرطة، الدرك...) والقضاة وموظفي المؤسسات السجنية، والسهر على احترام التنفيذ؛
ترسيخ برنامج التربية على حقوق الإنسان وتعميقه وتطويره وتوسيعه ليتجاوز حدود المؤسسات التربوية ويشمل مختلف فضاءات المجتمع (الإعلام الأسرة، الإدارة).

2-6- البرنامج الحزبي في مجال الحقوق النسائية:

من أجل إنصاف المرأة المغربية وإقرار المساواة الفعلية (انظر الورقة الملحقة)
تشكل المساواة بين الجنسين في جميع المجالات حجر الزاوية في برنامج عملنا كحزب يساري ديمقراطي ذي أفق اشتراكي، خاصة في ظل مستجدات الوضع الدولي والإقليمي الحامل للعديد من المخاطر التي تكتوي بنارها النساء، والتي ألقت بظلالها على الوضع المحلي المتسم بالعديد من التراجعات خاصة على مستوى وضعية المرأة والمشروع الرأسمالي التبعي بما له من أثار كارثية على الوضعية الْاقتصادية والاجتماعية لعموم الشعب المغربي وفي مقدمته النساء.

2-7- البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي الموحد للنهوض بوضعية المرأة

يرتكز البرنامج السياسي للحزب على مقاربة من الزاوية السياسية والدستورية

2-7-1- على مستوى الإصلاحات الدستورية والسياسية

مواصلة النضال من أجل دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا كمهمة ذات أولوية في برنامجنا السياسي، يؤسس لنظام الملكية البرلمانية كما هي متعارف عليها دوليا، وينص صراحة على المساواة بين الجنسين في جميع المجالات دون قيد أو شرط، ومباشرة المراجعة الشاملة والعميقة لقانون الأسرة الصادر في 2004 لرفع المعاناة عن النساء داخل وخارج الوطن وإصلاح القانون الجنائي.

2-7-2- على المستوى السياسي

اعتماد مقاربة النوع في السياسيات والبرامج الوطنية والقطاعية ودعمها بالميزانيات الكافية؛
وضع الآليات المؤسساتية الدستورية والقانونية والإدارية الناجعة لإقرار ديمقراطية فعلية وحقيقية ووضع حد للتمييز القائم على النوع الاجتماعي وإقرار المناصفة وتكافؤ الفرص بين النساء في مواقع القرار والمسؤوليات؛
الرفع من التمثيلية النسائية في اللوائح الانتخابية الجهوية إلى الثلث في اتجاه تحقيق مبدأ المناصفة؛
اعتماد لوائح انتخابية تتضمن المناصفة.

3-7-2- في مجال السياسة التشريعية للدولة المغربية

إن الحزب الاشتراكي الموحد يعتبر النهوض بوضعية المرأة على أساس المواطنة المتساوية يقتضي العمل على إحداث تغييرات جوهرية في التشريعات الوطنية، سواء تلك المنظمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، أو تلك المنظمة للعلاقات في صفوف المجتمع، وذلك بدءا بالعمل على توفير كل الضمانات الدستورية الضرورية لذلك.

لقد نص دستور 2011 في تصديره على سمو المواثيق الدولية على التشريعات، كما نص الفصل 19 منه على المساواة بين الجنسين في جميع المجالات، ونص الفصل 164 على إحداث هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز، لكن كلها مقتضيات مشروطة بمقتضيات دستورية أخرى ذات الصلة بثوابت سياسية وثقافية أفرغتها من كل محتوى !!!.مما سينعكس سلبا على مجمل القوانين المحلية الأخرى ذات الصلة بحقوق المرأة وخاصة الحق في المساواة في جميع المجالات، مثل مدونة الأسرة والقانون الجنائي وقانون الجنسية والقانون المنظم للعمالة المنزلية والقانون 13-103 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة التي ظلت في مجملها محكومة بمرجعية ثقافية ذكورية قائمة على جوهر التمييز وعلى انتهاك الكرامة الإنسانية للمرأة؛

لذلك نعتبر في الحزب الاشتراكي الموحد أن مجال التشريع من المجالات الأساسية التي يجب أن تشملها عمليا الدمقرطة والتحديث، ولن يتم ذلك إلا عبر إصلاحات سياسية ودستورية عميقة ترفع كل العقبات أمام المساواة، كمدخل لتغيير شامل وجذري للسياسة التشريعية من أساسها في اتجاه إنتاج قوانين تضمن المساواة بين الجنسين والكرامة الإنسانية للمرأة وتحمي الحقوق والحريات الفردية والجماعية دون تمييز، وتحمي النساء من كل أشكال العنف المبني على النوع وتقطع مع الإفلات من العقاب، وعلى المستوى التشريعي يناضل الاشتراكي الموحد من أجل:

إقرار سمو المواثيق الدولية على القوانين المحلية بدون قيد أو شرط؛

ملاءمة القوانين المحلية مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومحاربة جميع أشكال الميز ضد النساء، وتشمل على وجه الخصوص مدونة الأسرة والتشريع الجنائي وقانون مكافحة العنف ضد المرأة وقانون العمالة المنزلية وقانون الجنسية وقانون الحالة المدنية بما يضمن الكرامة الإنسانية للمرأة والمساواة بين الجنسين في القانون وأمام القانون وفي الواقع.

2-8- **البرنامج الحزبي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي** (انظر الأوراق الملحقة)

إن السياسات المتبعة في هذا المجال والمفروضة من طرف مؤسسات الرأسمال العالمي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لها أثار كارثية على عموم المواطنين إلا أنها أشد وطأة على النساء؛

ففي ظل تخلي الدولة عن تحمل مسؤوليتها في مجال الصحة والتعليم والتشغيل، تزداد حدة الفقر وسط النساء وما يترتب عنه من حرمان من الحق في الوصول للعلاج وخاصة في مجال الصحة، والصحة الإنجابية، ومكافحة أمراض سرطان الثدي وعنق الرحم، ومن الحق في التعليم الجيد، مما يغذي تفشي الأمية والعطالة في صفوفهن ويساعد على الاستغلال المفرط للعاملات منهن وخاصة العاملات الزراعيات، والعاملات في القطاعات غير المهيكلة بكل ما تتعرضن له من استغلال وعنف السلطات ومطاردة وفرض الإتاوات؛

وفي المناطق القروية نجد الأعباء التي تتحملها النساء المرتبطة بالعمل الفلاحي في ظروف قاسية، غالبا ما تعتبر امتدادا للعمل المنزلي، فهن معرضات دوما للحرمان من حق استغلال الأرض في المناطق السلالية، كما أنهن معرضات للحرمان من الماء والأرض جراء هجمة مافيا العقار والاستغلال المفرط للفرشة المائية لفائدة الملاكين الكبار في إطار ما سمي بالمخطط الأخضر، مما يهدد التوازن البيئي لمناطقهن؛

إلى ذلك ينضاف الاستغلال الجنسي للنساء وللاتجار بالجسد على يد شبكات الاتجار بالبشر وخدمة المنازل في ظروف لا تحترم فيها حقوقهن ولا كرامتهن؛

لذلك نعتبر في الحزب الاشتراكي الموحد أن النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمرأة شديد الارتباط باستقلال القرار السياسي والاقتصادي للدولة بما يمكنها من إرساء اختيارات اقتصادية

واجتماعية تعطي الأولوية لتنمية العنصر البشري وتلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين والمواطنات مع اعتماد مقاربة النوع في مجمل ميزانيات الدولة العامة والقطاعية؛

ونظرا لكون الأساس الثقافي الإيديولوجي الذي يقوم عليه نظام الدولة بالمغرب قائم على جوهر التمييز، وعلى دونية المرأة، وهو الذي يشكل المرجعية الثقافية لمجمل السياسات العمومية للدولة في مختلف المجالات، وخاصة على مستوى نظام الأسرة والمنظومة التعليمية والإعلامية التي تشكل القنوات الأساسية لإنتاج وإعادة إنتاج الثقافة السائدة الحاملة لقيم نظام الدولة الأبوي والمجتمع الأبوي ويزداد الأمر تعقيدا في ظل انتشار الخطاب التكفيري للمرأة عبر القنوات الوهابية وأشرطة شيوخ الظلام؛

لذا؛ نعتبر في الحزب الاشتراكي الموحد أن المجال الثقافي من الجبهات التي يجب أن تخضع لعمليات التنوير على قاعدة المساواة في صفوف الشعب بغض النظر على الجنس واللون والعقيدة والعرق واللغة والشكل، كجزء لا يتجزأ من عمليات التغيير الديمقراطي الشامل.

2-8-1- دفاعا عن دولة العدالة الاجتماعية

تتأسس برنامجنا على المستوى الاجتماعي على عناصر أساسية تتداخل وتتفاعل فيما بينها:

الاخذ بعين الاعتبار أولوية دولة العدالة الاجتماعية التي تعتبر من الدروس الأولى لمحنة كوفيد 19

إدماج البعد الاجتماعي في المنطق الاقتصادي وذلك بالعمل على الاستثمار في العنصر البشري، واحترام حقوق الإنسان، وإقرار المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة كأساس لكل إقلاع اقتصادي وانفتاح اجتماعي وسياسي؛

تقديم الضمانات القانونية الملزمة للتطبيق الديمقراطي لماورد في القوانين الإطار الخاصة بالحماية الصحية والاجتماعية بما يوسع قاعدة استفادة الفئات الهشة منها؛

القضاء على الفقر وتقليص نسبة البطالة إلى أقل من 7% ليتأتى التحكم فيها، ومعالجتها؛

ومن هذه المنطلقات نلتزم بالدفاع عن ضرورة قيام الدولة بأدوارها الأساسية في كافة المجالات الاجتماعية وفق سياسة مندمجة تراعي البعد الاجتماعي في أولوياتها وتكون أساس تعاقد يستهدف إعادة الاعتبار للإنسان، أولا، باعتباره محور كل تنمية وهدفها الأساسي؛

ومن المجالات التي نعتبرها أساسية في هذا البناء المندمج المجالات:

2-8-2- **البرنامج الحزبي على المستوى الاقتصادي** (انظر ملحق البرنامج الحزبي /الاوراق الملحقة)

إن الحزب الاشتراكي الموحد حين يؤكد على الارتباط الوثيق بين الإصلاح المؤسساتي السياسي وإصلاح الوضع الاقتصادي، فإنه يعني في العمق أن تتوفر الإرادة السياسية المؤسِّسة لتعاقد مجتمعي بين الدولة والمواطنين من أجل إصلاح المؤسسات وإقرار دولة الحق والقانون، وسن برنامج يهدف إلى بناء اقتصاد وطني قوي، مختلط، متضامن وناجع، يحترم البيئة ويعطي للمواطن المغربي قيمته بكل أبعادها الإنسانية ويوفر شروط محاربة الفساد بكل أشكاله، ويقضي على نظام الريع والامتيازات والجمع، المرفوض، بين المال والسلطة وغيرها من المعيقات البنيوية التي تعيد إنتاج التخلف؛ برنامج يستجيب لتطلعات أوسع الفئات الشعبية من أجل تحقيق مقومات العيش الكريم، والقضاء على تبذير الموارد العمومية وإهدار الطاقات وتدمير البيئة لربح رهان المستقبل.

وينبني هذا البرنامج على مبدأين أساسيين:

أولا: سيادة القانون وسموه المنظم والمؤطر للنشاط الاقتصادي على الجميع مهما كانت المواقع والنفوذ؛

ثانيا: اعتماد مبدأ المحاسبة على كافة المسؤوليات المتعلقة بتدبير الشأن الاقتصادي بدءا بخضوع الحكومة وكافة دواليبها لمراقبة ومحاسبة الجهاز التشريعي والقضائي.

2-8-3- البرنامج الحزبي من أجل سياسة اقتصادية فاعلة منتجة للاستثمار والتشغيل

إن قراءة متأنية لقوانين المالية التي سنتها الحكومة الحالية وسابقتها، والسياسة الضريبية المعتمدة تبين أن تمويل نفقات الدولة اعتمد في جزء كبير منه على الضرائب التي يؤديها الأجراء والمواطنون البسطاء وعوائد الخوصصة وسندات المديونية؛

ولم تتجرأ على إلغاء الإعفاءات التي يستفيد منها الفلاحون الكبار والمضاربون العقاريون، وتخفيض الأجور العليا، وسن ضرائب على الثروات الكبرى، وإخضاع رخص الصيد والمقالع والنقل...لمنطق المنافسة المنتجة....؛

كما يعرف الاقتصاد اختلال الميزان التجاري، اذ لا تتعدى تغطية الصادرات الوطنية للواردات ٪53، ويشير آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط إلى تراجع وانكماش معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى7٪ سنة 2020، وأن السنوات الأخيرة اتسمت بالتأرجح وعدم الاستقرار قبل انتشار وباء كوفيد 19، ومع استمرار تراجع معدل النمو وتداعياته المستقبلية خاصة على المجال الاجتماعي ومجال الاستثمارات فمن البديهي أن تكون لكل هذه المؤشرات وغيرها انعكاسات سلبية على الوضع الاجتماعي للأفراد والأسر، حيث ازداد تراجعا وتدهورا، ومن مؤشراته أن معدل الدخل الفردي ببلادنا ظل مستقرا ولم تتجاوز وتيرة ارتفاعه 1,5٪ في أحسن الحالات مع تراجع في سنتي2020 و2021 في الوقت الذي ترتفع فيه كلفة المعيشة وأساسيات الحياة الكريمة؛

إن هذه المؤشرات وغيرها تؤكد على أن المغرب بعيد عن تشكيل نموذج للتنمية كما تروج له الأحزاب المشاركة في الحكومة وحتى تلك المحتفلة بالنموذج المعد، بل إن استمرار نفس السياسات والاختيارات قد يدخل المغرب إلى دائرة اللاستقرار، والعنف، والتطرف، إذا لم يقع التدارك بالإقدام على انفراج سياسي حقيقي، وإحداث إصلاحات هيكلية، وبالتالي فإن حاجة المغرب إلى إصلاحات عميقة أصبحت ضرورية لإقرار الديمقراطية الفعلية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في كل المناطق والجهات؛

فلا يكفي الإسراع إلى اعتماد استراتيجيات ونماذج تنموية ومواثيق محكمة الصياغة، وقوانين إطار هامة في غياب إرادة سياسية قوية، وضمانات قانونية لتطبيقها الديمقراطي والمراعي لمصالح الطبقات الشعبية؛

ويتطلب الإقلاع الاقتصادي شروطا موضوعية نذكر منها:

إعادة الاعتبار لدور الدولة الاقتصادي والتوجيهي واعتمادها كفاعل استراتيجي في كل سياسة تنموية؛

إخضاع التوازنات الماكرو اقتصادية للتوازنات الاجتماعية والبيئية للمصلحة الوطنية، وذلك عبر رسم سياسات عمومية إرادية تتوخى الإقلاع الفعلي للاستثمار المنتج، وإنعاش الشغل، وتوسيع السوق الداخلي، وتقليص الفوارق الاجتماعية؛

توجيه السياسة المؤطرة للميزانية وفق المتطلبات التنموية التي تعطي الأولوية للخدمات العمومية الأساسية والبنيات التحتية، والتنمية البشرية، والحفاظ على الموارد الطبيعية؛

نهج سياسة قادرة على التحكم في العجز المالي، مبرمجة وإرادية، ومتجهة بالأساس إلى الاستثمار المنتج لمناصب الشغل، خصوصا في العالم القروي؛

ضمان الولوج الديمقراطي والمنصف للجميع إلى الخدمات العمومية ومحاربة الفقر والهشاشة؛

تطوير البحث العلمي النظري والتطبيقي بما يخدم التنمية الشاملة ويضمن الالتقائية بين مكوناتها وخدماتها.

4-8-2- البرنامج الحزبي من أجل وضع حد لاقتصاد الريع

يعمل الاشتراكي الموحد على محاربة اقتصاد الريع والامتيازات الممنوحة لصالح فئة معيّنة من دون مراعاة أي اعتبارات ترتبط بالمنافسة والكفاءة الاقتصادية؛ وتكمن خطورة الريع، مقارنةً بالفساد، أنه يكتسب اليوم طابعاً مهيكلا و"قانونياً"، وتتطلب مكافحة الممارسات الريعية، منظوراً شمولياً وجهوداً مضنية؛ نظرا للمقاومة الشرسة من أولئك الذين يريدون حماية مكتسباتهم الريعية والإبقاء على وضعهم الراهن على ما هو عليه، لذا فالحزب سيناضل من أجل تنفيذ برنامجه الذي يرتكز على المحاور الآتية:

محاربة اقتصاد الريع وكل الأساليب المخزنية المعتمدة من امتيازات ورخص واحتكارات خارج دائرة القانون؛

إنهاء العمل بنظام الرخص في قطاعات النقل والمناجم والمقالع والصيد البحري والمياه المعدنية، وتعويضه بنظام التدبير العمومي لتنظيم شروط استغلالها لمدد محددة وقصيرة بدفاتر تحملات معلنة للتنافس؛

وضع إطار قانوني دقيق وشفاف لتنظيم التدبير المفوض وذلك بالنسبة لمجالات تابعة للمال العام أو بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية كالكهرباء والتطهير والنقل الحضري والقروي (المزدوج)؛

إصلاح منظومة الوكالة الممنوحة لاستغلال أسواق الجملة للخضر والفواكه؛

استرجاع الأراضي الفلاحية التابعة لصوجيطا وصوديا الممنوحة لبعض ذوي النفوذ منذ السبعينات، وتوظيفها في إطار برنامج استثماري لصالح مهندسي وتقنيي التعليم الزراعي وجعلها مراكز للتعليم الفلاحي التطبيقي.

5-8-2- البرنامج الحزبي من أجل تنظيم انفتاح اقتصادنا على الخارج بشكل لا يمس بالتوازنات الداخلية واصلاح أنظمة تمويل التنمية

يتجه الحزب نحو النضال من أجل إرساء اقتصاد ديمقراطي متوازن يحترم البيئة ويقوي قدرته التنافسية ويضمن الأمن الغذائي ويحقق الرفاه الاجتماعي وذلك عبر:

نهج دينامية متجددة تستهدف إنعاش الصادرات، وتنافسية القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، خصوصا عبر تجميع المؤسسات المتعددة الحالية، في إطار هيئة موحدة تتكلف بتسويق المنتوج المغربي في الخارج؛

تنظيم سياسة انفتاحية على الخارج تحترم التوازنات الداخلية للبلد، وتحرص خصوصا على تحديد القطاعات الإستراتيجية أو الحساسة التي لا يجوز إخضاعها للمنافسة الخارجية، بل يجب دعمها وتأطيرها؛

إعادة النظر في اتفاقية التبادل الحر، وإعادة التفاوض في شأنها بما يصون المصالح الوطنية ويخدمها؛

إحداث صندوق لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني وتقوية قدرته التنافسية، وصندوق التأهيل الاجتماعي والبيئي يمولان من الاقتطاعات المفروضة على الواردات والتعاون الدولي وتحويل الديون؛

تحديد مفهوم الأمن/السيادة الغذائية اللازمة لبلادنا، وذلك في إطار حوار وطني موسع والاتفاق على الاختيارات والإجراءات السياسية اللازم اتخاذها في المجال الفلاحي والغذائي؛

كما يدعو الحزب الاشتراكي الموحد إلى إصلاح أنظمة تمويل التنمية من خلال سياسات جريئة تهدف إلى القيام بإصلاح ضريبي جذري بعيد النظر، وأيضا إصلاح القطاع البنكي وإعادة النظر في برنامج الخوصصة وتحويل الدين الداخلي إلى استثمارات منتجة، من خلال:

إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية لتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل الأنشطة غير الخاضعة للضريبة أو التي تحظى بتسهيلات وإعفاءات ضريبية مهمة مثل الأرباح الفلاحية والعقارية والصيد في أعالي البحار والمالية؛

إقرار ضريبة على الثروات الكبرى يتم تحديدها بعد مشاورات مع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية؛

إعادة النظر في الضريبة العامة على الدخل لتكون موحدة بالفعل ومنسجمة حسب طبيعة الفئات أو أصناف الدخل، ويجب أن تكون عادلة ومنصفة حيث تراعي التدرج حسب مستويات الدخل؛

إصلاح منظومة الضريبة على الشركات لتكون أكثر ضبطا مع الجرد الدقيق للمعنيين بها، وذلك بهدف محاربة التملص والغش الضريبيين، وتخفيض السعر الضريبي لصالح الأرباح الموجهة لتمويل استثمارات جديدة هادفة لخلق مناصب الشغل؛

محاسبة بؤر الفساد والريع والرشوة وتحويل مداخيلها إلى استثمارات منتجة؛

إعادة النظر في نظام الضريبة عن القيمة المضافة لتصير أكثر عدلا وانسجاما، مع ضرورة عقلنة نظام الاستخلاص، وتحديد تدرجها ومستويات قيمتها حسب طبيعة المواد والخدمات، (الاساسية أو الكمالية)؛

تطوير وتنمية النظام الضريبي على المستوى المحلي والجهوي ليكون مبنيا على التضامن ما بين الجهات؛

إصلاح القطاع البنكي في اتجاه جعله يقوم بدوره كاملا في تمويل الاستثمارات المنتجة بأسعار فائدة معقولة، وتكثيف المراقبة العمومية على هامش الوساطة (كنسبة الفائدة والعمولات) ودفع فائدة لصالح الودائع العادية؛

إعادة النظر في برنامج الخوصصة على ضوء تقييم شامل وموضوعي للتجربة السابقة؛

استرجاع المؤسسات الاستراتيجية إلى مسؤولية الدولة كمؤسسة لاسمير مثلا.

2-9- **البرنامج الحزبي على المستوى التربية والتعليم** (انظر ملحق البرنامج الحزبي/الاوراق الملحقة)

يرتكز البرنامج الحزبي على المستوى التربية والتعليم بالدفاع عن المدرسة والجامعة المغربية بما يضمن:

تعميم ومجانية التعليم بما فيه التعليم الأولي وإجباريته، والمساواة وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين، لكل أبناء وبنات الوطن، بمن فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة، أوفي وضعيات خاصة، وتعميم العلم والمعرفة باعتباره حقا دستوريا وحقا أساسيا من حقوق الإنسان؛

تجويد المدرسة بتوفير البنيات التحتية الضرورية والشروط الملائمة للتحصيل الدراسي المناسب للمتعلمات والمتعلمين، وتمكين الفتيات في المناطق القروية والجبلية من استكمال التعليم، ومحاربة الهدر المدرسي، وتوفير ظروف الاشتغال المواتية للأطر التربوية والإدارية التي تمكنهم من أداء مهامهم على أحسن وجه؛

تعميم المنح لتمكين الفتيات من فرص متابعة التعليم العالي بجميع أسلاكه دون تمييز؛

ملاءمة التعلمات والتكوينات مع حاجات البلاد (مخرجات المدرسة)، ومهن المستقبل، والتمكين من الاندماج، تقوية الاندماج السوسيوثقافي للارتقاء بالفرد والمجتمع؛

قيام الدولة بتعبئة مجتمعية مستدامة، تنفتح على كل المؤسسات والفعاليات والتنظيمات، وإشراك النقابات وجمعيات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات؛

تفعيل اللامركزية واللاتمركز واستغلال الطاقات المحلية واستثمارها في سياسة القرب، والعمل على استقلال الأكاديميات عن المركز، والحد من الفوارق بين مختلف الجهات في إطار العدالة المجالية.

2-9-1- **التزام الحزب بالاستمرار في الدفاع عن المدرسة والجامعة العموميتين: التعليم استثمار استراتيجي**

إن الحزب الاشتراكي الموحد الذي يعتبر التعليم استثمارا استراتيجي يرى أن إصلاح منظومة التربية والتكوين اولوية قصوى ومَعبر ضروري لإصلاح العديد من القطاعات، ويرى أن الاصلاحات المعلنة كلها لم تجد طريقها الى التطبيق المطلوب بسبب غياب الارادة السياسية للإصلاح النسقي والشامل لهذا القطاع الحيوي، الذي ليس سوى حلقة من الاصلاح الشامل ذي المدخلين السياسي والدستوري؛

وانطلاقا من هويتنا اليسارية فإننا نعتبر التعليم كقاطرة فعلية للتنمية الشاملة ونعتبر توفر الارادة السياسية في الاصلاح الفعلي حجر الزاوية مهما كانت الاستراتيجيات القطاعية المعزولة، ونلتزم بالدفاع عن هذه الرؤية النسقية وعن كل الاجراءات التي تخدم الجودة والإنصاف ومنها:

الاستمرار في المرافعة عن توفير الاغلفة المالية الكافية للإصلاح التربوي المطلوب من خلال رفع الميزانيات المخصصة لقطاع التعليم، اعتبارا لكونه اولوية وطنية؛

التفعيل الجدي لشعار التعبئة الوطنية من أجل الإصلاح الشمولي للمنظومة التربوية بما يضمن الجودة للجميع وفي كل المستويات من الاولي إلى الجامعي؛

ضمان الحق في التربية والتعليم للجميع ومجانتيه وإجباريته، خدمة لمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين؛

العناية بالعنصر البشري اختيارا وتكوينا وتحفيزا، وجعل التكوينين الأساس والمستمر ضروريين في التوظيف.

التصحيح النهائي لملف الاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بتوحيد نظام التوظيف في القطاع؛

توفير المناصب الكافية للتغلب على الخصاص في هيئات التدريس والأطر الإدارية والأعوان؛

ضرورة المراجعة الجذرية لكافة المناهج والبرامج بما يضمن الجودة والنجاعة؛ ويستدمج مبادئ الثقافة التنويرية وقيم حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة في كل المستويات؛

إعادة النظر الجذرية في الكتب المدرسية والوسائط البيداغوجية باستشارة واسعة مع الباحثين والمدرسين والمفتشين التربويين وإعادة النظر في دفاتر التحملات بما يجعل التجديد شاملا للكتب الحالية؛

تشجيع الابتكار والابداع البيداغوجي واستثمار الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة والأدوات الرقمية؛

ضرورة إيلاء العناية الكبرى للباحثين المغاربة والكفاءات المغربية العالية في كل الاصلاحات والمحطات الاساسية، واستثمار خبراتهم لمصلحة المدرسة والجامعة المغربيتين؛

توفير كافة الشروط لتفعيل نهج اللامركزية واللاتمركز وذلك بتجاوز الجهوية المحجوزة إلى المستويات الإقليمية والمحلية في التعليمين المدرسي والجامعي؛

تعميم التعليم الأولي العصري والحديث كقاعدة لتكافؤ الفرص وخاصة في العالم القروي؛

القضاء على ظاهرتي الاكتظاظ والأقسام المشتركة بالعالم القروي بتوفير الفضاءات والاطر الكافية؛

إيلاء العناية للعالم القروي ضمانا لتكافؤ الفرص سواء في التعليم الأولي، أو الابتدائي، أو الإعدادي، أو التأهيلي؛ والعمل على تغطية المؤسسات بالمرافق الصحية والماء وتوفير الشروط المساعدة على ا لعمل؛

تحفيز العاملات والعاملين بالمجموعات المدرسية وفرعياتها بالمناطق القروية والمناطق النائية بتخصيص تعويضات ملائمة وتحسين شروط العمل والاقامة؛

العناية القصوى بالتربية الدامجة لتمكين الاشخاص ذوي الاعاقات من حقهم المشروع في تعليم جيد وملائم؛

محاربة العنف في الوسط المدرسي من جذوره وأسبابه وتوفير شروط الامن المدرسي؛

العناية بتدريس اللغة الأمازيغية في كافة المؤسسات وعلى اختلاف المواقع؛

إيلاء أهمية خاصة للتعليم التقني، مع إحداث معاهد ومدارس عليا للتكنولوجيا المتعددة في كل الأقاليم والجهات وتشجيع التميز؛

العناية بشركاء المدرسة العمومية وفي مقدمتهم الاسر وجمعيات الإباء والامهات وتطوير النصوص المنظمة لها؛

الدفاع عن التعليم العالي العمومي وعن الجامعة الوطنية العمومية المنتجة والجيدة والعصرية والمفتوحة لكل المواطنات والمواطنين وإصلاح التعليم العالي ومضامينه المعرفية وتشجيع البحث العلمي بكافة اختصاصاته بما فيها البحث التربوي واعفاء انشطته ومنتوجاته من الضريبة؛

التأكيد على الخدمة العمومية للتعليم العالي وبلورة سياسة تعليمية واضحة في لغة التدريس وتدريس اللغات؛

توسيع وتحسين الفضاءات الجامعية وتحفيز الموارد البشرية وحصر الاعتمادات المالية وتعبئة الأوعية العقارية لفائدة التعليم العمومي فقط؛

الدفاع عن الاستقلالية الفعلية للجامعات المغربية وتمكينها من الموارد المالية والبشرية وتطبيق مبدأ الدمقرطة من خلال انتخاب رؤساء الجامعات والعمداء والمديرين؛

اعتماد العدالة المجالية في توزيع الجامعات على التراب الوطني بجميع التخصصات مع توفير الاطر الضرورية وكل مستلزمات الجودة؛

إقرار سياسة جريئة للبحث العلمي متعدد التخصصات، ورفع ميزانيته لتصل إلى ما بين 1.5 إلى2% من الدخل الوطني الخام؛

ترشيد ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وحسن تدبير الإعانات الدولية وترشيد صرف مداخيلها المالية الهائلة.؛

اعتماد الافتحاصات الدورية للأداء الإداري والمالي لكافة المرافق والمستويات التعليمية؛

تطوير آليات التتبع والمواكبة والمساءلة، وتقديم تقرير سنوي مضبوط وشامل للبرلمان مع نشره للعموم.

10-2- **البرنامج الحزبي على المستوى الصحة والصحة الإنجابية** (انظر ملحق البرنامج الحزبي/الاوراق الملحقة)

1-10-2- . التزام الحزب بالاستمرار في الدفاع عن الأمن الصحي للمجتمع

وعيا من الحزب الاشتراكي الموحد بأهمية قطاع الصحة وتأثيره المباشر على صحة المواطنين وسلامة وأمن المجتمع، وانطلاقا من الدروس البليغة المستفادة من انتشار وباء كوفيد 19 التي اظهرت للجميع أولوية الأمن الصحي للمواطنات والمواطنين، فإنه يؤكد على ضرورة سن سياسة صحية شاملة ومنسجمة تراعي ضمان الخدمات الأساسية للمواطنين، وذلك عبر:

الزيادة في ميزانية وزارة الصحة لتصل تدريجيا إلى 10% من الناتج الداخلي الخام باعتبار الصحة العمومية إحدى الأولويات الأساسية الملحة؛

إيلاء مجال الصحة العناية الكافية وخاصة الصحة العمومية التي تعتبر من المسؤوليات الأساسية للدولة ضمانا لصحة المواطنين وأمنهم وسلامتهم؛

وضع ميثاق وطني للصحة بإشراك جميع الفاعلين، يشخص الأوضاع ويرصد الحاجيات والإمكانات ويحدد الأولويات والأهداف ويضع الاستراتيجية الوطنية القارة في المجال؛

مناهضة كل القوانين التي تسمح بجعل صحة المواطنين مجالا للمضاربات والاستثمارات الاجنبية على حساب صحة المواطنين وعلى حساب الكفاءات الوطنية؛

وضع سياسة مندمجة لتكوين الأطباء والأطر الصحية لتعويض الخصاص المهول في القطاع؛

اعتماد الخرائط الصحية الوطنية والجهوية لضمان التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العام؛

نهج سياسة القرب لتسهيل الولوج للخدمات الصحية ومجانية الخدمات المرتبطة بالولادة والأمومة والطفل الرضيع إلى حدود السنتين؛

تعميم تجربة دور الولادة في المناطق القروية مع تحسين شروط الولادة والتطبيب، وتكوين ممرضين وممرضات في الصحة الإنجابية؛

إصلاح استشفائي ينطلق من اعتماد –ولو- كلية طب عمومية واحدة ومستشفى جامعي عمومي واحد في كل جهة وإصلاح شبكة المراكز الصحية والمستوصفات وتزويدها بالتجهيزات والاطر؛

ضرورة التطبيق الفعلي لمدونة التغطية الصحية التي تنص على مبدأ الحق في العلاج والتضامن والمساواة بين المواطنين؛

توسيع التأمين الإجباري عن المرض وتعميمه على كل الساكنة النشيطة؛

التطبيق السريع لنظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود RAMED وترك حرية اختيار الطبيب المعالج من طرف المريض سواء بالقطاع الخاص أو العام؛

استرجاع الثقة بين المجتمع ومؤسسات الصحة العمومية مدخل لإقناع المواطنات والمواطنين على التآزر والتعاون والتضامن والتبرع بالدم كإحدى الواجبات المرتبطة بقيم المواطنة الكاملة المدعمة بمحاربة الفساد والمحسوبية وتشديد المراقبة والمحاسبة، مع تقريب مراكز التبرع من المواطنين ومن الثكنات العسكرية.

2-10-2- التزام الحزب بالدفاع عن سياسة صحية من مكوناتها الأمن الدوائي

تعتبر الصحة من ضمن الاولويات التي يتضمنها البرنامج الحزبي والتي تتمحور حول:

ضرورة إصلاح عميق لقطاع الصحة واعتماد سياسة صحية من مكوناتها الأمن الدوائي والذي من شروطه توفير الادوية بأثمنة في المتناول وبدعم من الدولة لأن صحة المواطنين والمواطنات من الاولويات الاساسية؛

وضع مخطط وطني للأمن الدوائي الوطني لحماية الأمن الصحي للمواطنات والمواطنين؛

إعفاء الادوية واغذية الاطفال من الضريبة على القيمة المضافة؛

تشجيع الصناعة المحلية التي نزل مستواها كثيرا بإغلاق بعض المصانع حيث كنا الى حدود نهاية الثمانينات نصنع قرابة 80% ونصدر لبعض الدول الافريقية، ونزلنا الى مستوى أقل من 60%؛

ربط تشجيع التصنيع المحلي بتشديد المراقبة على الجودة ومراقبة علاقات المصانع الدولية المتحكمة في السوق وتشجيع البحث العلمي الدوائي، مع ضبط مجال البراءات العلمية؛

التدبير الجيد لمخزونات الدواء في المستشفيات العمومية؛

الرفع من ميزانية وزارة الصحة وإقرار مجانية التطبيب والعلاج، وتعميم التغطية الصحية؛

توفير البنيات التحتية والمرافق الأساسية وخاصة في المناطق المهشمة بالمدن والبوادي؛

اتخاذ تدابير فعالة للحد من نسبة وفيات الأمومة والمواليد قبل وأثناء وبعد الوضع؛

ضمان المتابعة الطبية الدورية للنساء الحوامل وشروط الولادة الآمنة تحت إشراف طبي؛
ضمان العلاج المجاني ومحاربة الأمراض المعدية والمنقولة جنسيا وسرطان الثدي والرحم؛
ضمان الحق في الصحة، والصحة الإنجابية للنساء؛
تمكين النساء والفتيات من الوصول إلى المعارف العلمية حول الصحة الجنسية والحماية من الأمراض المتنقلة جنسيا وسبل التحكم في الإنجاب وتنظيم الأسرة؛
اعتماد التحليل الجيني لإثبات الأبوة في حالة النزاع.

11-2- **البرنامج الحزبي من أجل توفير المناخ والشروط الكفيلة بتطوير الاستثمار والشغل** (انظر التفاصيل بملحق البرنامج الحزبي/الاوراق الملحقة)

كشف آخر تقرير لوالي بنك المغرب المقدم في 30 يوليوز 2021 تدهور وضعية الشغل حيث فقد الاقتصاد الوطني 432 ألف منصب شغل وأكدت المندوبية السامية للتخطيط ان معدل البطالة ارتفع ب 0.5 نقطة ما بين 2020 و2021 منتقلا من 12.3% إلى 12.8%، وتم تسجيل ارتفاع حاد في الوسط الحضري، انتقل من 15.6% إلى 18,2% هذا دون احتساب البطالة المقنعة وفاقت بطالة الشباب عموما نسبة 30%، وترتفع هذه النسبة عند الشباب بالعالم الحضري لتصل إلى 42%، وما يترتب عنها من ازمات متعددة؛

وتفيد العديد من التقارير الدولية أن السياسات المنتهجة لم تستطع امتصاص أفواج المعطلين التي ازدادت أعدادهم وتفاقمت مع انتشار وباء كوفيد 1؛ ومن المفارقات الغريبة أن أعداد العاطلين تتزايد في نفس الوقت الذي يتسع فيه حجم الخصاص في مجموعة من القطاعات الحيوية والحساسة كالتعليم والصحة، وهو أمر لا يجد تفسيره إلا في الانصياع الدائم للحكومات المتعاقبة لتوصيات المؤسسات المالية الدولية؛ وظلت وفية لسياساتها التي أنتجت كوارث اجتماعية عرت عنها جائحة كرونا في ظل أفق مسدود أدى بأطفالنا وشبابنا إلى الارتماء في قوارب الموت وفتح البلاد على المجهول.

إصلاح القضاء بما يضمن الحماية القضائية العادلة للمستثمرين على قدم المساواة؛
إصلاح الإدارة ومحاربة الرشوة والفساد، ووضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للجرائم الاقتصادية؛
توفير البنيات التحتية الأساسية في مناطق صناعية وخدماتية مجهزة بأثمنة مشجعة بعيدا عن المضاربات؛
إيجاد حلول ملائمة للمشاكل العقارية عبر تدخل مباشر للدولة من أجل خلق وكالة عقارية مختصة مهمتها توفير رصيد عقاري متوجه للاستثمار المنتج لفرص الشغل وبكلفة معقولة ومراقبة صارمة؛
إقرار سياسة تعاقدية بين مكونات الاقتصاد الوطني من قطاع عام وقطاع خاص وجماعات محلية ومؤسسات التكوين والبحث، تكفل لكل مكون حقوقه وواجباته في إطار شراكة واضحة؛
تخفيف كلفة بعض عوامل الإنتاج كالطاقة والعقار وآلات الشغل والتمويل، عبر المنهجية التعاقدية التي يلتزم من خلالها المستفيدون بتحقيق أهداف متفق عليها خاصة بالنسبة للتشغيل وجودة المنتوج والأسعار؛
تقوية دور المراكز الجهوية للاستثمار، والعمل بأسلوب الشباك الوحيد، مع تزويدها بكل الاختصاصات اللازمة وبالموارد البشرية الكفءة والوسائل التقنية لحل مشاكل؛
تحفيز وتشجيع القطاعات الأكثر تشغيلا لليد العاملة في الفلاحة والصناعة والخدمات؛
تفعيل مقتضيات القوانين المنظمة للعلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين كمدونة الشغل وقانون حماية الملكية الفكرية وقانون المنافسة؛
سن سياسة ضريبية تعطي الامتياز للمقاولات المواطنة التي تستثمر في خلق مناصب الشغل (مناصب الشغل للشباب) وجعل التحفيزات الضريبية مرهونة بإيجاد فرص الشغل وخلقها؛
المعالجة الجدية لمعضلة المديونية الداخلية، وذلك عبر التفاوض مع المجموعات الدائنة الرئيسية للدولة، بهدف تحويلها كذلك إلى استثمارات منتجة وموفرة لفرص الشغل ومربحة بالنسبة لجميع الأطراف؛
ضمان الحقوق الشُّغليَّة للنساء العاملات في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، المساواة في الأجر مقابل نفس العمل؛
احترام حقوق الأمومة للنساء العاملات من خلال الاستفادة من عطلة الوضع وحق العودة للعمل بعد الولادة وإنشاء دور الحضانة في المؤسسات الشُّغليَّة التي تشغل النساء، وتعميم رياض الأطفال؛

محاربة التحرش الجنسي في أماكن العمل وتجريمه؛
تجريم تشغيل الطفلات القاصرات دون 18 سنة؛
مراجعة شاملة للقانون المتعلق بالعمال المنزليين؛
التعويض عن العمل المنزلي وشموله بالتغطية الصحية ونظام التقاعد.

1-11-2- البرنامج الحزبي في مجال التشغيل وضمان شروط العيش الكريم للمواطن

يعتبر مجال التشغيل من المجالات الحيوية وذات الحساسية البالغة في أي برنامج يستهدف الإنصاف الاجتماعي، وينبني على العدل والمساواة وضمان كرامة المواطن.

1-1-11-2- جعل التشغيل المدخل الاساس للكرامة

ان الحزب الاشتراكي الموحد يضع من ضمن اولويات برنامجه الاهتمام بالخدمات الاساسية للمواطنين وعلى رأسها التشغيل، ولذلك نلتزم بالدفاع المستمر عن الاجراءات التالية:
خلق مرصد وطني لتتبع سوق الشغل وحاجاته، وتسخير كافة أدوات البحث العلمي لتحديد الحاجيات المستقبلية والتخطيط لها لاتخاذ القرار على المستويات الوطني والجهوي والقطاعي؛
خلق مراكز جهوية للشغل والتكوين تجمع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي التكوين المهني؛
إيلاء العناية القصوى لتمتيع الشباب بحقهم في الشغل من خلال مبادرات وبرامج وطنية واسعة لتشجيع تأهيل الشباب لولوج الشغل وتحفيز المقاولات والمبادرات التي تتجه الى توسيع دائرة الاستفادة من الشغل؛
التوفر على قاعدة بيانات محيَّنَة حول عدد مناصب الشغل المحدثة والمفقودة حسب القطاعات الاقتصادية، النوع، والجهات ودعم تقني/تكوين الموارد البشرية في أدوات الاستشراف؛
رصد وتحيين المؤشرات المستقبلية للمخططات والاستراتيجيات القطاعية حول حاجات القطاعات والمهن المستقبلية لمناصب الشغل والكفاءات المطلوبة؛
توفير لوحة قيادة دورية حول القطاعات والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل لمعالجة النزيف مبكرا من أسبابه؛
تسهيل إدماج الشباب المعطل عبر التداريب الممنهجة والمساعدة على التأهيل وتقوية القدرات لبناء المشاريع؛
إعطاء الأولوية لخلق مناصب شغل في الوظيفة العمومية لمواجهة الخصاص في مختلف المجالات؛
سن سياسة جديدة في مجال محاربة البطالة وإصلاح وضبط آليات إسناد الوظائف في القطاعين العام والخاص ليصبح التنافس هو المعيار بدل المحسوبية والزبونية؛
دعم الجماعات المحلية من أجل وضع برامج محلية لخلق مناصب الشغل للشباب؛
تشجيع الشباب المعطل على خلق تعاونيات إنتاجية مدرة للدخل؛
احداث صندوق للضمان من أجل تشجيع النساء على خلق مقاولاتهن؛
خلق حوافز ضريبية للمقاولات التي ترفع من عدد العاملين الجدد بها وتستثمر في التكوين المستمر؛
تشجيع التشغيل الذاتي عن طريق سن سياسة شمولية لهذه الغاية؛
إصلاح الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، وذلك بتمكينها من الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها؛
العمل على فرض احترام قانون الشغل من طرف الجميع وبالخصوص فيما يتعلق باحترام الحد الأدنى للأجر وساعات العمل القانونية وحق التنظيم النقابي. وتوفير شروط الأمن والحماية الصحية في فضاءات العمل؛
المنع الفعلي لتشغيل الأطفال واليافعين دون 18 سنة، وإعادتهم إلى التعليم أوالتكوين المهني؛
الرفع من الحد الأدنى للأجر والتعويضات على الأبناء بما يلائم القدرة الشرائية ويوفر العيش الكريم؛
تفعيل السلم المتحرك للأجور، وإعادة النظر في شبكة الأجور في اتجاه تحديثها والحد من الفوارق الصارخة؛

تعويض العاطلين عن العمل بما يضمن اندماجهم الاجتماعي ويساعدهم على البحث عن الشغل؛
مساعدة الاشخاص في وضعية إعاقة لإدماجهم المهني من خلال خلق صندوق للإدماج المهني يسهم في مساعدتهم على التكوين وبناء المشاريع.

12-1-11-2- على مستوى نظام التقاعد

إرساء نظام معاشي منصف يؤمن الحد الأدنى من الدخل المرتبط بالحد الأدنى للأجر؛
اعتماد نظام منصف في التوزيع يجسد مبدأ التضامن بين الأفراد والأجيال؛
المراجعة الدورية لقيمة المعاش بموازاة مع ارتفاع نسبة النمو وكلفة المعيشة؛
الرفع من مستوى معاشات الجنود ضحايا الحروب ومعاشات الأرامل؛
إعفاء مداخيل المتقاعدين الشهرية من الضرائب باعتبارها عائدات حقوقهم في الادخار.

12-2- **البرنامج الحزبي على المستوى البيئي** (انظر ملحق البرنامج الحزبي/الاوراق الفرعية)

إن الحزب الاشتراكي الموحد يرى أن إشكالية البيئة أصبحت اليوم حاضرة بقوة ضمن اهتمامات المجتمع الدولي عامة وقوى اليسار خاصة نظرا لما تطرحه من قضايا خطيرة تهدد مستقبل الإنسان ومصيره وترهن سياسات واستراتيجية التنمية، وتتجلى الاخطار الكبرى في التدهور البيئي وظاهرة الاحتباس الحراري التي أخلت بالتوازنات البيئية والطبيعية، وتزايد أشكال التلوث وانعكاساتها على المجال المعيشي والصحي للسكان، إن العمل على وضع سياسة تدمج حماية البيئة كرافعة للتنمية يقتضي أساسا اشراك النساء في وضع السياسات والمشاريع ذات الصلة بالبيئة وسبل تدبير الموارد الطبيعية، والاستفادة من خبراتهن وخاصة في مجال الزراعة وإدارة الموارد المائية وحفظ التراث الزراعي والغذائي بما يضمن السيادة الغذائية.

12-2-1- من أجل سياسة إيكولوجية وطنية بمعايير دولية

واعتبارا لحالة التدهور البيئي ببلادنا والتي اصبحت جد مقلقة، ومرشحة لمزيد من التدهور خاصة مع غياب تشريعات قانونية تلزم الفاعلين باحترام البيئة والحفاظ عليها، وعدم تفعيل ما هو موجود منها، مما يفرض على الدولة إقامة شراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.
ولتنفيذ سياسة بيئية تكرس البعد البيئي للتنمية المستدامة واتباع المقاربات المنبثقة عن المذكرة 21 التي تشكل برنامج العمل البيئي الدولي، يعتبر الحزب أن تحقيق الديمقراطية عبر الحماية المستدامة للبيئة، يتطلب أولا إجراء عاجلا ومستداما للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية الأساسية: الماء، والتربة، والغطاء النباتي، والانواع الحيوانية، والمناخ، ولذلك نلتزم بالدفاع الدائم عن بيئة نظيفة بمقاييس دولية.

12-2-2- من أجل حماية مستدامة للبيئة

وبناء على ما سبق فان الحزب الاشتراكي الموحد وانطلاقا من قناعته بمدى أهمية البيئة يناضل من أجل بيئة سليمة كمصدر لا مناص منه لتحقيق الامن الغذائي، والدفاع عن سلامة البيئة والإنسان ويترافع من أجل:
الدفع باحترام التزامات المغرب الدولية وخاصة تحقيق أهداف الالفية الثالثة ومواثيقها الدولية ومخرجات المنتديات العالمية للمناخ والبيئة؛
تفعيل القانون 13.03 المتعلق بمحاربة تلوث الهواء وقانون تفعيل المبدأ العالمي "الملوث يؤذي" الذي قرره إعلان ريوديجنيرو سنة 1992، والذي صادق عليه المغرب؛
العمل على تطبيق حازم ومبدع للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وحماية البيئة وقانونه الإطار 99:12 وظهير 6 مارس 2014- والذي مازال حبرا على ورق؛
إعداد برامج مندمجة لحماية وتدبير المجال البيئي، وتقييم الأخطار الاقتصادية الناجمة عن التغيرات المناخية؛

تعميم الحدائق والأحزمة الخضراء في كل المدن والأحياء بهدف تحقيق خمسة أمتار مربعة من المساحات الخضراء لكل مواطن؛

تنفيذ برنامج استعجالي لتدبير النفايات الصلبة المنزلية وإعادة استعمالها المراقب في الفلاحة؛

الشروع في مخطط مستعجل لحماية الواحات والحد من التصحر وإطلاق برنامج غرس خمسة ملايين نخلة، والترافع لدى المؤسسات والجماعات والجهات من أجل مضاعفة استنبات الاشجار وتوسيع الفضاءات الخضراء في تصاميم التهيئة؛

منع استقطاب الصناعات الملوثة وما تخلفه من دمار للمحيط البيئي والقضاء على الممارسات غير البيئية للشركات الدولية والوطنية والعمومية؛

تنفيذ المخططات الواقية من النفايات الطبية ومعالجتها بالمعايير والاساليب المطلوبة؛

الزامية إدماج مبدأ الكلفة والوقع البيئي ضمن دراسات المشاريع؛

تخطيط برنامج للتدبير الاستراتيجي للماء لحماية مصادره وجودته؛

وضع منهجية لتعميم تصفية المياه العادمة في محطات مندمجة وإعادة استعمالها في الانشطة الفلاحية؛

منع جرف الرمال الشاطئية والنهرية ونهبهما لما تخلفه من تدمير للبيئة،

رفع نسبة الطاقة المتجددة إلى 20% من الإنتاج الوطني؛

إعفاء الأرباح الموظفة في استثمارات لحماية البيئية وتنظيفها من الضريبة؛

وضع مخطط لحماية التنوع البيئي والحيواني عبر تعميم المحميات الطبيعية في كل الجهات؛

خلق مؤسسات تهتم بالبحث العلمي والتكوين في مجال البيئة وإعداد الأطر المؤهلة لذلك؛

إنشاء أطلس وميثاق وطني لحماية المناظر الطبيعية المغربية باعتبارها موردا أساسيا للسياحة.

13-2- البرنامج الحزبي في مجال السكن والتعمير

إنَّ اعتبار السكن "مأوى" فقط لم يساهم في تنمية مستدامة للعديد من المدن المغربية التي لازالت تعرف فوارق اجتماعية صارخة بين سكن الرفاه وماوي على شكل "غيتوهات" يتكدس فيها الكثير من المواطنين مرغمين ولا تصلح أصلا أن تكون إسطبلات ماشية... معلوم أن في أفق 2044 ستقدر حاجيات المغرب من العقار المخصص للسكن بأكثر من 128 ألف هكتار، مما يعني تعبئة أكثر من 4200 هكتار سنويا لمواجهة الضغط الديمغرافي وتبعات الهجرة الداخلية.

13-2-1- من أجل استراتيجية سكنية وتعميرية مندمجة تحترم البيئة وكرامة الإنسان

يعتبر الاشتراكي الموحد ضرورة تدخل الدولة في تدبير العقار عنصر أساسي من عناصر بناء مجتمع متماسك ومنتج للقيم وللثروة في المستقبل ويناضل من أجل:

وضع سياسة سكنية شاملة ومنسجمة تستهدف إقامة السكن الكريم لكافة المواطنين وتسرع وتيرة القضاء على دور الصفيح وتستدمج التهيئات العمرانية الملائمة للحياة الكريمة؛

إحداث صندوق خاص للتنمية السكنية من أجل محاربة الصفة الاحتكارية في المجال، وخاصة المضاربات العقارية والمؤسسات التمويلية؛

توحيد مسطرة الضرائب والرسومات الجبائية المفروضة على قطاع السكن في ضريبة واحدة؛

التركيز على الخيار الاقتصادي- الاجتماعي كمنطلق لدعم الفكر التعاوني والتربية المجالية، وتفعيل البرامج الجديدة لتهيئ المناطق الحضرية الرامية إلى إنعاش إنتاج السكن الاجتماعي والاقتصادي داخل المدن؛

إصدار نصوص قانونية تنظيمية خاصة بالتعاونيات السكنية والجمعيات المهتمة بمجال السكن مراعاة لخصوصياتها، وذلك من أجل حل إشكالية توفير السكن؛

وضع برامج مشتركة بين مؤسسات الدولة والإطارات (الجمعيات، التعاونيات) للاستفادة من الصفقات العمومية والخصوصية التي تهتم بالسكن للمواطن ذي الدخل المحدود، وتعميمها على كافة المتضررين من السكن غير اللائق؛

احترام المعايير التعميرية عن طريق تصميم حضري متكامل يخلق قطبا للسكن الاجتماعي تتجمع فيه ساكنة نشيطة تساهم في نمو الحركة الاقتصادية؛

احترام المعايير البيئية الضرورية في التجزيئات السكنية وتصاميم التهيئة وخاصة الفضاءات والمساحات الخضراء؛

إعادة النظر في صيغة بناء وهيكلة المجموعات السكنية الاقتصادية بتوفير كل شروط الحياة الكريمة والامنة وتوفير الخدمات الضرورية وفي مقدمتها خدمات التعليم العمومي والمستشفى العمومي والأمن؛

تقييم شامل لمخططات برنامج مدن بدون صفيح واعتماد مبدأ المسؤولية والمحاسبة في هذا الملف الهام والحيوي؛

ضمان إيصال الماء الشروب كحق أساسي من حقوق الإنسان المغربي والسهر على أن يكون إنتاجه وتوزيعه من طرف الدولة و/أوالجماعات المحلية.

14-2- **البرنامج الحزبي على المستوى الثقافي والإعلامي وتكريس الهوية الامازيغية** (انظر الورقة الثقافية والامازيغية /الاوراق الفرعية)

تعتبر الثقافة رافدا اساسيا للتنمية المستدامة بكل روافدها العربية والامازيغية وإيمانا من الحزب الاشتراكي الموحد بالأدوار الأساسية التي تلعبها الثقافة في صياغة شخصية الشعوب، وقيمها، ومسلكياتها، ورؤيتها للعالم والمجتمع والإنسان، ووعيا منه بأن عمق المعضلات الكبرى في المجتمع المغربي ثقافية بالأساس، فإنه يعتبر التخلف التاريخي الذي نعانيه نتيجة الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي والديني والتضليل الإعلامي والفساد بمختلف أشكاله، ما هوإلا تعبير عن الفشل في تحقيق نهضة ثقافية تقطع مع مجتمع ما قبل الحداثة، وتتيح إمكانية فعلية لإقرار الديمقراطية الحقة باعتبارها رهانا مجتمعيا ثقافيا بالدرجة الأولى.

2-14-1- من أجل سياسة ثقافية ترسخ قيم المساواة والمواطنة والديمقراطية والحداثة

وفي هذا السياق يستحضر الحزب الأهمية الفائقة التي أولاها اليسار العالمي عبر تاريخه الطويل للعامل الثقافي، ويسجل القيمة الكبرى والتاريخية لمساهمة الفكر اليساري عموما والاشتراكي خصوصا في تطوير الثقافة الإنسانية عبر الاجتهادات اللامعة التي اهتدى بها النضال اليساري في العالم، كما في المغرب، حيث ارتبطت الإرهاصات الأولى لبروز اليسار الجديد بالحركة الثقافية النشيطة لمكونات اليسار المغربي عبر القنوات المتعددة كالأندية السينمائية، ومسرح الهواة، والجمعيات الثقافية التنويرية، والمنابر الثقافية، والأنشطة المختلفة التي ظلت تواجه سيطرة الدولة على قنوات التنشئة الاجتماعية وقنوات التواصل، واستطاعت تلك الحركة الثقافية المناضلة أن تفك حصار المؤسسات الايديولوجية للدولة وتوابعها وأدوات القمع الممنهج؛

غير أن هذا الوهج بدأ منذ سنوات يخبو ويتراجع لمصلحة ثقافة الخضوع والولاء والبهرجة والثقافة الرجعية الظلامية المرتهنة للغيبيات والداعية للنكوص والارتداد، والترويج الواسع لديمقراطية الواجهة، وفسح المجال المشرع لهيمنة سلطة المال على قنوات الإعلام والثقافة، مما يستلزم اليوم ضرورة العناية القصوى بالبعد الثقافي والفكري في شموليته وضمنه التوعية بالثقافة التنويرية والدفاع عن حرية التعبير والابداع واحترام الاختلاف.

2-14-2- البرنامج الحزبي يلتزم بالاستمرار في الدفاع عن الثقافة

واعتبار الثقافة قطاعا مشتركا "عبر وزاري"، بما يستوجب وضع سياسة ثقافية وطنية شاملة، تستلزم التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، ومنها وزارات: الثقافة، التعليم، الإعلام، الشؤون الدينية، الصناعة التقليدية، السياحة، ويمكن أن يؤدي "المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية"، بهذا الصدد، دور الناظم بين مختلف المؤسسات الوزارية والمعاهد والأكاديميات الثقافية، ويولي البرنامج الحزبي اهتماما خاصا بالشأن الثقافي ويلتزم بالاستمرار في الدفاع عن كل المكونات الثقافية التي شكلت ولاتزال الهوية المغربية بمختلف روافدها ويعمل على:

تشجيع الإبداع والحس الجمالي الذي يربي وجدان المواطنين والمواطنات وإشاعة قيم العقلانية والتنوير والحق في الاختلاف كمكتسبات للمسيرة الحضارية للبشرية؛

تنمية روح التسامح الديني ومحاربة التعصب والطائفية بكل أشكالها؛

تقوية روح المشاركة الإيجابية لدى الموطنين في تدبير الشؤون العامة لخدمة مصالح البلاد وتكون رافعة للمشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي من خلال تركيز قيم المساواة وحقوق المواطنة الكاملة؛

إشاعة قيم المعرفة والتنوير وتعبيراتها مع العمل على الرفع من المستوى الثقافي للموطنين حتى يكونوا في مستوى التحديات التي يطرحها العالم المعاصر؛

توظيف المجال السمعي البصري في نشر ثقافة ديمقراطية حداثية تسمح بالتعدد والاختلاف وتعزز من كرامة المواطنين؛

رد الاعتبار للثقافة التنويرية المنفتحة لتقوم بأدوارها في بناء مجتمع تسوده قيم الحرية والمساواة، والمواطنة والديمقراطية والحداثة...؛

تمكين المؤسسات الثقافية من الوسائل المادية لتقوم بدورها الثقافي وسط المجتمع مع تقوية دور التعليم والوساطة التربوية في نشر ثقافة التنوير والتسامح والتضامن وحرية الابداع؛

ولتحقيق هذه التطلعات يناضل الحزب من أجل عدة اجراءات عملية للدفاع عن الثقافة كركيزة اساسية للتطور والتقدم الكري نجردها كالتالي:

تخصيص نسبة 1.5 في المائة من الناتج الوطني للثقافة، علاوة على تخصيص نسب إلزامية من ميزانيات الجماعات الترابية لتشجيع العمل الثقافي؛

حث الجماعات المحلية، وبخاصة في العالم القروي، على بناء دور الثقافة والشباب والحرص على دمقرطة تسييرها، ليستطيع المغرب تحقيق 15000 دار الشباب في ربوع الوطن مع تمييز ايجابي للعالم القروي؛

إحداث المجلس الأعلى للثقافة بمشاركة كل الأطياف الثقافية؛

تجهيز المؤسسات التعليمية بالبنيات الثقافية من قاعات للعرض والمراسم؛

العناية بإنشاء وتجهيز الخزانات والمكتبات المتعددة الوسائط وتقريبها من رواد القراءة؛

تصنيف كل البنايات التاريخية والأثرية مع ترميمها والمحافظة عليها؛

الإبقاء على الشخصية المستقلة ل "أكاديمية محمد السادس للغة العربية" و"المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية" وعدم تعويمهما في "المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية"، إن الإقرار الدستوري برسمية "العربية" و"الأمازيغية"، يستتبع الحفاظ على المؤسستين؛

إقرار مساهمات معينة من أرباح مؤسسات القطاع الخاص، دعما للمبادرات الثقافية الواسعة، ذات العلاقة بالحفاظ على البيئة، التوعية الصحية والمدنية بشكل خاص، وتشجيع التثقيف على المواطنة الحقة؛

توسيع بناء المؤسسات الثقافية (مسارح، قاعات سينمائية ودور ثقافة وشباب، إلخ)، ودمقرطة توزيعها في مختلف المدن والقرى والجماعات والأحياء، بمساهمات من الحكومة والجماعات المحلية، وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة؛

سنّ سياسة وطنية لتيسير نشر الكتاب المغربي، في إطار الحفاظ على الملكية الفكرية وحقوق المؤلف، ودعما للقراءة، ينبغي العمل على تخفيض أثمنة الكتب، بموازاة مع نشر طبعات "شعبية" لمؤلفات تنويرية من التراث الثقافي المغربي بوجه خاص، والعربي والعالمي بوجه عامّ؛

تنويع صيغ دعم الإنتاج الثقافي المغربي (السينمائي والمسرحي والموسيقي) بإجراءات عملية، من قبيل الإعفاء من الضريبة على هذا الإنتاج، أو التخفيض من الضريبة الجمركية على استيراد الورق المستعل في طباعة الكتاب المغربي؛

تطوير البحث العلمي في مجال الثقافة التنويرية، بما يؤدي إلى المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، وفي صياغة تعاقد ثقافي تنويري على صعيد المجتمع بأكمله؛

دعم الانتاج الوطني في مختلف الفنون، وتشجيع الاستثمار فيه. وتسهيل عمليات تسويقه وإذاعته وبثه؛

تشريع سياسات ثقافية جهوية، تحظى فيها ثقافة كل جهة بالأولوية، إنتاجا واستهلاكا؛ وبحكم تعدد مصادر الهوية المغربية الثقافية وغناها، فإن أفضل وسيلة لتجسيد ذلك التعدد والغنى، تكمن في المبادرة

على حفظ التراث الجهوي (المادي والرمزي) وتأهيله، علاوة على تثمينه عبر الاستثمار فيه، وتشجيع الإقبال عليه (السياحة الثقافية)؛

ترويج الانتاج الثقافي-الفني بشكل واسع، عبر مختلف البرامج الإذاعية والتلفزية في مجالات الأدب، والسينما، والمسرح، والموسيقى، والغناء، إلخ؛

حفظ كرامة المبدعين المغاربة (فنانين وأدباء)، عبر توفير التغطية الصحية الضرورية والكافية، إضافة إلى تأمينهم من العوز والحاجة، ويمكن التفكير في ابتداع مقاربات اجتماعية، بهذا الخصوص، تنصف هؤلاء المبدعين، بصيانة مستقبلهم الحياتي، وبالتالي مستقبل الإشعاع الفني في بلادنا؛

تسهيل التقاء المثقفين المغاربة بنظرائهم العرب والأجانب، من خلال منحهم "امتيازات" الولوج إلى "القرى الفنية"، وتمكينهم من فرص زيارات المتاحف والمعارض والمهرجانات العربية والدولية، إضافة إلى مساعدة الجمعيات الثقافية في تحقيق تبادل الخبرات وتقاسمها وطنيا وعربيا ودوليا؛

استثمار إشعاع المثقفين المغاربة في تنشيط "الديبلوماسية الثقافية"، دفاعا عن مصالح المغرب وقضاياه، والحرص على الاستفادة من طاقاتهم في الدفاع عن القضايا الوطنية وتقريب الثقافة الوطنية من الغير، والاجتهاد في تقديم الوجه المتعدد والغني للوطن بمختلف روافده؛

وضع برنامج ثقافي، على مدار فصول العام، لتنشيط الحياة المدرسية والجامعية، تشجيعا لحرية التعبير وحرية الابداع؛

تعزيز مقومات التربية الفنية في مؤسسات التعليم، وتوسيعها لتشمل المسرح والسينما والتصوير الفوتوغرافي، إلخ (دون الاكتفاء بالتربيتين التشكيلية والموسيقية)؛

محاربة الصور النمطية للمرأة في وسائل الإعلام والمقررات التعليمية؛

تصحيح صورة المرأة في الإعلام ومحاربة جميع أشكال التمييز ضدها وتسليعها؛

وضع برامج تحسيسية وتوعية لنشر ثقافة وقيم المساواة؛

الدفاع عن ترسيم اللغة الامازيغية والحفاظ على الرأسمال اللامادي الامازيغي؛

2-14-3- البرنامج الحزبي من أجل دمقرطة الإعلام السمعي والبصري

منذ إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، لا يبدوان هذه الهيأة لها استعداد تبني القضايا الوطنية ولا زال الطريق غير سالك لربح رهان دمقرطتها التي لازالت أصعب الرهانات المعرقلة لعملية التواصل الديمقراطي، بما يقتضي من خلق توازن إعلامي يراعي التعددية السياسية والثقافية والفكرية استجابة لمطالب الشعب في تحرير ديمقراطي وعادل للفضاء السمعي البصري المُمول من دافعي الضرائب، لذا فان الحزب الاشتراكي الموحد سيستمر في نضاله من أجل حرية التعبير والحق في استعمال ذلك الفضاء العمومي عبر:

ضمان كافة شروط دمقرطة الإعلام السمعي البصري؛

إصلاح مجال الإعلام السمعي البصري ليكون مجالا واسعا للحوار والإبداع والتوعية؛

ضمان استقلاليته وجعله تحت إشراف هيئة مستقلة؛

تخويل المعلومة كحق ديمقراطي للمواطنين من خلال الإعلام السمعي البصري المستقل والموضوعي.

2-14-4- البرنامج الحزبي في مجال الرياضة

يناضل الحزب الاشتراكي الموحد من أجل سياسة رياضية تخدم الشباب وتنمي الطاقات الوطنية نظرا للأدوار الهامة والطلائعية التي لعبتها الرياضة ومازالت تلعبها في إعداد الانسان المتفتح، والسليم البنية والعقل، والفاعل بقوة مع حاجات مجتمعه والمساهمة فيها بنهج تشاركي وتعاوني، فإن عنايتنا في الحزب الاشتراكي الموحد بمجال الرياضة ليست إلا جزءا من اهتمامنا الكبير بالشباب وميولاتهم، والتجاوب مع حاجاتهم الفعلية، ولهذا نلتزم بالدفاع الدائم عما ينمي الممارسة الرياضية، وينمي قيمها السامية، وأخلاقها الرفيعة، ويوفر شروط تطورها ليسعد بها الفرد، ويتقوى بها المجتمع وترفع بها راية الوطن، وذلك من خلال إجراءات منها على الخصوص:

توفير البنيات والتجهيزات الرياضية الأساسية التي تتيح للرياضيين المغاربة تفجير مواهبهم وطاقاتهم؛

تقديم كافة المساعدات للطاقات الشابة وللخبرات الوطنية لإظهار مواهبها وشحذ إمكانياتها التنافسية؛
توجيه البنيات الأساسية والتجهيزات الرياضية لخدمة مبدأ الرياضة للجميع، إعطاء الأولوية للأطر الوطنية الكفءة في إسناد المهام الأساسية في الإشراف والتأطير على الفرق الوطنية؛
توفير فضاءات القرب الرياضية ووضعها رهن اشارة شباب الاحياء والدواوير والمداشر واشراكهم في تدبير شؤونها وتسييرها والسهر على صيانتها؛
الانصات لصوت الجماهير الرياضية الذي اصبحت معه الميادين الرياضية مجالا للاحتجاج والجهر بالرسائل السياسية؛
دمقرطة المجال الرياضي وتطهير الأندية من مظاهر الفساد والعلاقات الزبونية؛
تشجيع الرياضة المدرسية والجامعية باعتبارهما مشاتل أساسية لاكتشاف المواهب وتنميتها.

البرنامج الحزبي بالمجال القروي: التزام بالاستمرار في الدفاع عن العناية بالعالم القروي وحقه في التنمية

إذا كان الوسط القروي المغربي إحدى البؤر الأساسية للفقر والهشاشة والتهميش لأغلبية ساكنيه، فإن الحزب الاشتراكي الموحد يرى استعجالية إنصاف العالم القروي وسن سياسة فلاحية متقدمة، ومتوازنة ومندمجة وتفعيل مبدأ التمييز الايجابي للعالم القروي في توفير الخدمات والمرافق والتجهيزات الضرورية لتنمية الانسان والمحيط، من خلال:

وضع البنيات الأساسية والفضاءات الملائمة لضمان وصول المرأة والفتاة القروية إلى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية؛
إيلاء الاهتمام لعمل النساء في الوسط القروي باعتبارهن منتجات للخيرات ومساهمات في التنمية ومن حقهن الاستفادة منها؛
مراجعة شاملة للقانون 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها في اتجاه إقرار حق النساء في الأرض وفي استغلال الأرض على قدم المساواة مع الرجل؛
يطالب الحزب من خلال برنامجه الحزبي بتنزيل ترسانة من الاجراءات الضرورية للارتقاء بالمجال القروي ودعم الفلاحين الصغار ويمكننا حصرها في النقاط التالية:

وضع خطة مندمجة ومتوسطة المدى لإنصاف العالم القروي وتحسين استفادته من التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية ودور الشباب والماء والكهرباء؛
وضع برامج جهوية للنهوض بالعالم القروي بإشراك الساكنة ومختلف الفاعلين إدارة – جمعيات ذات الاختصاص، وتفعيل مبدأ التمييز الايجابي للمناطق القروية؛
بلورة إستراتيجية فلاحية جديدة تستجيب لمتطلبات النهوض بالأنشطة الفلاحية والزراعية والعالم القروي؛
العمل على تأهيل العنصر البشري بالعالم القروي لتمكينه من مسايرة التطورات التقنية والتنافسية؛
دعم الأنشطة المنتجة في العالم القروي وخاصة في مجالي الفلاحة والصيد البحري؛
العمل على عصرنة وتفعيل دور الغرف الفلاحية في تنظيم معقلن للفلاحين الصغار والمتوسطين؛
تنويع الإنتاج الفلاحي من خلال برنامج وطني يهدف إلى إدخال منتوجات ذات قيمة مضافة عالية؛
تسريع برنامج تكوين الشباب القروي والمرأة والفتاة القروية في وضع المشاريع وتنفيذها ومتابعتها؛
مساعدة الفلاحين لتحسين منتوجاتهم وترويجها، وتأطير صغار الفلاحين لتقوية تنافسيتهم؛
تطوير وتنظيم سلاسل الإنتاج وإعادة هيكلة مسالك التسويق للرفع من هامش الربح عند الفلاح، وفك العزلة عن العالم القروي وربطه بشبكة الطرق الوطنية وتسريع برامجه التنموية؛
الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي باعتباره الدعامة الأساسية لتطوير الفلاحة المغربية؛
ترشيد استعمال الصندوق الوطني الخاص بدعم العالم القروي؛
تقييم علمي دقيق لنتائج البرنامج الاخضر الذي اعتمدته الدولة وخضوعه للمساءلة الدقيقة والمحاسبة

15-2- البرنامج الحزبي في حقوق الطفولة

2-15-1- مغرب جدير بطفولته، ومحتضن لها

نظرا للآمال الواسعة التي يعلقها الحزب الاشتراكي الموحد على مستقبل الوطن فإن عنايته البالغة تتوجه نحو الطفولة باعتبارها ضمانة المستقبل، ولهذا فإن العناية بالطفولة تشكل إحدى الدعامات الأساسية لرؤيتنا التي تستهدف بناء مجتمع قوي ومتفتح ومتضامن وحامل للقيم الإنسانية الراقية، ويعتبر قضية الطفولة من القضايا العرضانية ذات الصلة الوثيقة بالعديد من مجالات هذا البرنامج كمجال التربية، والصحة، والسكن الكريم، وتحسين الوضع المعيشي، وأوضاع النساء، والعناية بفضاءات التنشيط والرياضة والحماية، والأمن، ونكتفى هنا بالإشارة إلى بعض العناوين ذات الصلة بالعناية بالطفولة المغربية:

2-15-2- البرنامج الحزبي بالدفاع عن حماية الطفولة وصيانة حقوقها كامل

يناضل الاشتراكي الموحد من أجل تفعيل ديمقراطي عبر ارساء سياسات عمومية دامجة للنهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، وذلك عبر إرساء منظومة ترابية متكاملة لحماية الطفولة، واتخاذ اجراءات مستعجلة لصيانة حقوق الطفل ضد كل أشكال العنف والتهميش وذلك عبر:

بناء استراتيجية وطنية محكمة لحماية الاطفال وتمكينهم التمتع بكافة الحقوق المعترف بها دوليا للطفل على قدم المساواة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل الصادرة في 20 نونبر 1989 والتي صادق عليها المغرب في 26 يونيو1990؛

الحق في التعليم الجيد والمجاني والاجباري والسهل الولوج؛

الحق في الصحة الجيدة والأمن والحماية الاجتماعية من التشغيل المبكر والحماية القانونية من زواج القاصرات؛

الحق في الحماية من الاغتصاب وتوفير الحماية والامن والاستقرار؛

الحق في التمتع بمرحلة الطفولة ومستلزماتها من برامج وفضاء التنشيط واللعب والرياضة؛

العناية بالطفولة في العالم القروي وتوسيع برنامج تيسير لمساعدة الاسر المعوزة على تمدرس أبنائها وبناتها؛

مضاعفة العناية بالأطفال في وضعية إعاقة لتمكينهم من حقوقهم كاملة وعلى قدم المساواة مع غيرهم؛

العناية الخاصة بأطفال الشوارع صحيا واجتماعيا ونفسيا وإعادة إدماجهم في المجتمع وحمايتهم من الاغتصاب، والمخدرات، والتشرد، والانحراف.

2-16- البرنامج الحزبي لضمان حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة: لا يظلم أحد ولا يقصى بسبب إعاقته

انسجاما مع قناعات الحزب الاشتراكي الموحد بالمساواة الكاملة بين المواطنين أيا كانت أوضاعهم الصحية أو الاجتماعية، أو النفسية، وأيا كانت ألوانهم وأصولهم الاجتماعية،

2-16-1- البرنامج الحزبي للدفاع على إنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة

لقد ظل وسيظل الحزب الاشتراكي الموحد يدافع بقوة عن تمكين كافة الأشخاص في وضعية إعاقة بمختلف أصنافهم من حقوقهم المشروعة أينما وجدوا وكيفما كانت أوضاعهم، وفي مقدمة هذه الحقوق الأساسية الحق في الرعاية، والصحة، والحق في التمدرس والمعرفة، والحق في الشغل والحياة الكريمة، والحق في تيسير سبل العيش كالولوجيات والتمييز الايجابي في وسائل التنقل وأيضا لتمكين هذه الفئة من كامل حقوقها المشروعة خصوصا الحق في:

المساواة الكاملة مع غير المعاقين؛

العناية الصحية المجانية وذات الجودة العالية في كافة التخصصات؛

التمتع بالرعاية النفسية والاجتماعية؛

التعليم الجيد بتعميم التربية الدامجة وتوفير كل مستلزماتها البشرية والبيداغوجية؛

التمتع بكامل حقوق المواطنة على قدم المساواة وفي مقدمتها الحق في الترشيح والتصويت بأساليب تمييزية مساعدة؛

في الشغل الملائم والأجر المتساوي كبوابة للحياة الكريمة؛

التكوين والتأهيل لإدماجهم المهني من خلال خلق صندوق للإدماج المهني يسهم في مساعدتهم على تقوية القدرات وبناء المشاريع؛

الولوجيات، وتيسير الاستفادة الطبيعية من وسائل النقل والانشطة المتاحة بتمييز إيجابي.

2-17- البرنامج الحزبي لضمان حقوق مغاربة العالم المقيمين بالخارج

2-17-1- البرنامج الحزبي للدفاع عن حقوق مغاربة العالم المقيمين بالخارج

يضع الحزب الاشتراكي الموحد حقوق المغاربة المقيمين بالخارج ضمن أولوياته للدفع عنها في شقيها المدني والسياسي بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات، وهو واع تمام الوعي كونهم يشكلون رافعة حقيقية للتنمية، كما أنهم من ضمن أفضل الاطر المغربية اضافة الى دورهم في تجسير العلاقات بين المغرب وباقي بلدان العالم، وسيستمر في النضال من أجل:

الدفاع عن حق المواطنة الكاملة هنا وهناك لمغاربة العالم المقيمين بالخارج؛

توسيع حق المشاركة السياسية للجالية المغربية وأبنائها بما فيها حق التصويت والترشيح؛

التشبث بالتمثيلية الحقيقية والديمقراطية للمهاجرين بالخارج، بإعادة النظر في مجلس الجالية المغربية بالخارج بأسلوب ديمقراطي يضمن اختيار اعضائه بالانتخاب الحر والنزيه؛

مساندة المهاجرين على كافة المستويات في نضالاتهم ضد العنصرية وكل أشكال التمييز؛

تحسين عملية العبور والاستقبال في المغرب وفي القنصليات، وتسهيل مساطر الاستفادة من الخدمات؛

العناية بالمناهج الدراسية الموجهة إلى أبناء المغاربة بالمهجر بما يرسخ الهوية المغربية المنفتحة، والمؤمنة بالتعدد والاختلاف والتنوع؛

المعالجة الديمقراطية والاستشرافية للوضعيات التي أصبح يفرضها كون المغرب يتحول من جسر العبور إلى بلد للاستقرار للمهاجرين، خاصة من بلدان افريقية.

خاتمة

إن الحزب الاشتراكي الموحد إذ يتبنى هذا البرنامج الواقعي والقابل للتطبيق والمنسجم مع أدبياته ومخرجات مؤتمراته، فإنه يسعى من ورائه إلى التأكيد على شمولية الاصلاحات ونسقيتها والتقائيتها، وتقديم المقترحات الأساسية التي يمكن أن تسهم بشكل جدي وعميق في مساعدة بلادنا على الإقلاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفتح إمكانية إحداث التغيير الديمقراطي الحقيقي المطلوب، وهوما سيسهم في إرساء دعائم بناء المجتمع الحداثي والديمقراطي المؤهل تأهيلا شاملا للتجاوب الإيجابي مع متطلبات العصر ومستلزماته

V التنظيم والأداة الحزبية (انظر الورقة الملحقة)

بعد دراسة الواقع الحالي للحزب وخاصة في مجال الأداة التنظيمية، والتركيز على محورين أساسيين هما نقط القوة ونقط الضعف، تم وضع استراتيجية الحزب للثلاث سنوات المقبلة كالآتي:

إحداث جهاز إداري للحزب:

- تعيين مدير عام تنفيذي للحزب وتحديد مسؤولياته؛
- الزيادة في عدد العاملين في إدارة الحزب وتحديد مسؤولياتهم، وتحديد كيفية التعويض عن أتعابهم (العمل التطوعي، دعم مالي لبعض الرفاق)؛
- تحديد المهام التنفيذية للجهاز الإداري.

الأهداف التنظيمية:

- ضبط العضوية داخل الحزب باعتماد قاعدة بيانات الكترونية؛
- وضع معايير لتحمل المسؤولية داخل المكاتب المحلية والجهوية والمكتب السياسي تراعى فيها الأقدمية والتجربة والخبرة التنظيمية،
- تقوية وتوسيع البنيات التنظيمية وتحصينها وتحقيق التواجد التنظيمي الحزبي في جميع الجهات، وجميع الأقاليم، والوصول إلى تأسيس 200 فرع، و10 آلاف عضو وعضوة؛
- وضع تدابير تنظيمية تحفيزية لتشجيع العضوية في صفوف النساء؛
- احترام دورية الإطارات التنظيمية؛
- توسيع قاعدة القطاعين النسائي والطلابي، وتأسيس لجان قطاعية بجميع الجامعات بالنسبة للطلبة وجميع الأقاليم بالنسبة للنساء؛
- تأسيس قطاعات جديدة: (الجماعات، الحرفيين، التجار الصغار والمتوسطين، البحارة، ...)؛
- خلق إطارات (جمعيات، لجان الأحياء والمعامل) للانفتاح على المواطنات والمواطنين والتواصل معهم؛ بالأحياء الشعبية ومؤسسات العمل والإنتاج؛
- العمل وسط جمعيات المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية والنقابات التقدمية وتفعيل شعار لينين"
- تنظيم وتقوية إطار المنتخبين والمنتخبات بالجماعات الترابية، وتأطيرهم(هن) ومواكبة الشأن المحلي؛
- تحيين وتجويد أنظمة الحزب وملاءمة النظام الأساسي بالنظام الداخلي؛
- عقلنة الاجتماعات الحزبية (بالتحضير الجيد والقبلي والملائم للاجتماعات، ...)
- تقوية البنية الاستقبالية للحزب والعمل على إيجاد مقرات لفروع الحزب بالمدن الكبرى كلما أمكن ذلك؛
- تخليق الحياة الحزبية ومحاربة جميع المظاهر والمسلكيات التي تتنافى مع القيم الإيجابية؛
- تطوير وتنظيم عملية التتبع التنظيمي والتقويم، والتواصل بين مؤسسات الحزب؛

الأهداف المالية:

- عقلنة التدبير المالي؛
- اعتماد الأساليب الحديثة والعصرية للتدبير المالي والمحاسباتي؛
- وضع مساطر للصرف المالي والمحاسباتي طبقا لما ينص عليه قانون الأحزاب والمساطر الإدارية ذات الصلة وتوجيهات المجلس الأعلى للحسابات؛
- تنويع مالية الحزب وتنمية موارده ومداخله؛
- ضبط ممتلكات الحزب وأمواله المنقولة؛

الإعلام والتوثيق:

- إحداث جريدة الكترونية لتكون لسان الحزب وناطقة باسمه؛
- إعلام داخلي للتواصل (نشرة داخلية الكترونية وورقية ذات دورية منتظمة)؛
- تفعيل الموقع الالكتروني للحزب وتطويره؛
- إحداث مركز للتوثيق وأرشفة وثائق الحزب؛
- توظيف وسائط التواصل الاجتماعي الالكترونية، في التواصل بين عضوات وأعضاء الحزب، وبين أعضاء الحزب والمواطنين؛

الأهداف التكوينية؛

- إنشاء مدرسة للتكوين والتربية الحزبية، وإنتاج كراريس للتكوين والتثقيف؛

- تنظيم جامعات لتبادل الآراء ووجهات النظر حول القضايا الراهنة؛
- تقوية قدرات المناضلات والمناضلات والرفع من مستواهم السياسي والتنظيمي والفكري؛
- تكوين أعضاء وعضوات الجماعات الترابية والرفع من قدراتهم/ ن؛
- تأسيس مركز للأبحاث والدراسات.

العلاقات الخارجية:

- تفعيل لجنة العلاقات الخارجية، وتقوية التواصل مع الأحزاب والمنظمات الحزبية الصديقة، وتبادل المراسلات والزيارات والتجارب.

الفئات المستهدفة:

- النساء – الطلبة – العمال والعاملات – الحرفيون – المقاولون الشباب – الأشخاص في وضعية إعاقة - ضحايا السياسة اللاشعبية واللاديمقراطية للنظام – ساكنة المناطق المهمشة.

الآليات:

- الاستغلال الجيد للمقرات الحزبية؛
- الاستعمال الجيد لوسائط التواصل الاجتماعي؛
- تنظيم دورات تكوينية منتظمة لمختلف الفئات والأعضاء والعضوات وفق حاجياتهم؛
- تطوير التنظيم القطاعي وتوسيعه؛
- إدماج آليات التواصل الالكترونية في العمل التنظيمي والتثقيفي والإشعاعي للحزب؛
- الالتزام بقرارات المؤسسات الحزبية والعمل على تنفيذها من طرف هيئات الحزب المعنية ومن مناضلاته ومناضليه؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات وتفعيل قوانين الحزب ومساطره؛
- الاستغلال الجيد للتواجد بالمؤسسات المنتخبة؛
- العمل داخل مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، نقابات، تنسيقيات، حركات احتجاجية...الخ)؛
- الاستفادة من التمويل العمومي في تنويع أنشطة الحزب وتكوين أطره ومناضلاته ومناضليه؛

ملاحظة عامة: الأوراق الفرعية الملحقة بأرضية "السيادة الشعبية" 14:
الورقة الاقتصادية؛ الورقة التنظيمية؛ ورقة الهندسة التنظيمية؛ الورقة التعليمية؛ الورقة النسائية؛ ورقة الشباب؛ الورقة الطلابية؛ ورقة الهجرة؛ ورقة القضية الوطنية؛ الورقة البيئية؛ الورقة النقابية؛ الورقة الثقافية؛ الورقة الأمازيغية؛ ورقة السياسة الصحية؛ ورقة الفلاحة والسيادة الغذائية؛ ورقة السياسة السكنية؛ ورقة الشغل.

الموقعات والموقعين على الأرضية

ر.ت	الاسم والنسب	ر.ت	الاسم والنسب	ر.ت	الاسم والنسب
01	نبيلة منيب	15	عبد الواحد حمزة	28	صفاء بنمسعود
02	محمد حمزة	16	عمر أوشيخ	29	ثريا البلايلي
03	نجيب صابر	17	مصطفى بنالصباحية	30	إشراق بنعلا
04	عبد اللطيف اليوسفي	18	مصطفى أزلماط	31	أميمة السملالي
05	جمال العسري	19	أحمد الرتالي	32	نعيمة أيت ابراهيم

06	محمد صلحيوي	20	نورالدين بلكبير	33	أحمد أيت السي علي
07	عبد الوهاب البقالي	21	حميد اوفريد	34	أوسامة أوفريد
08	العلمي الحروني	22	عبد الرزاق بن شريج	35	إيزم سفيان
09	عبد اللطيف المتوكل	23	نبيل سريفي	36	شيماء الحراق
10	مصطفى مسداد	24	عاطف عبد العالي	37	زكريا أبو النجاة
11	أحمد حبشي	25	سميرة بوحية	38	خالد اليونسي
12	محمد بولامي	26	جميلة أيوكو	39	فاطمة الحنبالي
13	محمد عبقري	27	خديجة أبناو	40	عثمان زويرش
14	نجيب زغلول				